



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي - تبسة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2026

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
ماستر تخصص: اقتصاد كمي وإحصاء

المذكرة موسومة بـ:

التضخم في الجزائر بين العوامل الداخلية والصدمات الخارجية
دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 - 2023

إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطالب(ة):

- د. سعيدة ممو

- هديل قتال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. حسن بوعمره	أستاذ محاضر - ب	رئيسا
د. سعيدة ممو	أستاذ محاضر - ب	مشرفا ومقررا
د. حمه عمير	أستاذ محاضر - أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025-2026



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي - تبسة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2026

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
ماستر تخصص: اقتصاد كمي وإحصاء
المذكرة موسومة بـ:

التضخم في الجزائر بين العوامل الداخلية والصدمات الخارجية
دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 - 2023

إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطالب(ة):

- د. سعيدة ممو

- هديل قتال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. حسن بوعمره	أستاذ محاضر - ب	رئيسا
د. سعيدة ممو	أستاذ محاضر - ب	مشرفا ومقررا
د. حمه عمير	أستاذ محاضر - أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025-2026

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ
وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ الْمَجِيدِ

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي أعاننا بفضله وتوفيقه على إتمام هذا العمل.

هناك أشخاص لم يكونوا في الواجهة، لكنهم كانوا أساس كل ما وصلت إليه، فشكرا لمن كان له الفضل في الوصول لهذه المرحلة ومن بينهم وأولهم أمي وأبي وأتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذة التي كان لها الفضل في المتابعة والإشراف على هذا العمل وتخصيصها جزء من وقتها ومجهوداتها، ولكل ساندوني ولم يبخلوا عليا بالنصيحة والتشجيع.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين، سيدنا محمدا وعلى آل وصحبه أجمعين...

أهدي هذا العمل:

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها؛ أُمِّي اطال الله عمرها.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي، الداعم
والمشجع في كل لحظات حياتي؛ إلى أبي حفظه الله.

إلى إخوتي وأخواتي الذين هم سندي وعوني في الحياة وكل
العائلة الكريمة.

هديل قتال

المختصات

الملخص بالعربية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر العوامل الداخلية والصدمات الخارجية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في الجانب التطبيقي، بهدف دراسة طبيعة العلاقات في الأجلين القصير والطويل.

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته، مع دلالة إحصائية لاختبار الحدود. كما بينت النتائج وجود أثر طردي معنوي لكل من الكتلة النقدية، الإنفاق العام، والتضخم المستورد وأسعار النفط على التضخم، مقابل علاقة عكسية معنوية لكل من النمو الاقتصادي، البطالة، وسعر الصرف. وتشير هذه النتائج إلى دور التوسع النقدي والمالي والصدمات الخارجية في تغذية الضغوط التضخمية، مقابل أهمية العوامل الحقيقية والاستقرار الاقتصادي في الحد منها. كما أكد النموذج كفاءة إحصائية واستقرارا قياسيّا مع سرعة تكيف نحو التوازن طويل الأجل.

الكلمات المفتاحية: التضخم؛ العوامل الداخلية؛ الصدمات الخارجية؛ نموذج ARDL؛ الجزائر.

Abstract:

This study aimed to analyze and measure the impact of internal factors and external shocks on inflation rates in Algeria over the period (1990–2023). To achieve this objective, a descriptive-analytical approach was employed for the theoretical framework, while a quantitative econometric approach was applied using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to examine the nature of relationships in both the short and long run.

The empirical results revealed the existence of a long-run equilibrium relationship between inflation and its determinants, as confirmed by the Bounds Test. The findings also indicated a positive and statistically significant relationship between inflation and each of money supply, public expenditure, imported inflation, and oil prices, while a negative and significant relationship was found with economic growth, unemployment, and the exchange rate. These results highlight the role of monetary and fiscal expansion, as well as external shocks, in fueling inflationary pressures, whereas real factors and macroeconomic stability contribute to mitigating them.

Moreover, the model demonstrated strong explanatory power, econometric stability, and a relatively fast speed of adjustment toward long-run equilibrium.

Keywords : Inflation ; Internal Factors; External Shocks; ARDL Model; Algeria.

الفهارس

فهرس العناوين

العنوان	صفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الفهارس	
فهرس العناوين	ب.....
فهرس الجداول	د.....
فهرس الأشكال	و.....
فهرس الملاحق	زز.....
مقدمة عامة	1.....
الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة	5.....
تقديم:	5.....
المبحث الأول: أساسيات حول التضخم	6.....
المطلب الأول: التحليل الفكري لظاهرة التضخم	6.....
المطلب الثاني: أبعاد ظاهرة التضخم	8.....
المطلب الثالث: أساليب علاج التضخم	13.....
المبحث الثاني: المحددات الداخلية للتضخم	15.....
المطلب الأول: المحددات النقدية	15.....
المطلب الثاني: المحددات المالية للتضخم	18.....
المطلب الثالث: المحددات الحقيقية	20.....
المبحث الثالث: المحددات الخارجية للتضخم	25.....
المطلب الأول: التضخم المستورد والانفتاح التجاري	25.....
المطلب الثاني: أسعار النفط وسعر الصرف	27.....
المطلب الثالث: الصدمات الخارجية العالمية	30.....
المبحث الرابع: الدراسات السابقة ومكانة الدراسة الحالية	33.....

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....	33
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية.....	36
المطلب الثالث: مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة.....	39
خلاصة الفصل الأول.....	43
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية.....	47
تقديم:.....	47
المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة.....	48
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وأدوات جمع البيانات.....	48
المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.....	50
المطلب الثالث: تحليل تطور العوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.....	51
المبحث الثاني: المنهجية القياسية للدراسة.....	60
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....	61
المطلب الثاني: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL.....	64
المطلب الثالث: اختبارات التشخيص.....	66
المبحث الثالث: التقدير القياسي وتحليل النتائج.....	69
المطلب الأول: بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.....	69
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.....	74
المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية وتقييم النموذج.....	78
المطلب الرابع: مناقشة النتائج.....	81
خلاصة الفصل الثاني.....	83
الخاتمة العامة.....	85
قائمة المراجع والمصادر.....	89
قائمة الملاحق.....	98

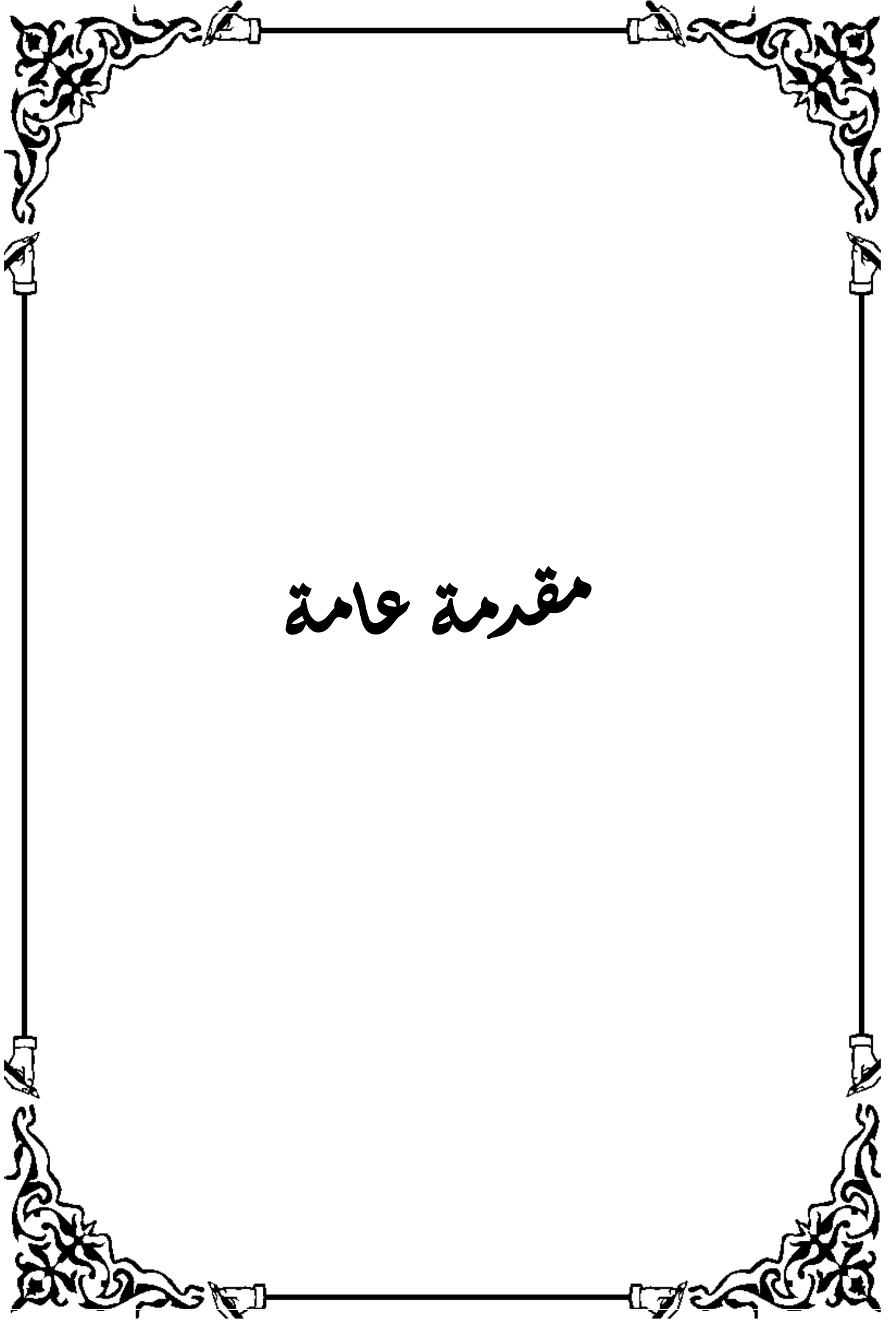
فهرس الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
الجدول 01:	أنواع النفقات العمومية	19
الجدول 02:	أنواع عجز الموازنة العمومية	20
الجدول 03:	أنواع النمو الاقتصادي	21
الجدول 04:	أنواع البطالة	22
الجدول 05:	أنواع أسعار النفط	28
الجدول 06:	أنواع الأزمات المالية	31
الجدول 07:	أنواع اضطرابات الامداد	32
الجدول 08:	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية	40
الجدول 09:	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية	41
الجدول 10:	توصيف متغيرات الدراسة	48
الجدول 11:	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	69
جدول 12:	اختبارات جذور الوحدة عند المستوى	71
الجدول 13:	اختبارات جذور الوحدة عند الفرق الأول	72
جدول 14:	نتائج اختبار فترة الابطاء المثلث لنموذج ARDL	73
جدول 15:	نتائج اختبار Bounds test	74
الجدول 16:	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	75
الجدول 17:	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	77
جدول 18:	اختبارات مشاكل القياس لنموذج	79
جدول 19:	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	80

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	صفحة
الشكل 01:	التصنيفات المختلفة للتضخم	9
الشكل 02:	أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم	13
الشكل 03:	أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم	14
الشكل 04:	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	50
الشكل 05:	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	52
الشكل 06:	تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	53
الشكل 07:	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	54
الشكل 08:	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	55
الشكل 09:	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	56
الشكل 10:	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	57
الشكل 11:	تطور معدلات التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	58
الشكل 12:	التطور التراكمي للإصابات والوفيات والشفاء في الجزائر خلال الفترة 2020-2024	59
الشكل 13:	التمثيل البياني لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	70
الشكل 14:	نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة (ARDL)	73
الشكل 15:	نتائج اختبار CUSUM	80

الرقم	العنوان	صفحة
ملحق 01:	تطور التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف والانفاق في الجزائر (1990-2023)	98
ملحق 02:	تطور أسعار النفط والتضخم المستورد والنمو والبطالة في الجزائر (1990-2023)	99
ملحق 03:	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	100
ملحق 04:	اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة حسب ADF و PP	101
ملحق 05:	درجة التأخير المثلى للنموذج ARDL	102
ملحق 06:	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة Bounds Test	103
ملحق 07:	تقدير نموذج ARDL في المدى القصير	104
ملحق 08:	نتائج كفاءة النموذج	105
ملحق 09:	تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل	106
ملحق 10:	اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي	106
ملحق 11:	اختبارات مشاكل القياس	107
ملحق 12:	نتائج اختبار CUSUM Of Squares	109



مقدمة عامة

1. تقديم للدراسة

يعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، لما له من تأثيرات عميقة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، خاصة في الدول النامية، نظرا لهشاشة هيكلها الاقتصادية وارتفاع درجة تعرضها للتقلبات الداخلية والصدمات الخارجية، الأمر الذي يجعل مسار الأسعار فيها أكثر تقلبا وتعقيدا. وفي هذا السياق، يظل تفسير ظاهرة التضخم من أكثر القضايا إثارة للجدل في الفكر الاقتصادي، حيث يصعب إرجاعها إلى سبب واحد، في ظل تعدد وتداخل العوامل المؤثرة فيها، سواء كانت نقدية أو مالية أو حقيقية، إضافة إلى العوامل الخارجية المرتبطة بالتغيرات في الاقتصاد العالمي.

ويجسد الاقتصاد الجزائري نمودجا واضحا لهذا التعقيد، إذ شهد منذ بداية التسعينيات تحولات اقتصادية عميقة، تزامنت مع انفتاح تدريجي على الاقتصاد العالمي، مما جعله عرضة لتأثير مزدوج يتمثل في العوامل الداخلية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية، والعوامل الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية، لاسيما أسعار النفط وانتقال الأزمات العالمية. وقد أسهم تفاعل هذه العوامل في تشكيل مسار تضخمي متذبذب، تختلف حدته باختلاف الظروف الاقتصادية، وهو ما يستدعي تحليلا معمقا لمحدداته وفهم آليات تأثيره.

2. مشكلة الدراسة

يتميز الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأخيرة (1990-2023) بتعرضه لتحولات هيكلية وتقلبات دورية، نتيجة اعتماده النسبي على قطاع المحروقات وانفتاحه المتزايد على الاقتصاد العالمي، وهو ما جعله أكثر حساسية لمجموعة من العوامل الداخلية والصدمات الخارجية. وقد انعكس ذلك بوضوح على مسار التضخم، الذي شهد تذبذبات متفاوتة من حيث الحدة والاستمرارية، متأثرا بعوامل نقدية ومالية داخلية من جهة، وبمتغيرات خارجية مثل تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

أمام هذا التشابك في محددات التضخم، تبرز صعوبة تحديد الوزن النسبي لكل من العوامل الداخلية والصدمات الخارجية في تفسير تطوره، مما يستدعي دراسة تحليلية معمقة لهذه الظاهرة في السياق الجزائري.

وعليه، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تفسر العوامل الداخلية والصدمات الخارجية تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال

الفترة (1990-2023)؟

3. التساؤلات الفرعية للدراسة

ينبثق من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة وأهم محددات التضخم الداخلية في الجزائر، ومدى إسهام كل من العوامل النقدية والمالية والحقيقية في تفسيره؟
- إلى أي حد تسهم الصدمات الخارجية، لاسيما تقلبات أسعار النفط والتضخم العالمي وأزمة كورونا، في تفسير ديناميكية التضخم في الجزائر؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته (الداخلية والخارجية)، وما طبيعة التفاعلات قصيرة الأجل بينها؟
- ما مدى استجابة معدلات التضخم في الجزائر للتغيرات في هذه المحددات، وأيها أكثر تأثيرا في تفسير تقلباته خلال فترة الدراسة؟

4. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من المشكلة والاسئلة المطروحة يتم طرح الفرضيات التالية:

1.4. الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم في الجزائر وكل من العوامل الداخلية والصدمات الخارجية خلال الفترة (1990-2023)، سواء في الأجل القصير أو الطويل.

2.4. الفرضيات الفرعية: يمكن صياغتها كآلاتي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم ومحدداته الداخلية (النقدية، المالية، والحقيقية) في الجزائر، مع اختلاف درجة تأثير كل محدد.
- تسهم الصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط والتضخم العالمي والأزمات الدولية (مثل جائحة كوفيد-19)، بشكل معنوي في تفسير تغيرات التضخم في الجزائر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومجموعة محددهاته الداخلية والخارجية، بما يعكس وجود تكامل مشترك بينها.
- يستجيب التضخم في الجزائر للتغيرات قصيرة الأجل في محددهاته الداخلية والخارجية، مع وجود فروق في سرعة واتجاه الاستجابة.
- تختلف الأهمية النسبية لمحددات التضخم في تفسير تقلباته، حيث يكون لبعض المتغيرات تأثير أكبر مقارنة بغيرها خلال فترة الدراسة.

5. أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من تناولها لظاهرة التضخم كأبرز تحديات الاقتصاد الكلي، لما لها من آثار على الاستقرار الاقتصادي والقدرة الشرائية. وتتجلى أهميتها في الحالة الجزائرية نظرا لتأثر التضخم بكل من العوامل الداخلية، كاختلالات السياسات الاقتصادية، والعوامل الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط. وعليه، تسهم الدراسة في تفسير محددات التضخم بما يدعم فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار.

6. أهداف الدراسة

بالإضافة إلى الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، واختبار فرضياتها، تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على التضخم في الجزائر.
- تحليل طبيعة العلاقة بين التضخم والعوامل الداخلية والخارجية المفسرة له.
- قياس أثر هذه المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

7. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهجية مزدوجة تجمع بين التحليل الوصفي والقياسي؛ حيث يستخدم المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري لمحددات التضخم واستعراض تطوره في الجزائر، بينما يعتمد المنهج القياسي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة بين التضخم ومحدداته الداخلية والخارجية، واختبار طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل للفترة (1990–2023).

8. حدود الدراسة

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2023، وهي فترة شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية التي أثرت على تطور معدلات التضخم في الجزائر. أما الحدود المكانية فتقتصر على الاقتصاد الجزائري باعتباره مجال الدراسة.

9. هيكل الدراسة

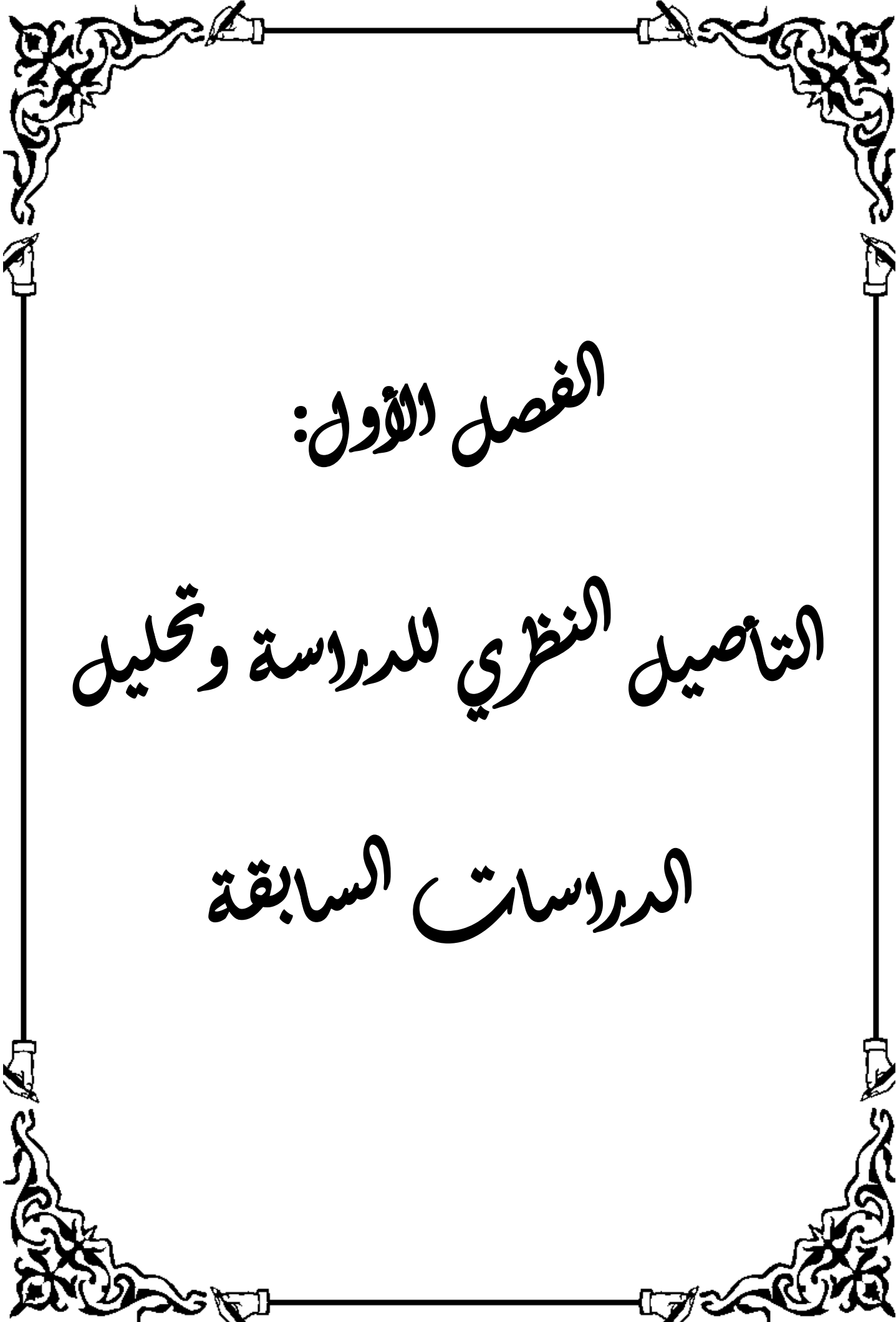
بغرض الإحاطة بمختلف جوانب البحث تم تقسيم خطة البحث إلى مقدمة وخاتمة وفصلين رئيسيين؛ حيث خصص الفصل الأول للتأصيل النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة، والذي تم التطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتضخم، وبيان أهم العوامل الداخلية والصدمات الخارجية المؤثرة فيه، بالإضافة

إلى تحليل أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وتحديد مكانة الدراسة الحالية والقيمة المضافة لها مقارنة بالدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني؛ فقد خصص للدراسة التطبيقية، حيث يعرض متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها ثم اجراء الاختبارات القياسية اللازمة وتقدير نموذج ARDL وتحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها لمعرفة طبيعة تأثير العوامل الداخلية الصدمات الخارجية على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2023، وصولاً لأهم الاستنتاجات.

10. صعوبات الدراسة

تواجه هذه الدراسة جملة من الصعوبات، تتمثل أساساً في محدودية وتباين البيانات الإحصائية المتعلقة ببعض المتغيرات خلال فترة الدراسة (1990-2023)، خاصة ما يرتبط بالعوامل الحقيقية والخارجية. كما تبرز صعوبة قياس بعض المحددات بدقة، فضلاً عن احتمال تداخل تأثيراتها، مما يعقد عملية الفصل بين أثر كل متغير على حدة. إضافة إلى ذلك، تفرض طبيعة الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصاداً ريعياً متأثراً بالصدمات الخارجية، تحديات منهجية في بناء نموذج قياسي يعكس بدقة ديناميكية التضخم.



الفصل الأول:

التأصيل النظري للدراسة وتحليل

الدراسات السابقة

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

تقديم:

تعد ظاهرة التضخم من أبرز القضايا الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة الشرائية للأفراد. ولا تنشأ هذه الظاهرة بمعزل عن غيرها، بل هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية وبنية الاقتصاد، إلى جانب عوامل خارجية ناجمة عن تقلبات الاقتصاد العالمي، مما يمنحها طابعاً ديناميكياً معقداً.

ومن هذا المنطلق، يقتضي فهم التضخم الإحاطة بمفاهيمه الأساسية، إلى جانب التطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية التي فسرتة، والتي اختلفت في تحديد أسبابه بين من يركز على العوامل النقدية، ومن يربطه بالطلب الكلي، أو بالعوامل الهيكلية والصدمات الخارجية. فاختلقت بذلك محدداته بين الداخلية والخارجية، والتي تضغط على مستويات الأسعار لدفعها نحو الارتفاع.

علاوة على ذلك، تكتسي الدراسات السابقة أهمية بالغة في تأطير هذا الموضوع، من خلال استعراض أهم ما توصلت إليه الأدبيات لتحديد الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

بناءً على ما تقدم، ومن أجل تقديم معالجة شاملة لموضوع الدراسة، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي:

- المبحث الأول: أساسيات حول التضخم
- المبحث الثاني: المحددات الداخلية للتضخم
- المبحث الثالث: المحددات الخارجية للتضخم
- المبحث الرابع: تحليل الدراسات السابقة ومكانة الدراسة الحالية

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

المبحث الأول: أساسيات حول التضخم

يعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت تشكل تحدياً رئيسياً للاستقرار الاقتصادي، لئلا ينعكس على فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، ومن هذا المنطلق؛ يهدف المبحث إلى تقديم أهم المفاهيم الأساسية لظاهرة التضخم من خلال التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: التحليل الفكري لظاهرة التضخم

اعتمدت كل نظرية اقتصادية على عامل تراه جوهرياً في نشوء الضغوط التضخمية، مما أسفر عن تعدد تعريفات التضخم، تباين أسبابه ومظاهره، ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: تفسير التضخم في النظرية الكلاسيكية

ينظر الكلاسيك للنقد باعتبارها المحدد المباشر للمستوى العام للأسعار، فيؤدي ارتفاع عرض النقد لزيادة الأسعار، لذا حل المشاكل الاقتصادية يعتمد فقط على سياسة نقدية. (الناق، 2001، صفحة 260)

قدمت النظرية الكلاسيكية صيغتين لتفسير البوادر التضخمية بدأت بمعادلة التبادل لـ "ارفينج فيشر" $P \cdot T = M \cdot V$ حيث: M : كمية النقود، V : سرعة دوران النقود، P : مستوى الأسعار، V : حجم المبادلات.

مع افتراض ثبات سرعة دوران النقد (V) وحجم الإنتاج (T) في الأجل القصير، تصبح كمية النقود (M) هي المتغير المستقل الذي يحدد مستوى الأسعار (P) كمتغير تابع وتصاغ المعادلة رياضياً لتحديد السعر كالاتي: $P = \frac{V \cdot M}{T}$ (مبارك و يونس، 2003، الصفحات 385 - 388)

طور "الفرد مارشال" النموذج عبر إدخال مفهوم الطلب على النقود بدلاً من سرعة دورانها واستخدام الناتج الوطني (Y) بدلاً من المبادلات (T) لتصبح المعادلة: $M = K \cdot P \cdot Y$

حيث: Y : الدخل القومي الحقيقي (حجم الإنتاج)، K : النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخلهم في صورة سيولة نقدية، M : الطلب على النقود.

بذلك يمكن التعبير عن مرونة الأسعار بالنسبة للنقد من خلال المعادلة: $\frac{dp}{dM} = \frac{1}{KY}$

وهذا يؤكد أن التغير في كمية النقود بوحدة واحدة يؤدي لتغير في الأسعار بوحدة واحدة مما يثبت وجود علاقة طردية ومباشرة. (الأشقر، 2007، صفحة 24) ويستنتج من ذلك أن التضخم حسب الفكر الكلاسيكي هو كل زيادة في كمية النقد المتداول مما يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار. (Samuelsson & Nordhams, 2000, p. 16)

ثانيا: تفسير التضخم في النظرية الكينزية

ترجع المدرسة الكينزية نشوء التضخم إلى العوامل المحددة للدخل والإنفاق القومي، وبذلك عرف التضخم على أنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في الإنتاج. (عناية، 2003، صفحة 20)

اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن (أزمة الكساد العالمي 1929-1933) معتمدا على السياسة المالية لحلها، (عباسي، 2005، صفحة 03)

تتلخص هذه الرؤية في أن الارتفاع العام في الأسعار يحدث عندما يتجاوز حجم الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على العرض الكلي عند التشغيل الكامل، ويحدث ذلك نتيجة العناصر التالية:

- تخفيض الضرائب مما يؤدي لزيادة الدخل المتاح للإنفاق لدى الأفراد.
- زيادة المعرض النقدي ويقصد بها السياسة النقدية التوسعية التي تزيد من كمية السيولة في الأسواق.
- تفاؤل قطاع الأعمال الذي يدفع المستثمرين لزيادة وتيرة الاستثمار وتوسيع المشروعات.
- زيادة الإنفاق الحكومي سواء عبر الاستهلاك العام أو الاستثمار الحكومي في مختلف القطاعات.

حسب النظرية الكينزية فإن أي زيادة هذه المكونات دون أن يقابلها زيادة موازية في الإنتاج ستؤدي بالضرورة لخلق فجوة تضخمية ترفع مستويات الأسعار. (الأفندي، 2014، الصفحات 284-285)

وبذلك فالتضخم هو الزيادة المحسوسة في إجمالي حجم الطلب الكلي بما يتجاوز حجم العرض الحقيقي المتاح وهو ما يؤدي بالضرورة إلى نشوء سلسلة متتابعة من الارتفاعات المتواصلة في المستوى العام للأسعار. (الربيعي، 2013، صفحة 13)

ثالثا: تفسير التضخم في النظرية النقدية الحديثة

ظهرت المدرسة النقدية الحديثة بقيادة الاقتصادي "ميلتون فريدمان" في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتغيرات الجوهرية في النظام الاقتصادي العالمي، اعتمدت هذه المدرسة في جوهرها على "النظرية الكمية للنقد" الكلاسيكية، ولكنها قدمت إضافات وتحليلات معاصرة تهدف إلى معالجة الأزمات المستجدة، لا سيما ظاهرة التضخم الركودي التي واجهها العالم خلال حقبة السبعينيات. (حداد، 2024، صفحة 69)

جاءت أفكار "فريدمان" لتعارض فرضيات منحنى فيليبس، حيث نفى فريدمان وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والبطالة على المدى البعيد. وبحسب رؤيته فإن التضخم ظاهرة ناتجة عن خلل في التوازن بين كمية النقود المعروضة ومعدلات نمو الإنتاج الحقيقي، أي أنه عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة. (الوادي، 2007، صفحة 299)

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

وقد أكد فريدمان أن الطلب على النقود يتوقف على عدة محددات، منها: أذواق المستهلكين، حجم الثروة والدخل، والعوائد المتوقعة من البدائل الاستثمارية المختلفة المتاحة للاحتفاظ بالثروة، ومن منظور النظرية الكمية الحديثة، ينشأ التضخم عندما ينمو الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة نسبة المتداولة مقارنة بالسلع المتاحة، وهو ما يرفع الأسعار بافتراض ثبات سرعة دوران النقد، وبذلك فهو ظاهرة نقدية يمكن تجاوزها عند التنمية، وباعتباره ضريبة على رصد السيولة له انعكاسات سيئة جدا. (حسين، 2006، صفحة 118)

رابعا: تفسير التضخم في النظرية الهيكلية

تركز هذه النظرية على أسباب التضخم في الدول النامية، وترجعه إلى وجود اختلالات هيكلية عميقة في بنيتها الاقتصادية، وتتمثل أبرز هذه الاختلالات في: (الأفندي، 2014، صفحة 286_287)

1. **فجوات الطلب الكلي:** حيث يعاني الطلب من الضعف نتيجة تدنى مستويات الدخل، مما يؤثر سلبا على قدرة الأفراد على الادخار والاستهلاك معا.

2. **قصور العرض الكلي:** تواجه الدول النامية صعوبات في إنتاج السلع الاستهلاكية والصناعية بسبب تهالك البنية التحتية بالإضافة إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وصعوبة استجابته السريعة لزيادة الطلب.

3. **أزمة القطاع الزراعي:** يؤدي النقص في إنتاج المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية إلى ارتفاع أسعارها بشكل حاد مما يساهم في رفع المعدل العام للتضخم.

4. **ضعف الوساطة المالية:** تعاني المؤسسات المالية في هذه الدول من عجز في تجميع المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية، مما يبقي العرض الكلي قاصرا عن تلبية احتياجات المجتمع.

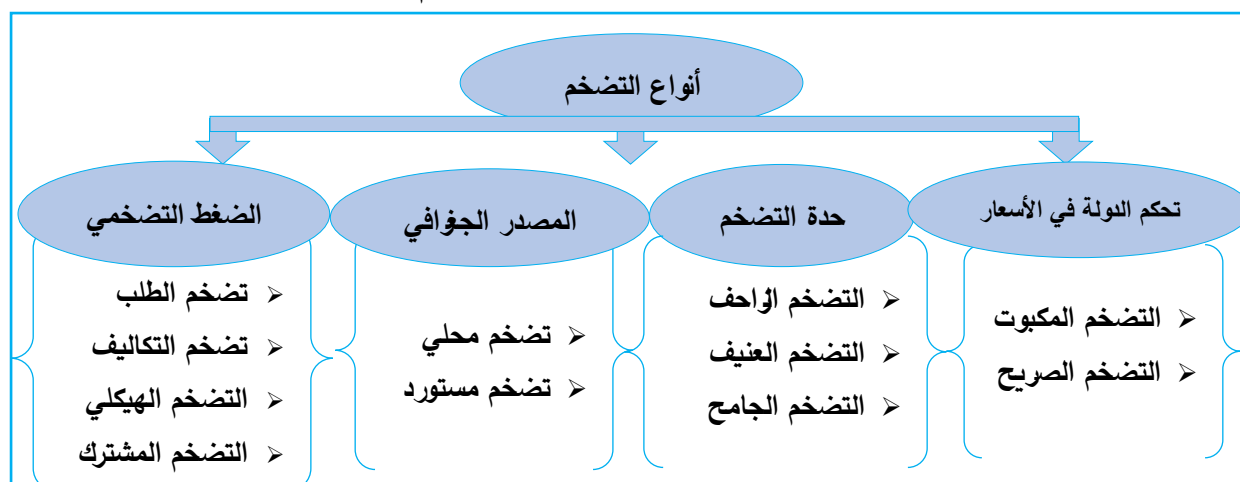
المطلب الثاني: أبعاد ظاهرة التضخم

لا يقتصر تحليل ظاهرة التضخم على تعريفها أو تفسير أسبابها، بل يمتد ليشمل أبعادها المختلفة وانعكاساتها الاقتصادية، حيث يمكن مقاربتها من خلال أنواعها، وقياسها باستخدام مؤشرات كمية، إضافة إلى تحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

أولا: أنواع التضخم

تتعدد أنواع التضخم وتتداخل تبعا للمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بأسواق السلع والخدمات، وبالرغم من هذا التنوع، وتصنف هذه الأنواع وفق العديد من المعايير كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل 01: التصنيفات المختلفة للتضخم



المصدر: إعداد الطالبة.

يتضمن الشكل مختلف التصنيفات للتضخم وفق العديد من المعايير على النحو التالي:

1. معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار: وفق هذا المعيار يمكن تمييز نوعين من التضخم: (الخضري، 1998، صفحة 223)

1.1. التضخم المكبوت (المقيد، الكامن): فهو ذلك الارتفاع في الأسعار الذي تحول الدولة السيطرة عليه من خلال إصدار قوانين لتسعير السلع بمستويات تقل عن تلك التي قد تفرضها قوى العرض والطلب في السوق الحر وذلك عن طريق وضع سقف محدد لأسعار المنتجات.

2.1. التضخم الصريح (المكشوف، الظاهر، الطليق): هو ذلك الارتفاع المتواصل والملموس في المستوى العام للأسعار، والذي يحدث في ظل غياب أي تدخل من السلطات الحكومية لكبحه أو الحد من تصاعده.

2. معيار حدة التضخم (سرعة ارتفاع الأسعار): وفق هذا المعيار هناك ثلاث أنواع لتضخم وهي: (أبو طه، 2012، الصفحات 77-79)

1.2. التضخم الزاحف: يعرف بالتضخم المتوسط وغير الجامح، وهو النمط الأكثر شيوعاً في مختلف

دول العالم في العصر الراهن، حيث يتميز بارتفاع مستمر في الأسعار ولكن بوتيرة تتسم بالبطء الشديد.

2.2. التضخم العنيف: هو مرحلة متقدمة تتسارع فيها زيادة الأسعار والأجور (بمعدل يصل إلى 5% سنوياً لمدة 4 سنوات متتالية) ويعتبر إنذاراً مبكراً لانتهاء النظام الاقتصادي.

3.2. التضخم الجامح: أخطر أنواع التضخم، حيث ترتفع الأسعار بوتيرة يومية أو أسبوعية خارجة عن

السيطرة، مما يؤدي لفقدان الثقة في العملة، ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من زيادة التكاليف والأسعار.

3. معيار المصدر الجغرافي: بناء على النطاق الجغرافي ينقسم إلى: (عبد اللاوي، 2007، صفحة 96)

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

- 1.3. التضخم المحلي: تتولد مسبباته من داخل الاقتصاد الوطني نتيجة عوامل وعناصر داخلية.
- 2.3. التضخم المستورد: ينتج عن ارتفاع أسعار الواردات في الدول النامية.
4. معيار مصدر الضغط التضخمي: يركز هذا التصنيف على الآليات الاقتصادية التي أدت لظهور التضخم، ويشمل ثلاثة أنماط أساسية:
- 1.4. تضخم جذب الطلب: يحدث عندما يفوق إجمالي الطلب على السلع والخدمات القدرة الإنتاجية المتاحة، هذا الفائض في الطلب يؤدي بالضرورة إلى دفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع.
- 2.4. تضخم دفع التكاليف: ينشأ نتيجة لارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، ومن أبرز أمثله مطالبات النقابات العمالية بزيادة الأجور، مما يضطر المنتجين لرفع أسعار البيع دون زيادة في حجم الإنتاج الفعلي.
- 3.4. التضخم الهيكلي: ناتج لمجموعة العلاقات والنسب المستقرة التي تحكم النشاط الاقتصادي، والتي تربط بين مختلف القطاعات والمناطق والتدفقات الاقتصادية. (أبو طه، 2012، الصفحات 85-86)
- 4.4. التضخم المشترك: يظهر نتيجة زيادة الطلب وارتفاع التكاليف، مما يخلق ضغطاً مزدوجاً على الأسعار. (قبلان و الشرفاوي، 2021، صفحة 317)

ثانياً: قياس التضخم

قد يكون معدل التضخم متوقفاً من قبل السلطات خلال فترة زمنية معينة، كما قد يكون غير متوقع مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بالأسعار مما يخلق ضغوط تضخمية مستمرة يصعب السيطرة عليها. (حمروش و معواش، 2023، صفحة 262) وتتوقف الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة التضخم على مدى دقة المناهج المستخدمة في قياسه، والتي تتركز إلى نوعين:

1. قياس التضخم باستخدام طريقة الأرقام القياسية: تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها مؤشر إحصائي يقيس التغير الذي يطرأ على ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية، (رمضان، 2001، صفحة 193)، فهي متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار هدفها قياس التغير في القوة الشرائية عبر الزمن. (عبد الحميد، 2010، صفحة 322)

تعتمد هذه الطريقة على رصد التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم تحديد معدل التضخم السائد من خلال المقارنة بين الرقم القياسي للأسعار سنة المقارنة وبين قيمته سنة الأساس التي يتم تثبيت قيمة الرقم القياسي فيها عند القيمة (100)، وتكون النتائج كالتالي:

➤ إذا تجاوز الرقم القياسي للسنة الجارية القيمة (100) فهذا دليل على زيادة في الأسعار؛

➤ إذا قل الرقم القياسي للسنة الجارية عن (100) فهذا يعكس انخفاضاً في الأسعار؛

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

➤ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي (100) فهذا يشير إلى استقرار الأسعار وعدم تغيرها.

$$I = \frac{P_1}{P_0} * 100$$
 الصياغة الرياضية المعتمدة لاستخراج الرقم القياسي:

حيث: I : الرقم القياسي للأسعار، P_1 : سعر السلعة في سنة المقارنة (السنة المستهدفة بالقياس)،
 P_0 : سعر السلعة في سنة الأساس (السنة المرجعية للمقارنة).

وتعددت أنواع هذه الأرقام القياسية وفق للغرض من استخدامها، ومن أبرزها:

- 1.1. الرقم القياسي لأسعار الجملة: يعكس التغيرات السعيرية لمجموعة واسعة من السلع المتداولة في أسواق الجملة خلال فترة معينة، ويتم احتسابه بالاعتماد على قواعد البيانات والأساليب الإحصائية المتوفرة؛
- 2.1. الرقم القياسي الضمني: يمثل متوسط مرجح الأسعار لكافة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها وتبادلها داخل الاقتصاد ويستخدم كأداة لقياس التضخم على مستوى الدولة ككل، والتي يتشكل منها الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم لقياس مستويات التضخم السنوية، ويتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} * 100$$

- 3.1. الرقم القياسي الأسعار المستهلك: يستخدم لقياس التغيرات في تكاليف المعيشة عبر رصد أسعار سلة من السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، ويعكس العلاقة العكسية بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة، فارتفاع أسعار السلع والخدمات يعنى انخفاض القيمة التبادلية للنقود. (العامري و سعودي، 2014، الصفحات 38-43) وله 3 صيغ:

- مقياس لا سبيرز: يركز على قياس التغير النسبي للأسعار بناء على سلة من السلع والخدمات، من خلال اعتماد على كميات سنة الأساس كأوزان ترجيحية ثابتة؛
- مقياس باش: يركز على قياس التغير في مستويات الأسعار مع المراعات في الهيكل الاستهلاكي، من خلال الاعتماد على كميات سنة المقارنة كأوزان ترجيحية بدلا من كميات سنة الأساس.
- مقياس فيشر: عبارة عن الوسط الهندسي لرقمي لا سبيرز وباش، ويصنف احصائيا كمؤشر مثالي، نظرا لقدرته على الجمع بين مزايا المؤشرين وتلافي عيوبها. (حداد و هذلول، 2008، صفحة 202)

2. قياس التضخم وفقا للنظريات الاقتصادية: لا يعد الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ظاهرة مستقلة، بل هو حالات اختلال في الهيكل الاقتصادي، وبناء على ذلك تم اشتقاق معيارين أساسيين للقياس:

- 1.2. معيار الاستقرار النقدي (المنظور النيوكلاسيكي): يتحقق الاستقرار عندما يتساوى معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في الناتج القومي، وإذا تجاوز النمو النقدي نمو الناتج، يظهر معامل

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

استقرار موجب، وهو مؤشر على وجود قوى تضخمية، وإذا استمر هذا الفرق في الارتفاع فإن القوى التضخمية سوف تنمو. (الحلاق و العجلوني، 2009، صفحة 192)

2.2. معيار فائض الطلب (المنظور الكينزي): ينشأ التضخم عندما لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة مماثلة في حجم الإنتاج (خاصة عند الوصول إلى التشغيل الكامل). ويقاس فائض الطلب بالفرق بين الطلب الكلي المتوقع بالأسعار الجارية، وبين القيمة المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة بأسعار فترة الأساس. (غزلان، 2002، صفحة 316)

ثالثا: آثار التضخم

يؤدي الارتفاع المستمر في المستوى العام الأسعار إلى سلة متنوعة من الآثار يذكر منها الآتي:

1. أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج محليا لزيادة أسعار السلع الوطنية مما يضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية مقابل منتجات الدول التي تتمتع باستقرار سعري، مما يؤدي غالبا إلى تراجع الصادرات وزيادة الواردات، مما يتسبب في عجز بميزان المدفوعات. (فاروق و بن أحمد، 2015، صفحة 261)

2. أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤثر التضخم بشكل مباشر على بنية العملية الإنتاجية من خلال تأثيره في مستويات الأجور، والأرباح، والأسعار، وتوضح هذه الآثار في توجيه النشاط الإنتاجي نحو القطاعات التي تركز على تلبية رؤوس الأموال والقوى العاملة إلى هذه المجالات، وغالبا ما يكون هذا التحول على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، وهي الأنشطة التي تمثل الركيزة الأساسية والمنطلق الضروري لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المنشودة. (الربيعي، 2013، صفحة 24)

3. أثر التضخم على القوى الشرائية لنقود: يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى فقدان النقود لقدرتها الشرائية تدريجيا، وهو ما يعكس فقدان الأفراد لثقتهم في العملة الوطنية، هذا التراجع يدفع الأفراد إلى زيادة انفاقهم الاستهلاكي الحاضر والتخلص من العملة عبر شراء السلع المعمرة، مما يضعف الرغبة في الادخار ويجعل النقود تفقد وظيفتها الأساسية كمخزن للقيمة. (راهم، 2024، صفحة 118)

4. إعادة توزيع الدخل: يتسبب التضخم في ضرر مادي لأصحاب الدخل الثابتة لأن قوتهم الشرائية تنخفض بينما قد يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة، مما يؤدي لإعادة توزيع الثروة بشكل غير عادل لصالح الفئات الأكثر غنى على حساب الفئات الأقل دخلا. (النجار، 2014، الصفحات 33-34)

5. أثر التضخم على الادخار: يتسبب التضخم في توجيه الجزء الأكبر من ميزانيات الأسر والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية لتغطية تكاليف الاستهلاك المتزايدة، هذا الاندفاع نحو الانفاق الاستهلاكي المرتفع

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

يؤدي بالضرورة إلى تقليص الحصص المالية الموجهة للادخار، مما يضعف القدرة التمويلية للاستثمارات المستقبلية ويؤثر سلباً على وتيرة النمو الاقتصادي. (الشيخ، 2021، صفحة 07)

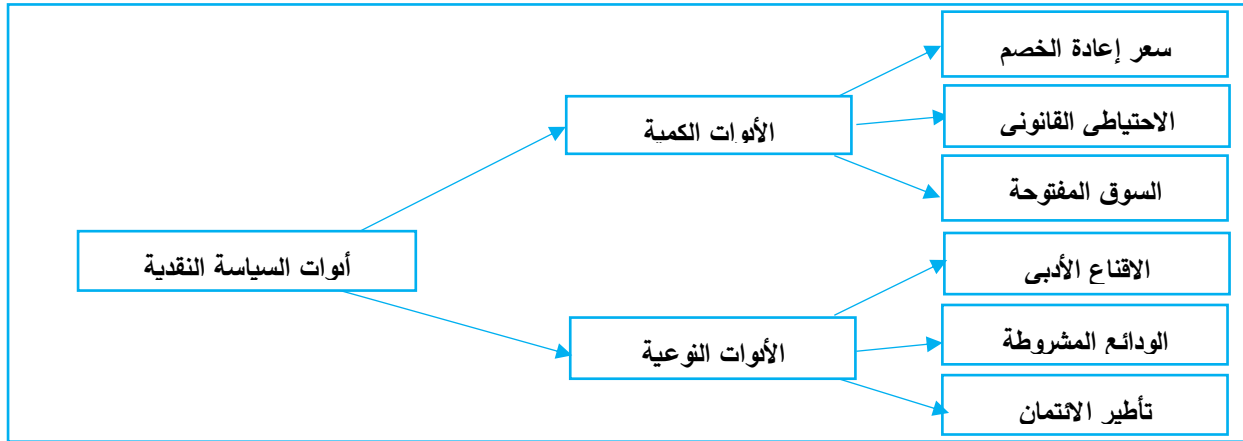
المطلب الثالث: أساليب علاج التضخم

لحد من تطور ظاهرة التضخم وآثارها التي تؤدي إلى تدمير الاقتصاد برمته، تلجئ الحكومة إلى اتباع العديد من السياسات ومن أهمها:

أولاً: أدوات السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستخدمها السلطات النقدية لتحكم في حجم الكتلة النقدية المتاحة، وذلك سعياً إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق غايات محددة أبرزها الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والتأثير على معدلات النمو الاقتصادي. (الأفندي، 2014، صفحة 213) حيث تعتمد هذه السلطات في تحقيق أهدافها على مجموعة متنوعة من الأدوات والوسائل، وتنقسم هذه الأدوات إلى فئتين رئيسيتين كما يوضحها الشكل:

الشكل 02: أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم



المصدر: إعداد الطالبة.

يتضح من خلال الشكل أن أدوات السياسة النقدية تنقسم إلى: (حمدوش و معواش، 2023، الصفحات 255-256)

1. الأدوات الكمية: تستهدف هذه الأدوات التأثير في الحجم الإجمالي للكتلة النقدية والائتمان في الاقتصاد بشكل عام، دون التركيز على قطاع محدد، وتتمثل في:

1.1. سعر إعادة الخصم: وهو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي عند إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية، أو مقابل القروض التي يمنحها لها، تهدف هذه الأداة إلى التأثير في تكلفة الحصول على

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

الموارد النقدية، فخفض هذا السعر يشجع البنوك على الاقتراض ومن ثم التوسع في منح الائتمان، مما يزيد من العرض النقدي، والعكس صحيح عند رفعه.

2.1. نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي): يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة مئوية من إجمالي ودائعها لديه في شكل سيولة، ويعمل على تغيير هذه النسبة وفقاً لتوجهاته، فخفضها يزيد من قدرة البنوك على الإقراض وتوسيع العرض النقدي، بينما يؤدي رفعها إلى تقليص هذه القدرة.

3.1. عمليات السوق المفتوحة: تتمثل في دخول البنك المركزي إلى السوق المالية كبائع أو مشتر للأوراق المالية الحكومية، ففي حالة الرغبة في التوسع النقدي، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية لضخ السيولة في السوق، بينما يلجأ لبيعها لامتصاص السيولة وتقليص حجم النقود المتداولة.

2. الأدوات النوعية: تهدف هذه الأدوات إلى التأثير المباشر في توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة أو الحد من نموه، ومن أبرزها:

1.2. الإقناع الأدبي: وسيلة غير رسمية يستخدمها البنك المركزي للتأثير في سياسات البنوك التجارية من خلال التوجيهات والنصائح، وتعتمد فعاليتها على مكانة البنك المركزي ومدى استجابة البنوك له.

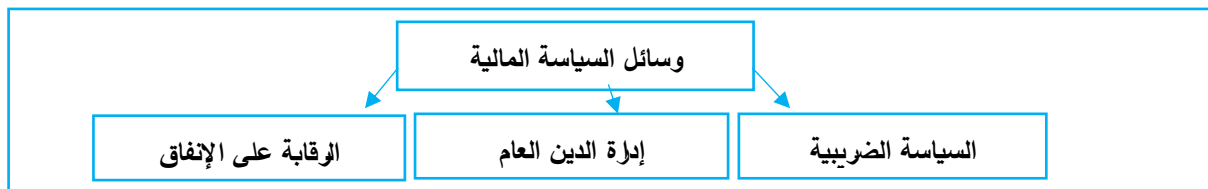
2.2. الودائع المشروطة: إلزام المستوردين بإيداع مبالغ نقدية محددة لدى البنك المركزي لفترة معينة قبل إتمام عمليات الاستيراد، وذلك للتحكم في الطلب على العملات الأجنبية.

3.2. تأطير الائتمان: إجراء تنظيمي تضعه السلطات النقدية لتحديد سقف أقصى لحجم القروض التي يمكن للبنوك منحها خلال فترة زمنية محددة، مع فرض عقوبات في حال تجاوزه.

ثانياً: أدوات السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بهدف ضبط وتحقيق التوازن المالي العام، حيث تلعب دور محوري في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. (غدير، 2010، صفحة 11) إذا عمل إجراءاتها على التأثير في مستويات الطلب الكلي على المدى القصير، وتعزيز العرض الكلي على المدى الطويل، وذلك بالاعتماد على ثلاث أدوات رئيسية كما يظهرها الشكل:

الشكل 03: أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم



المصدر: إعداد الطالبة.

من الشكل تتمثل أدوات السياسة المالية في: (طوير و مختاري، 2021، الصفحات 249-266)

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

1. **السياسة الضريبية:** تستخدم الدولة الضرائب كأداة لامتصاص القوة الشرائية الزائدة، حيث يؤدي رفع معدلات الضريبة على الدخل إلى تقليص الدخل المتاح لأنفاق، مما يسهم في خفض الطلب الكلي وكبح الضغوط التضخمية كما يشمل ذلك زيادة الضرائب غير المباشرة على السلع والرسوم الجمركية، مما يرفع تكلفة الاستهلاك ويحفز على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الإنتاجية.

2. **إدارة الدين العام:** تمارس السلطات المالية رقابة دقيقة على حجم الدين العام وكيفية تمويله لضمان عدم زيادة الكتلة النقدية بشكل يؤدي للتضخم، وتعمل السياسة المالية هنا على امتصاص السيولة الفائضة من السوق عبر طرح السندات الحكومية للاكتتاب، مما يحول القدرة الشرائية من الأفراد إلى الخزينة العامة، ويقلل بالتالي من الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يساعد في استقرار المستوى العام للأسعار.

3. **الرقابة على الانفاق الحكومي:** تعد إدارة الانفاق العام أداة استراتيجية لمواجهة التقلبات الاقتصادية، ففي حالات التضخم تلجأ الدولة إلى انتهاز سياسة انكماشية تقضي بخفض الانفاق الحكومي لتقليل الطلب الكلي، وبترافق ذلك مع إجراءات مكاملة مثل ضبط نمو الأجور، ورفع كفاءة تحصيل الضرائب، وتقليل الاعتماد على الإعانات الاجتماعية والقروض الاستهلاكية للحد من السيولة المتداولة.

في ختام هذا المبحث، يتضح أن ظاهرة التضخم تعد من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي لا يمكن تفسيرها من زاوية واحدة، بل هي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل النقدية والمالية. كما أن تعدد النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم يعكس اختلاف المدارس الفكرية في تحديد أسبابه وآليات معالجته.

المبحث الثاني: المحددات الداخلية للتضخم

تعد المحددات الداخلية من أهم العوامل المفسرة لظاهرة التضخم في مختلف الاقتصادات، نظرا لارتباطها المباشر بالسياسات الاقتصادية والهيكل الإنتاجي. ويهدف المبحث الثاني إلى تحليل هذه المحددات من خلال إبراز دور العوامل النقدية والمالية والحقيقية في تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار ضمن إطار نظري يركز على العلاقات السببية بين هذه المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: المحددات النقدية

تتجلى المحددات النقدية للتضخم في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة بالسياسة النقدية، تتمثل فيما يلي:

أولاً: الكتلة النقدية

الكتلة النقدية أداة اقتصادية لا يقتصر دورها على تسهيل البيع والشراء فقط بل تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي، وعلى رأسها المستوى العام للأسعار.

الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

1. مفهوم الكتلة النقدية: تعرف النقود على أنها كل ما يقبل قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، مقياساً للقيم والمدفوعات الآجلة، ومخزناً للثروة. (الحجار، 2010، صفحة 69) أما مصطلح الكتلة النقدية يشير لإجمالي كمية النقود المتاحة للتداول في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، ويتم تحديدها عادة من قبل السلطات النقدية، وتتمثل في مختلف وسائل الدفع المتاحة. (غريبي و بوشريط، 2016، صفحة 188)

تقسم الكتلة النقدية إلى المجاميع التالية:

1.1. القاعدة النقدية M0: تعرف بأنها مقياس نقدي يستخدم للتعبير عن حجم الأموال المخصصة لإتمام العمليات التجارية والتبادلات المالية للاقتصاد. وتتكون من ثلاث عناصر أساسية وهي: (فاروق، 2014، صفحة 387)

➤ **السيولة النقدية المتداولة:** وتشمل كافة النقود الورقية والمعدنية الموجودة خارج المنظومة المصرفية، أي التي يتداولها الأفراد، والشركات، والمؤسسات الحكومية.

➤ **الاحتياطيات النقدية الإلزامية:** وهي المبالغ التي تلتزم البنوك التجارية بإيداعها لدى البنك المركزي، وتحدد قيمتها بناء على نسبة مئوية يفرضها القانون.

➤ **السيولة النقدية الجاهزة:** وهي المبالغ النقدية التي تكتنزها البنوك التجارية داخل خزائنها الخاصة بصفة مستمرة، وذلك لضمان قدرتها على تلبية طلبات السحب اليومية لعملائها من أصحاب الودائع.

2.1. عرض النقد بالمعنى الضيق M1: يركز هذا المقياس على الأصول المالية ذات السيولة العالية التي يمكن استخدامها فوراً في المبادلات التجارية اليومية، ويصنف كأداة أساسية للتبادل، ويمكن التعبير عن هذا المفهوم بالمعادلة التالية: $M1 = C + DD$ حيث يتكون هذا المستوى من عنصرين رئيسيين:

➤ **العملة المتداولة (C):** تضم العملات الورقية والمعدنية في حوزة الجمهور وخارج الجهاز المصرفي؛

➤ **الودائع تحت الطلب (DD):** الأرصدة المودعة في الحسابات الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك. (بوعمامة، 2017، صفحة 21)

3.1. عرض النقد بالمعنى الواسع M2: هي إجمالي وسائل الدفع وهو مقياس أكثر شمولاً من الأول يضم M1 مضافاً إليها ما يعرف بأشبه النقود (الودائع لأجل وودائع الادخار والتوفير لدى المصارف التجارية TD، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة: $M2 = M1 + TD$ (بوعلام، 2025، صفحة 403)

4.1. عرض النقد بمعناه الأوسع M3: وهو المفهوم الأكثر شمولية واتساعاً للكتلة النقدية فهو ما يعرف ب M3 أو السيولة العامة، ويتكون من دمج M2 مع مجموعة من الأصول المالية التي تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية، والتي تتميز بكونها أصولاً سائلة وإن لم تكن نقوداً بالمعنى التقليدي، وتشمل هذه

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

الأصول: سندات الخزانة الحكومية، سندات الادخار والشهادات الصادرة عن المؤسسات العامة والخاصة، المدخرات المودعة في صناديق التوفير والاحتياط، الالتزامات المالية القائمة على المؤسسات غير المصرفية، وكل ما سبق يمكن أن يرمز له بـ S، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة الشمولية وفق المعادلة التالية: $M3=M2+S$ (رمضاني و ضيف الله، 2019، صفحة 114)

2. العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم: تعد العلاقة بين كمية النقود في الاقتصاد وظاهرة التضخم من القضايا المركزية التي نالت اهتماما واسعا في الفكر الاقتصادي.

من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية، وتحديدًا عبر النظرية الكمية للنقود والتي تنص على وجود علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار، وتتلخص فكرتها في: أن زيادة كتلة النقود بشكل يفوق حجم السلع والخدمات المتاحة تؤدي حتماً إلى انخفاض القوى الشرائية للعملة وارتفاع الأسعار (التضخم)، وبافتراض أن سرعة دوران النقد وحجم الإنتاج ثابتان نسبياً لذا فإن أي زيادة نقدية تترجم فوراً إلى زيادة في الأسعار.

في المقابل تقدم المدرسة الكينزية تفسيراً مغايراً حيث يرجع التضخم إلى فجوة الطلب أي السبب في ارتفاع الأسعار هو تجاوز الطلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي) قدرة الاقتصاد على الإنتاج (العرض الكلي) عند مستوى التشغيل الكامل، وبذلك يصبح فائض الانفاق هو المحرك الأساسي للضغط التضخمي. (سنوسي و بن البار، 2016، الصفحات 306-307)

ثانياً: سعر الفائدة

يعد سعر الفائدة من أهم الأدوات الأساسية في الاقتصاد لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية.

1. مفهوم سعر الفائدة: يعرف بأنه تلك القيمة المالية التي يبدي المقترض استعداد لدفعها مقابل الحصول على سيولة نقدية واستخدامها لفترة زمنية محددة يتم لاتفاق عليها مسبقاً. (صافة و شريط، 2025، صفحة 137) فهو الثمن أو المقابل النقدي الذي يدفع نظيراً لاستخدام الوحدات النقدية القابلة للإقراض (بن عزة، 2017، صفحة 178).

تعددت أنواع سعر الفائدة ويمكن تصنيفها كالاتي: (عادل، 2011، صفحة 16)

1.1. سعر الفائدة الاسمي: هو السعر المعلن والمتفق عليه في المعاملات المالية، ويتميز بأنه لا يراعي التغيرات التي قد تطرأ على القوى الشرائية نتيجة تقلبات المستوى العام لأسعار.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

2.1. سعر الفائدة الحقيقي: يمثل العائد الفعلي بعد استبعاد أثر التضخم، فهو يأخذ في الاعتبار الفارق في القوة الشرائية بين مبلغ القرض عند نشوئه وبين القيمة الفعلية للنقود عند سدادها، ويحسب رياضياً من خلال إيجاد الفارق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم السائد.

3.1. سعر الفائدة الدائن (سعر الإيداع): هو النسبة المئوية السنوية التي تمنحها المؤسسة المالية للمودعين مقابل إيداع أموالهم لديها، الهدف من هذا السعر هو جذب المدخرات وتوفير عائد مادي للمودع، ويتم تحديد هذه النسبة بشكل مسبق كحصة من إجمالي المبلغ المودع.

4.1. سعر الفائدة المدين (سعر الاقتراض): يمثل التكلفة التي يتحملها المقترض مقابل حصوله على تمويل من المؤسسة المالية، ويحدد هذا السعر كنسبة مئوية سنوية تضاف إلى أصل القرض ويتم الاتفاق عليها مسبقاً قبل إتمام عملية الاقتراض.

2. العلاقة بين التضخم ومعدل الفائدة: توجد علاقة تبادلية وثيقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

تعد النظرية التقليدية الدخل الأساسي لفهم أثر سعر الفائدة وحجم الادخار، مقابل علاقة عكسية مع حجم الائتمان والسيولة النقدية، وبناء على ذلك ينظر إلى التضخم كظاهرة نقدية بحتة يمكن كبحها من خلال رفع أسعار الفائدة لتقليل الكتلة النقدية المتداولة.

وتشير نظرية "أرفينج فيشر" إلى أن التضخم نفسه يؤثر في مستويات الفائدة، فالعلاقة بينهما طردية، وهو ما يثبتته الواقع العملي حيث يميل كلاهما للارتفاع أو الانخفاض معاً في أغلب دول العالم، وبذلك يدرس الفكر الاقتصادي هذه العلاقة من مسارين: الأول يركز على الفائدة كأداة علاجية، والثاني على الفائدة لضغوط التضخم. (عادل، 2011، صفحة 37)

المطلب الثاني: المحددات المالية للتضخم

تتمثل أبرز المحددات المالية المؤثرة في مستويات التضخم من خلال المتغيرات التالية:

أولاً: الانفاق العام

تعد النفقات العامة المحرك الفعلي للدور الاقتصادي للدولة، وإحدى أهم أدوات السياسة المالية.

1. مفهوم الانفاق العام: يضم الإنفاق العام إجمالي المبالغ المالية التي تخصصها الدولة لتحقيق نفع عام. (الدمرداش، 2014، صفحة 47) فهو يعبر عن المبالغ المالية التي تقرها السلطة التشريعية وتصرفها الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة، بهدف تأمين الخدمات العامة وتحقيق المقاصد الاقتصادية والاجتماعية للدولة. (خليل و اللوزي، 1999، صفحة 89)

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

مع تطور دور الدولة الاقتصادية، ظهرت الحاجة لتصنيف النفقات لتسهيل إدارتها وبذلك تعددت أنواعها كما يظهرها الجدول التالي:

الجدول 01: أنواع النفقات العمومية

المعيار	التقسيم	نوع النفقات العمومية
المعايير العلمية	المعيار الدوري	نفقات عادية تتكرر سنوياً
		نفقات غير عادية تظهر في الأزمات أو المشاريع الكبرى
	المعيار العضوي	نفقات جارية
		نفقات استثمارية
المعايير الإجرائية	التقسيم الإداري	توزيع المبالغ حسب الهيكل التنظيمي كالوزارات والدوائر
	التقسيم الوظيفي	تصنيف النفقة حسب نوع الخدمة كالتعليم والصحة والدفاع
	التقسيم الاقتصادي	نفقات التسيير؛ وهي المبالغ الضرورية لتشغيل المرافق العامة وضمان استمرار العمل لإداري اليومي.
		نفقات التجهيز؛ وهي المبالغ الموجهة لتكوين رؤوس الأموال وزيادة الثروة الوطنية، مما يساهم مباشرة في رفع مستوى الدخل القومي.
		الإعانات؛ مبالغ تمنح لدعم الصناعات الوطنية أو الأفراد.
		خدمة الدين العام؛ المبالغ المخصصة لسداد القروض العامة وفوائدها.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: (حبيطة، صفحة 133)

2. العلاقة بين التضخم والانفاق العام: تؤثر النفقات العامة على الأسعار بدرجة تختلف حسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره، رغم أن الافتراض الأساسي هو أن زيادة لإنفاق العام بمعدل يفوق قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب الكلي خاصة عند مستوى التشغيل الكامل، يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع. (برحومة و بلعباس، 2017، الصفحات 578-579) وهو ما يوفر الحافز للتوسع بالنشاطات الاقتصادية وزيادة انتاجيتها خاصة عندما تكون في حالة كساد. (خلف، 2008، صفحة 145)

ليكون الانفاق العام سببا في التضخم ينبغي أن يستمر في التغير لبعض الوقت، خاصة إذا كان ممولا من خلال القروض أو الإصدار النقدي فيرفع حجم الكتلة النقدية. (قدي، 2004، صفحة 197)

ثانياً: عجز الموازنة العمومية

يعتبر عجز الموازنة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الحالة المالية للدولة.

1. مفهوم عجز الموازنة: يقصد بعجز الموازنة الحالة المالية التي تتجاوز فيها إجمالي النفقات العامة للدولة إجمالي إيراداتها العامة خلال سنة مالية محددة. (دنان، 2012، صفحة 152) فهو حالة مالية تعبر عن عدم قدرة الإيرادات العامة للدولة على تغطية إجمالي نفقاتها. (غزالي و بولصنام، 2020، صفحة 614)

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

ينقسم عجز الميزانية العمومية إلى الأنواع التي يظهرها الجدول التالي:

الجدول 02: أنواع عجز الموازنة العمومية

النوع	الشرح
العجز الشامل	يقيس الفارق بين إجمالي الانفاق الحكومي بما في ذلك فوائد الديون وأقساطها، وبين إجمالي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، ويمثل حجم التمويل الذي تحتاجه الدولة.
العجز الجاري	يركز فقط على العمليات التشغيلية للدولة، وهو الفرق بين الانفاق الجاري والإيرادات الجارية، على اعتبار أن الاستثمار الحكومي يضاف للأصول ولا يغير من صافي ثروة الدولة بشكل سلبي.
العجز الأساسي	يستخرج بطرح مدفوعات فوائد الديون من العجز الجاري، والهدف منه هو تقييم أثر السياسة المالية الحالية للدولة بمعزل عن التزامات الديون التي تراكمت نتيجة قرارات سياسية أو اقتصادية في الماضي.
العجز التشغيلي	هو العجز الإجمالي بعد استبعاد الجزء من فوائد الديون الذي يدفع كتعويض للدائنين عن فقدان القيمة الشرائية يعطي صورة حقيقية لحجم الاقتراض الحكومي الفعلي.
العجز الهيكلي	هو العجز الشامل بعد تنقيته من الآثار الدورية أو مؤقتة يعكس هذا النوع الاختلال الحقيقي والدائم في الموازنة وعلاجه يتطلب إصلاحات جذرية في مستويات الانفاق أو الضرائب أو أسعار الصرف والفائدة.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: (دنان، 2012، صفحة 152)

2. العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العمومية: يؤدي التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للمخصصات المالية، مما تضطر الدولة لزيادة النفقات العامة للحفاظ على الاستقرار السياسي، هذا الارتفاع الإجباري في الإنفاق يفاقم عجز الموازنة، والذي يجبر الدولة بدورها على انتهاز أساليب تمويل تضخمية، مما يولد موجات تضخمية جديدة. (النجار، 1999، صفحة 38)

يعتقد الكينزيون أن دعم الطلب من خلال سياسة الموازنة يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، لكن ذلك يفترض وجود نقص في تشغيل الموارد واقتصاد أقل انفتاحاً على العالم الخارجي، وفي غير هذا الواقع يؤدي العجز الممول من خلال الإصدار النقدي أو الائتمان المصرفي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الودائع وتوسيع قدرة المصارف على منح الائتمان فيزيد بذلك عرض النقد ويكون الاقتصاد في تضخم نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية لوحدة النقود. (لعمارة، 2007، صفحة 158)

المطلب الثالث: المحددات الحقيقية

يمكن حصر المحددات الحقيقية الداخلية للتضخم فيما يلي:

أولاً: النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي أحد المحددات الحقيقية للتضخم، إذ يؤثر في توازن العرض والطلب الكليين بما ينعكس على اتجاهات المستوى العام للأسعار.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

1. مفهوم النمو الاقتصادي: يعبر عن التغير الذي يطرأ على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو مستوى الدخل خلال فترة زمنية معينة. (حواس، 2021، صفحة 03) فهو تلك الزيادة المحققة في القدرات الإنتاجية للدولة ما عبر فترات زمنية محددة. (خشيب، 2014، صفحة 05)

ينقسم النمو الاقتصادي إلى العديد من الأنواع كما يظهرها الجدول التالي:

الجدول 03: أنواع النمو الاقتصادي

النوع	الشرح
النمو الشامل	يسمى أيضا النمو التوسعي وهو النمط الذي يعتمد فيه الاقتصاد على زيادة الكميات المستخدمة من مدخلات وعوامل الإنتاج التقليدية لتحقيق الزيادة في الناتج الوطني.
النمو المكثف	هو النمط الذي يتفوق فيه معدل نمو الدخل القومي على معدل الزيادة السكانية، مما يؤدي بشكل مباشر إلى رفع نصيب الفرد من الدخل وتحقيق تحسسين في الظروف المعيشية والرفاهية العامة.
النمو العابر	هو الذي يظهر نتيجة عوامل استثنائية أو طارئة وعادة ما تكون هذه العوامل خارجية حيث يتسم بعدم الاستدامة أي يتلاشى بمجرد زوال الأسباب التي أدت إليه.
النمو المخطط	هو ذلك التطور الذي لا يحدث بالصدفة بل نتيجة تنظيم دقيق تضعه الدولة لإدارة موارد وتلبية احتياجات شعبها، ونجاح هذا النمو يعتمد بشكل أساسي على نكاه المخططين، وواقعية الأهداف ودقة التنفيذ بالإضافة إلى مدى انخراط المواطنين في نجاح هذه الخطط ليصبح نموها ذاتيا مستداما.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: (زاوي، 2016، صفحة 230)، (الفريشي، 2017)

2. العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي: تعد العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي من القضايا التي أثارت نقاشا واسعا في الفكر الاقتصادي، حيث اختلفت المدارس النظرية في تفسير طبيعة هذا الارتباط، ففي إطار النظرية الكلاسيكية، التي ارتبطت بداياتها بأفكار آدم سميث، ينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة يقودها جانب العرض، مع افتراض وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو، إذ يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى إحداث اختلالات تؤثر سلبا على الإنتاجية، وتقلل من معدلات الأرباح، وتزيد من الأعباء الضريبية وهو ما ينعكس في النهاية على وتيرة التوسع الاقتصادي، ورغم ان هذا الطرح لم يصغ بشكل صريح في بداياته، إلا أن الأدبيات الحديثة دعمته ضمن هذا الإطار التحليلي.

في المقابل، يقدم النموذج الكينزي تفسيراً مختلفاً يستند إلى التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث يتحدد أثر التضخم وفقاً لمدى مرونة العرض في الأجل القصير، ففي حالة كون منحنى العرض الكلي ذا ميل موجب، فإن أي زيادة في الطلب تؤدي لارتفاع في كل من المستوى العام للأسعار وحجم الناتج، بما يعكس وجود علاقة طردية بين المتغيرين في هذه الحالة. (بن العايب و كبير، 2021، صفحة 101)

تعتبر البطالة أحد المحددات الحقيقية للتضخم، إذ تعكس درجة استغلال عوامل الإنتاج وتؤثر في توازن سوق العمل والطلب الكلي بما ينعكس على مستوى الأسعار.

1. مفهوم البطالة: تعرف البطالة بأنها الفارق العددي القائم بين حجم القوى العاملة المعروضة أي الأفراد المستعدون للعمل في ظل مستويات الأجور السائدة وظروف التشغيل القائمة وبين حجم فرص العمل الفعلية المأجورة التي يوفرها الاقتصاد في لحظه زمنية معينة. (طاقة و عجلان، 2008، صفحة 141) فهي تعبر عن ذلك الفرد الذي يمتلك القدرة على ممارسة نشاط أو عمل له قيمة اقتصادية أو اجتماعية ويسعى للحصول عليه لكنه لا يوفق في ذلك. (الرماني، 2001، صفحة 14)

توجد أنواع مختلفة وعديدة من البطالة أهمها ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول 04: أنواع البطالة

النوع	الشرح
البطالة الدورية	تبرز هذه الظاهرة بوضوح في النظم الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة عند تحول الحالة الاقتصادية من مرحلة الرواج والانتعاش إلى مرحلة الانكماش والركود.
البطالة الموسمية	تظهر نتيجة تذبذب النشاط الاقتصادي في قطاعات معينة خلال فترات زمنية محددة من السنة.
البطالة الهيكلية	هي الحالة التي يرتفع فيها عدد العاطلين عن العمل نتيجة تحولات جذرية ومستمرة في بنية الاقتصاد الوطني، وتتمثل هذه الظاهرة في غياب التوازن بين قوى العرض والطلب في مختلف المهن والقطاعات.
البطالة الاختيارية	هي الحالة التي يقرر فيها الفرد بمحض إرادته وبكامل وعيه التوقف عن العمل وتفضيل وقت الفراغ، رغم امتلاكه للسبل والوسائل التي تمكنه من الحصول على وظيفة إذا رغب في ذلك
البطالة الاجبارية	تتوفر لدى العامل الرغبة الأكيدة والقدرة الفعلية على العمل وفق مستويات الأجور السائدة في السوق أو حتى بالأجور اقل منها، ومع ذلك لا يوجد فرص عمل متاحة ويمثل هذا النوع المعضلة الحقيقية.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: (مدحت، 2007، الصفحات 188-193)، (طاقة و عجلان، 2008،

صفحة 142)

3. العلاقة بين التضخم والبطالة: تعد العلاقة بين البطالة والتضخم حجر الزاوية في السياسات الاقتصادية إذ أثبت فيليبس وجود ارتباط عكسي بين معدلات البطالة ومعدلات التغير في الأجور حيث لاحظ أن انخفاض البطالة يدفع الأجور لارتفاع نتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

لاحقاً ساهم اقتصاديون أمثال ليبسي، وسولو في تطوير هذا النموذج لينتقل التحليل من مراقبة الأجور إلى مراقبة المستوى العام للأسعار وخلصت هذه الرؤية المحدثة إلى وجود علاقة مقايضة، حتمية فالسعي لخفض البطالة والوصول إلى حالة التشغيل الكامل يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما ينعكس

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

في صورة ضغوط تضخم ترفع الأسعار، وبناء عليه يجد صانع القرار نفسه أمام خيارين: إما قبول تضخم مرتفع أو مقابل بطلالة منخفضة أو قبول بطلالة أعلى لضمان استقرار الأسعار.

انتقل الفكر الاقتصادي من القبول المطلق لمنحى فيليبس إلى انتقاده جذريا بعد ظهور الركود التضخمي في السبعينيات ويتمحور النقد حول إغفال النموذج الأصلي لعامل التوقعات حيث أثبت فريدمان أن العمال وأصحاب العمل يبنون قراراتهم على الأجور الحقيقية وليس الأجور الاسمية، وبإدخال التوقعات التضخمية في التحليل، تبين أن العلاقة العكسية بين التضخم والبطلالة هي ظاهرة مؤقتة تقتصر على الأجل القصير فقط، أما في الأجل الطويل فيصبح منحى فيليبس عموديا مما يعني انعدام القدرة على خفض البطلالة دون التسبب في تضخم مستمر حيث يعود الاقتصاد دائما إلى معدله الطبيعي للبطلالة. (سنوسي و بن البار، 2014، الصفحات 59-62)

ثالثا: الاستثمار الأجنبي

يُدرج الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن المحددات الحقيقية للتضخم بالنظر إلى تأثيره على الطاقة الإنتاجية والعرض الكلي، رغم كونه تدفقا ذا مصدر خارجي، حيث يساهم في تعديل الاختلالات الهيكلية التي قد تولد ضغوطا تضخمية.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي: يعرف الاستثمار على أنه تخلي المستثمر عن سيولة نقدية حالية وتوجيهها نحو قنوات توظيفية بهدف توليد تدفقات مالية أو أرباح إضافية في المستقبل. (دحمانى و نفاع، 2017، صفحة 71) أما الاستثمار الأجنبي فهو تلك العملة التي يتم من خلالها انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بهدف تملك حصة فاعلة في إدارة مشروع اقتصادي يقع خارج الحدود الجغرافية لدولة المستثمر. (زيرمي، 2014، صفحة 231)

تتمثل أشكال الاستثمار الأجنبي في التالي: (زواقري، اوشن، و شعيب، 2014، الصفحات 170-171)

1.1. الاستثمار القطاعي الخاص: ارتبط تاريخيا باستخراج الموارد الأولية كالنفط في الدول النامية، معتمدا على انخفاض تكاليف الإنتاج لتحقيق عوائد مرتفعة.

2.1. الاستثمار المشترك: نموذج نشأ في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني، يقوم على الشراكة في رأس المال والإدارة بين المستثمر الأجنبي والجانب المحلي لتوزيع الأعباء المالية وتعزيز السيادة الاقتصادية.

3.1. الاستثمار عبر الشركات المتعددة الجنسيات: يمثل الثقل الأكبر 80% عالميا، ويتميز بالهيمنة في الصناعات المتطورة، والانتشار الواسع في قطاعات الخدمات، والزراعة، والبنية التحتية.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

2. العلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي: إن انخفاض معدلات التضخم واستقرارها يمثل مفتاحاً لجذب المستثمر الأجنبي، لأن هذا الاستقرار يضمن وجود أسعار فائدة حقيقية موجبة واستقرار في سعر الصرف، مما يوفر بيئة آمنة للتنبؤ بالأرباح وحماية قيمة الأصول.

أما عند حدوث التضخم يدفع الدول لاتخاذ إجراءات تؤثر سلباً على الاستثمار، فتلجأ لسياسات انكماشية تؤدي لرفع أسعار الفائدة، ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض، مما يقلل من رغبة المستثمرين في التوسع ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي. (الجشعبي و حسن، 2022، صفحة 118)

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات الهيكلية المؤثرة في العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنه يساهم في رفع القدرة الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية، مما قد يخفف من الضغوط التضخمية على المدى الطويل. (UNCTAD, 2022, pp. 45– 47) غير أن بعض الدراسات تؤكد أن هذه التدفقات قد تولد ضغوطاً تضخمية قصيرة الأجل نتيجة ارتفاع الطلب على عناصر الإنتاج والسلع والخدمات، خاصة في الاقتصادات النامية ذات القدرة الاستيعابية المحدودة. (Todaro & Smith, 2020, pp. 612– 615) كما يذهب Blanchard إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي على التضخم يتوقف على مرونة العرض المحلي ومدى قدرة الاقتصاد على تحويل هذه التدفقات إلى توسع في الطاقة الإنتاجية بدل زيادة الطلب الكلي. (Blanchard, 2017, pp. 88– 90)

من خلال هذا المبحث تم التوصل إلى أن المحددات الداخلية تلعب دوراً محورياً في تفسير تطور معدلات التضخم، حيث تتداخل العوامل النقدية مثل الكتلة النقدية وسعر الفائدة مع العوامل المالية كعجز الموازنة والانفاق العام، إضافة إلى العوامل الحقيقية كالنمو والبطالة. ويظهر أن اختلال التوازن بين هذه المتغيرات يؤدي إلى ضغوط تضخمية متفاوتة، مما يستدعي تبني سياسات اقتصادية منسجمة لضبط هذه الاختلالات وتحقيق الاستقرار السعري.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

المبحث الثالث: المحددات الخارجية للتضخم

تعتبر لمحددات الخارجية للتضخم من العوامل المهمة في تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار، خصوصا في الاقتصادات المفتوحة التي تتأثر بالتحويلات الاقتصادية الدولية. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز هذه المحددات وبيان آليات تأثيرها على الظاهرة التضخمية عبر قنوات الانتقال الخارجية.

المطلب الأول: التضخم المستورد والانفتاح التجاري

يشير هذا المطلب إلى آليتين رئيسيتين لانتقال الضغوط التضخمية من الخارج للداخل، وهما التضخم المستورد وما يرتبط به من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية، والانفتاح التجاري الذي يحدد درجة انكشاف الاقتصاد على تقلبات الخارجية.

أولاً: التضخم المستورد

التضخم المستورد من أبرز قنوات انتقال الضغوط السعيرية من الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد المحلي، حيث ينشأ نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة أو تقلبات أسعار الصرف، مما ينعكس على المستوى العام للأسعار داخليا.

1. مفهوم التضخم المستورد: أول من أشار إليه هو Jean Bodin سنة 1968، ويعرف بأنه الزيادة في المستوى العام لأسعار الناتجة عن ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، وهو ما يتزامن غالبا مع زيادة في حجم الواردات مقارنة بالناتج القومي لإجمالي للدولة. (عقبي، 2023، صفحة 58) أي أنه ينتقل إلى الدولة من الخارج عبر قنوات التجارة الدولية، خاصة في ظل ترابط الاقتصاد العالمي وتزايد العلاقات التجارية بين الدول. (أبو طه، 2012، صفحة 85) ويمكن حساب التضخم المستورد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{التضخم المستورد} = (\text{قيمة الواردات} / \text{قيمة الناتج الوطني الإجمالي}) \times \text{التضخم العالمي}$$

2. العلاقة بين التضخم المحلي والمستورد: ينتقل التضخم من الأسواق الدولية إلى السوق المحلي عبر عدة مسارات أو قنوات أساسية ورغم تعددها في الدراسات الأكاديمية إلا أنها تصب في قناتين رئيسيتين: (حداد و ترقو، 2023، صفحة 220_221)

1.2. القناة المباشرة: وتتمثل في الارتباط المباشر بين أسعار السلع في الخارج وأسعارها في الداخل، فارتفاع أسعار السلع القابلة للتداول عالميا ينعكس فورا على مؤشر الأسعار المحلي.

كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات خاصة إذا كانت من المواد الخام والسلع الوسيطة إلى ارتفاع مستوى الأسعار في البلد المستورد، وعلى وجه الخصوص إذا كان هذا الأخير يعتمد على الواردات لتغطية جزء

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

كبير من احتياجاته للسلع والتجهيزات المختلفة بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات مما يشجع الضغوط التضخمية في البلد المستورد. (الجلال، 2006، صفحة 25)

من خلال القناة المباشرة يمكن أن تؤثر الأسعار العالمية على المحلية من خلال تأثير سعر الصرف على الواردات ومن ثم على التضخم المحلي وهو ما يعرف بأثر النفاذية Pass-Through والذي يمثل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وتعديل أسعار السلع المتاجر بها، أي تغير أسعار السلع المستوردة والمصدرة تبعاً لتغير أسعار الصرف. (هذلول، 2008، صفحة 12)

2.2. القناة غير المباشرة: تخص الآثار المترتبة من المعاملات الدولية وتأثير المداخل المتأتية منها على كل من العرض النقدي والطلب المحلي الفعال، إذ يسعى العمال إلى تعويض تراجع قدراتهم الشرائية مما يرفع تكاليف الإنتاج ويحدث تفاعلاً متبادلاً بين الأجور والأسعار في شكل حلقة تضخمية، وتحدد الأسعار المحلية أساساً وفق تكاليف الإنتاج مضافاً إليها هامش ربح.

يظهر أثر التضخم المستوردة سريعاً في المدى القصير بينما يصبح في المدى الطويل أكثر تعقيداً نتيجة تداخل تأثيرات الأجور والأسعار واستمرارها بشكل تراكمي، وبذلك يعد التضخم المستورد ظاهرة ديناميكية لا ترتبط فقط بالعوامل الخارجية، بل تتأثر أيضاً باليات داخلية في تطور الأسعار داخل الاقتصاد. (لفضل، 2021، الصفحات 37-39)

ثانياً: الانفتاح التجاري

يعد الانفتاح التجاري من المحددات الخارجية للتضخم، إذ يعكس درجة ارتباط الاقتصاد بالأسواق العالمية، مما يجعله أكثر عرضة لانتقال التقلبات السعيرية الخارجية إلى المستوى العام للأسعار داخلياً

1. مفهوم الانفتاح التجاري: يعرف الانفتاح التجاري بأنه المدى الذي تشارك فيه الدولة في التجارة الدولية، ويقاس عادة بنسبة إجمالي تجارة الدولة (الصادرات + الواردات) إلى ناتجها المحلي الإجمالي (gdb). (Rejju, 2023, p. 02) كما أنه يعبر عن مجموعة السياسات والإجراءات التي تتبناها الدولة لإلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية وتشمل خفض الرسوم الجمركية وغير الجمركية بهدف تسهيل حركة التبادل التجاري (حداد و ترقو، 2023، صفحة 222).

تتنوع أسباب الانفتاح التجاري بين العوامل التالية: (سداوي، 2019، الصفحات 14-15)

- يلعب الموقع الجغرافي والحجم السكاني الكبير دوراً حاسماً في زيادة حصص الدول من التجارة الدولية؛
- يعد الانفتاح وسيلة استراتيجية لتحقيق نمو اقتصادي سريع، عبر سياسات التوجه نحو التصدير؛

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

- يساهم الانفتاح في جلب التقنيات المتطورة من الدول المتقدمة، وتحفيز نشاط البحث والتطور من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تسعى الدول للانضمام إلى اتفاقيات وتكتلات اقتصادية لتقليل الحواجز الجمركية واختيار البدائل التجارية الأنسب لتكاليفها وقدراتها.

2. العلاقة بين التضخم والانفتاح التجاري: توجد علاقة محورية بين الانفتاح التجاري والتضخم، حيث تنص فرضية "رومر" على وجود ارتباط عكسي بينها؛ فكلما زاد الانفتاح التجاري انخفض مستويات التضخم. ويعود ذلك إلى أن الانفتاح يعمل كصمام أمان يمتص ضغوط الطلب المحلي من خلال الواردات كما يحد من حوافز السلطات النقدية لتوسع النقدي المفرط خوفا من تدهور قيمة العملة. وعلى الصعيد الهيكلي، يساهم الانفتاح في خفض الأسعار من خلال تعزيز المنافسة الأجنبية وتحسين كفاءات الموارد واكتساب تكنولوجيا متطورة تقلل تكاليف الإنتاج ومع ذلك فإن هذه العلاقة تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد؛ إلا أن الانفتاح التجاري قد يؤدي أحيانا إلى تضخم مستورد ناتج عن تقلبات أسعار الصرف أو ارتفاع أسعار السلع العالمية مما يجعل تأثير الانفتاح مرتبط بمدى استقرار السياسات المالية والنقدية المحلية. (Asaduzzaman, Nobinkhor, & Zakir Saadullah, 2013, pp. 86–87)

المطلب الثاني: أسعار النفط وسعر الصرف

تعتبر أسعار النفط وسعر الصرف من أهم المحددات الخارجية للتضخم في الاقتصادات، حيث تؤدي تقلباتها إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع والخدمات، بما ينعكس على المستوى العام للأسعار.

أولاً: مفهوم أسعار النفط

تشير أسعار النفط إلى القيمة السوقية للبرميل من النفط الخام في الأسواق العالمية، والتي تتحدد وفق توازن العرض والطلب والعوامل الجيوسياسية والاقتصادية المؤثرة في سوق الطاقة، ويتحدد مفهومها كالاتي:

1. تعريف أسعار النفط: تعرف أسعار النفط بالقيمة المالية المخصصة لبرميل النفط الخام، والتي تسعر غالبا بالدولار الأمريكي، وتتأثر صعودا وهبوطا بناء على درجة جودة النفط ونوعيته. (سطحي، حسني، و شريط، 2020، صفحة 07) فهي تعبر عن القيمة المالية الممنوحة لوحدة واحدة من النفط خلال فترة زمنية معينة وهو مؤشر متغير يتأثر بالظروف المحيطة. (عبد اللطيف، 2022، صفحة 21)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن أسعار النفط: هي القيمة المالية لوحدة واحدة من النفط الخام (البرميل) في السوق العالمية خلال فترة معينة ويتحدد حسب العرض والطلب وجودة النفط ونوعيته.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

2. أنواع أسعار النفط: تعدد تصنيفات أسعار النفط ومن بين أبرزها ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 05: أنواع أسعار النفط

النوع	الشرح
السعر المعلن (الرسمي)	هو القيمة التي يحددها جانب البائع بشكل مسبق.
السعر المتحقق	يمثل القيمة الفعلية التي يتم بها إتمام الصفقة، وهو عبارة عن السعر المعلن بعد خصم التسهيلات والخصومات المتفق عليها بين البائع والمشتري.
السعر الاشاري (المرجعي)	هو قيمة وسيطة تستخدم كمرجع للتعاملات يقع ما بين السعر الرسمي والسعر المتحقق.
سعر الكلفة الضريبية	يحدد الحد الأدنى الذي لا يمكن البيع دونه الا انه يشمل تكاليف الإنتاج الفعلية مضافا اليها الضرائب والأرباح القانونية للدول أي بيع من هذا السعر يعني وقوع خسارة مادية للمنتج.
السعر الفوري والآني	هو سعر التداول المباشر واللحظي في البورصات والأسواق العالمية، يتغير باستمرار بناء على التفاعل المباشر بين قوى العرض والطلب، ويتم تسديد قيمته واستلام السلعة فورا.
السعر العادل	السعر التوازني الذي يوفق بين مصلحة الشركات في تحقيق عوائد استثمارية مجزية، ومصلحة الدول المنتجة في تأمين إيرادات كافية لتغطية موازاناتها العامة وتنمية اقتصادها.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: (رزقه سيدي، 2021، صفحة 09)

3. العلاقة بين التضخم وأسعار النفط

إن الزيادة في سعر النفط تؤدي إلى زيادة في أسعار المنتجات البترولية، مثل البنزين، وتؤثر هذه الزيادة على جميع القطاعات التي تستخدمه كمصدر لطاقة وبالتالي زيادة في جميع الأسعار مما سيؤدي إلى معدلات تضخم مرتفعة.

في الدول المصدرة فإن الارتفاع في سعر النفط يؤدي إلى الزيادة في الإيرادات والانفاق الحكومي، مما يميل إلى دفع الطلب المحلي للأعلى مؤديا إلى التضخم.

أما الدول المستوردة عندما ترتفع أسعار النفط يرتفع التضخم أيضا، إذ يؤدي ارتفاع سعر النفط إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعلى عكس الدول المصدرة لنفط، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض الإنتاج وستؤثر تكاليف الإنتاج المرتفعة على أسعار المستهلك. (Ben Salem, Noura, & Rault, 2023, p. 03)

ثانيا: سعر الصرف

سعر الصرف ركيزة أساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية نظر لتعدد أشكاله وسياساته.

1. مفهوم سعر الصرف: سعر الصرف هو المعيار الذي تقايض بموجبه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى في السوق العالمي، (الموسوي، 2015، صفحة 07) فهو يعبر عن مقدار الوحدات من

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية، (بن الزاوي، 2016، صفحة 14) أي أن سعر الصرف هو القيمة التبادلية للعملة الوطنية مقدرة بوحدات من عملة أخرى. (شافعي، 1998، صفحة 25)

ينقسم سعر الصرف إلى الأنواع التالية:

1.1. سعر الصرف الإسمي: هو المقياس الذي يحدد قيمة عملة دولة معينة بالنسبة لعملة دولة أخرى وتبرز الضرورة الاقتصادية وجود سوق الصرف لتسهيل تبادل العملات، ويتحدد بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة في السوق خلال فترة زمنية محددة، وينقسم إلى نوعين: (الجيلاني، 2015، صفحة 07)

➤ **سعر الصرف الرسمي:** وهو السعر القانوني والمعلن الذي يتم التعامل به في المعاملات التجارية والمالية الرسمية؛

➤ **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر السائد والمنفذ في الأسواق غير الرسمية.

2.1. سعر الصرف المتوازن: ذلك السعر الذي تتحده قوى العرض والطلب في السوق، حيث يتحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من عملة معينة وذلك بمعزل عن تحركات رؤوس الأموال الغير مستقرة. (حمدي، 1998، صفحة 39)

3.1. سعر الصرف الفعلي: ذلك المقياس الذي يحدد كمية الوحدات النقدية من العملة المحلية التي يتم دفعها فعلياً، أو استلامها واقعياً مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الدولية في أي معاملة مالية عابرة للحدود، وتجدر الإشارة إلى أن هذا السعر قد يتخذ شكلاً اسمياً يعبر عن القيمة الرقمية المباشرة، أو شكلاً حقيقياً يأخذ في الاعتبار القوى الشرائية وتغيرات الأسعار. (طباش و شطباني، 2008، صفحة 315)

4.1. سعر الصرف الحقيقي: يعرف في جوهره بأنه القيمة النسبية لسلع المحلية مقارنة بمثلثتها من السلع الأجنبية (سوهير، 2022، صفحة 11)، فإذا كان مستوى الأسعار العام لبلد ما هو p وفي بلد أجنبي p^* و E هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي: $\varepsilon = \frac{E p^*}{p}$
حيث: ε يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية. (بلفاسم، 2003، صفحة 02)

2. العلاقة بين سعر الصرف والتضخم: توجد علاقة تبادلية بين التضخم وسعر الصرف، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار محلياً لإضعاف قيمة العملة الوطنية، وبالمقابل فإن انخفاض سعر الصرف يرفع تكلفة الواردات مما يفاقم موجة الغلاء. (بورحلي، 2019، صفحة 05)

في هذا الإطار، تندرج نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) كأحد الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف، حيث تفترض أن التغيرات في مستويات الأسعار بين الدول تنعكس على تحركات

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

أسعار الصرف على المدى الطويل. فوفقاً لهذه النظرية، يؤدي ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالخارج إلى تراجع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، مما يساهم في انخفاض سعر صرفها، كما تؤكد النظرية أن سعر الصرف في المدى الطويل يتحدد على أساس القدرة الشرائية للعملة، بحيث تتجه الأسواق نحو تحقيق توازن يعكس الفروق في مستويات الأسعار بين الدول. غير أن هذا التوازن قد لا يتحقق في الأجل القصير بسبب تأثير عوامل أخرى، مثل تدفقات رؤوس الأموال والتقلبات في الأسواق المالية. (يسبع و دراجي، 2024، صفحة 104)

المطلب الثالث: الصدمات الخارجية العالمية

تعد الصدمات الخارجية العالمية من أبرز العوامل المؤثرة في معدلات التضخم خاصة في الاقتصاديات المفتوحة حيث تنتقل آثارها عبر قنوات متعددة مثل التجارة الدولية وسلاسل الإمداد وتشمل هذه الصدمات الأزمات المالية، والأوبئة العالمية والاضطرابات الجيوسياسية.

أولاً: الأزمات المالية

يعد موضوع الأزمات المالية من القضايا الاقتصادية المحورية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لما تخلفه من آثار عميقة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها التضخم والاستقرار النقدي.

1. تعريف الازمات المالية: تعرف الأزمة المالية بأنها اضطراب حاد أو تحول جذري يطرأ على واحد أو أكثر من المتغيرات المالية الأساسية، مثل: أسعار وأحجام تداول السندات والأسهم، مستويات الطلب على القروض، حجم الودائع المصرفية، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف. (قلي، 2010، صفحة 02) فهي عبارة عن حالات من الاضطراب المفاجئ والحاد الذي يضرب التوازنات الاقتصادية وتتجلى في تعثر وانحيار مجموعة من المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى انتقال آثارها السلبية على مختلف القطاعات. (جواد، 2011، صفحة 31)

2. أنواع الأزمات المالية: تتعدد أنواع الأزمات وهي كالتالي:

الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

الجدول 06: أنواع الأزمات المالية

النوع	الشرح
أزمات أسواق المال	تحدث بسبب ارتفاع مبالغ فيه الأسعار الأسهم بما يفوق قيمتها الحقيقية نتيجة المضاربات. تبدأ الأزمة عندما يندفع الجميع للبيع فجأة، مما يؤدي لانتهاء الأسعار وانتقال الضرر للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
الأزمات المصرفية	تنتج عن عجز البنوك عن تلبية طلبات السحب المفاجئة والكبيرة للمودعين، الآن معظم الأموال تكون مستثمرة في قروض. قد تتطور هذه الأزمة لتشمل قطاع المصارف بالكامل، وتؤدي إلى توقف البنوك عن منح قروض جديدة خوفا من نقص السيولة.
أزمات العملة	تتمثل في انخفاض سريع وحاد في قيمة العملة الوطنية نتيجة المضاربات أو هروب رؤوس الأموال الأجنبية. هذا الانهيار يضعف دور العملة في التجارة، ويؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وقد يصل بالدولة إلى حالة من الكساد.

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على: (أبو شرار، 2011، صفحة 40)

3. العلاقة بين التضخم والأزمات المالية: إن تقلبات معدلات التضخم وأسعار العملات والأسهم ومعدلات الفائدة تعد عاملا حاسما في إضعاف قدرة القطاع المالي، مما يتسبب في شكل مباشر في حدوث أزمات مالية في العديد من الدول النامية. (العشماوي، 2021، صفحة 11)

ثانيا: اضطرابات سلاسل الإمداد

يعد اضطراب سلاسل الإمداد من الظواهر الاقتصادية المعاصرة التي برزت بقوة في ظل التحولات العالمية، خاصة بعد الأزمات الصحية والجيوسياسية، لما لها من تأثير مباشر على كفاءة الإنتاج واستقرار الأسواق والأسعار.

1. تعريف اضطرابات سلاسل الإمداد: تعرف سلاسل الإمداد بأنها تلك الشبكة المتكاملة والمعقدة التي تربط بين كافة الأطراف الفاعلة، من شركات محلية ودولية، بهدف إيصال المنتج إلى المستهلك النهائي وتضم هذه الشبكة الموردين المسؤولين عن تأمين كافة المكونات اللازمة للشركة، بالإضافة إلى الجهات المعنية بالتسويق والتوزيع. (حنفي، 2023، صفحة 156).

أما اضطرابات سلاسل الإمداد فهي مجموعة من العوامل المؤثرة التي تطرأ على هيكلية السلسلة، سواء كان مصدرها داخليا (يرتبط بالعمليات الفنية والإدارية أو التكنولوجية داخل المؤسسة) أو خارجيا (يتعلق بالمتغيرات المحيطة على المستوى الكلي، مثل الأزمات السياسية، والتقلبات الاقتصادية، أو الكوارث الطبيعية). (سيد و بلحاج، 2025، صفحة 34)

يمكن تلخيص أبرز أنواع الاضطرابات التي تمس بسلاسل الامداد فيما يلي:

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

الجدول 07: أنواع اضطرابات الامداد

النوع	الشرح
التغيرات التنظيمية والقانونية	تشمل التعديلات في السياسات التجارية، كفرض رسوم جمركية جديدة خاصة على المنتجات المستوردة أو تبني قوانين بيئية صارمة للحد من التلوث بالإضافة إلى التشريعات المتعلقة بحقوق العمال وتكاليف الشحن مما يشكل تحديات تشغيلية وتكليفية لسلاسل الامداد.
الاضطرابات البيئية والطبيعية	تشمل الكوارث المفاجئة ما لزلزل والظواهر المناخية والتي تتسبب في تدمير البنية التحتية والمخازن، وتعوق حركة النقل العالمي مما يؤثر بشكل مباشر على استقرار القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية منها.
اضطرابات السوق	تتعلق بالتقلبات في تكاليف الأنشطة كالنقل والشحن مما يؤدي إلى اختلال التوازنات المالية لدول والشركات خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على: (سيد و بلحاج، 2025، صفحة 35)

2. العلاقة بين اضطرابات سلاسل الإمداد والتضخم: تتمثل العلاقة بين اضطرابات سلاسل الامداد والتضخم في مجموعة من المسارات المترابطة، حيث تبدأ بزيادة تكاليف الإنتاج والشحن نتيجة الأزمات الطبيعية أو السياسية، مما يدفع المنتجين لرفع الأسعار النهائية لتغطية نفقات المدخلات، ويتزامن ذلك مع نقص حاد في المعروض السلعي بسبب تأخيرات الإمداد، مما يؤدي لرفع الأسعار نتيجة اختلال توازن العرض والطلب، وهو ما يحفز المستهلكين على تبني سلوك شرائي استباقي خوفا من الغلاء المستقبلي. (بن شاعة، 2024، صفحة 277)

ثالثا: جائحة كوفيد-19

يعد موضوع جائحة كوفيد-19 من أبرز القضايا العالمية التي أثرت بشكل عميق على مختلف الجوانب الاقتصادية والصحية، حيث لم تقتصر تداعياتها على الجانب الصحي فحسب، بل امتدت لتشمل اضطرابات اقتصادية واسعة، كان من أبرزها تصاعد معدلات التضخم.

1. مفهوم كوفيد-19: حسب تعريف منظمة الصحة ينتمي هذا الفيروس إلى فصيلة واسعة من الفيروسات التي تصيب البشر والحيوانات على حد سواء، حيث تتراوح حدة الإصابة بها بين نزلات البرد العادية والمتلازمات التنفسية الحادة والخطيرة. وقد ظهرت أولى حالات الإصابة ب كوفيد-19 في مدينة يوهان الصينية في ديسمبر 2019، وفي ظل التسارع الكبير في رقعة الإصابات عالميا، أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 أن الفيروس أصبح جائحة عالمية. (طالبي و شباب، 2022، صفحة 601)

2. العلاقة بين جائحة كوفيد-19 والتضخم: تتمثل العلاقة بين جائحة كورونا والتضخم في التفاوت الكبير الذي حدث بين العرض والطلب، حيث أدت الجائحة إلى فرض قيود وإجراءات تسببت في عرقلة سلاسل

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

الإمداد العالمية وتقييد مستويات المعروض، وفي الوقت ذاته، سارعت الدول الكبرى بتبني حزم تحفيز مالي ضخمة لدعم الأفراد والشركات وضخ سيولة هائلة بالأسواق، مما أدى إلى تسارع وتيرة التعافي الاقتصادي وارتفاع مستويات الطلب الكلي بمعدل فاق قدرة المعروض على الاستجابة، لينتج عن هذه الفجوة ارتفاع قياسي في أسعار السلع الأساسية ونشوء موجة التضخم العالمية. (عبد المنعم، 2021، صفحة 01)

يتضح من خلال هذا المبحث أن التضخم في الاقتصادات المفتوحة لا يرتبط فقط بالعوامل الداخلية، بل يتأثر بشكل كبير بالمحددات الخارجية خاصة التضخم المستورد، والانفتاح التجاري وتقلبات أسعار النفط إضافة إلى الصدمات العالمية. وعليه فإن فهم هذه العوامل يعد ضرورياً لتحليل سلوك التضخم وتفسير تقلباته، خاصة في ظل تزايد الترابط الاقتصادي العالمي.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة ومكانة الدراسة الحالية

تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم والعوامل الداخلية والصدمات الخارجية، إذ سعت إلى تفسير العوامل المؤثرة فيه سواء كانت داخلية أو خارجية، وفيما يلي عرض لأبرزها:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

تتعدد الدراسات السابقة التي عالجت موضوع التضخم باللغة العربية بحيث تناول كل منها تشخيص وتحليل ظاهرة التضخم من جانب محدد، ومن بين أهم الدراسات باللغة العربية يمكن ذكر الآتي:

1. أطروحة دكتوراه بعنوان محددات التضخم بالجزائر وبعض الدول النامية-دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل 2000-2022: (حر، 2025)

هدفت الدراسة لتحليل ظاهرة التضخم في الدول النامية مع التركيز على الجزائر، إضافة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على معدلات التضخم، وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وذلك اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تشخيص واقع التضخم في الدول النامية والجزائر، إلى جانب استخدام نماذج البانل Panel Data لتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وقياس تأثيرها على التضخم عبر مجموعة من الدول خلال الفترة (2000-2022).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين زيادة المعروض النقدي وارتفاع معدلات التضخم، كما بينت أن انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات، مما يساهم في زيادة التضخم المستورد. كذلك أظهرت النتائج أن الدول النامية تتأثر بشكل كبير بالتقلبات في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، إضافة إلى أن التوسع في الإنفاق العام غير المنتج يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات نقدية ومالية قائمة على أسس واضحة للحد من التضخم والعمل على تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض الكلي، إلى جانب تحسين كفاءة سوق العمل للحد من البطالة ودعم النمو الاقتصادي، مما يساهم في تقليص التضخم.

2. مقال بعنوان دراسة قياسية لأثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL باستعمال بيانات الفترة 1998-2021: (وذران و عمي، 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر كل من سعر الصرف ومعدل الفائدة على التضخم في الجزائر، من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، وقياس مدى تأثيرها على استقرار المستوى العام للأسعار. حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، بالاعتماد على بيانات الفترة الممتدة من 1998 إلى 2021.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والتضخم في الأجلين القصير والطويل، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض معدلات التضخم، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي لتمكينه من استخدام أدوات السياسة النقدية بفعالية، والعمل على استقرار سعر صرف العملة الوطنية للحد من التضخم المستورد، إضافة إلى تقليل الاعتماد على الواردات المقومة بالدولار بما يخفف من تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم.

3. مقال بعنوان أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة التضخم: دراسة قياسية في الجزائر للفترة (2000-2018) باستخدام نموذج ARDL: (قاسيمي، عماري، و بلولو، 2022)

هدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والتضخم، باعتباره من أبرز المؤشرات التي تعكس استقرار الاقتصاد الكلي، ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثون على منهج يجمع بين التحليل الوصفي والقياسي، مستندين إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مع استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس سرعة عودة المتغيرات إلى وضع التوازن.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازني طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية المدروسة، إضافة إلى وجود تأثيرات معنوية لهذه المتغيرات على معدلات التضخم، سواء في المدى القصير أو الطويل، كما بينت النتائج وجود آلية لتصحيح الاختلالات، مما يعكس قدرة الاقتصاد الجزائري على استعادة توازنه.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية، خاصة النقدية والمالية، للتحكم في معدلات التضخم، مع العمل على تقليل الاعتماد على العوامل الخارجية من خلال دعم الإنتاج المحلي، واعتماد نماذج قياسية فعالة للتنبؤ بالتضخم واتخاذ الإجراءات المناسبة.

4. أطروحة دكتوراه بعنوان التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر: (الفضل، 2021)

هدفت لدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم المستورد كمحددات أساسية لتطور المستوى العام الأسعار محليا، مع تقديم مقترح لتعزيز دور السياسة النقدية والمالية للحد من الضغوط التضخمية ولتحقيق هذه الغايات اعتمدت الباحثة على أسلوب يجمع المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، مستعينة بنماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (NARDL) لتقصي العلاقات التوازنية في الأجلين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومباشرة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي في الجزائر، بمعنى أن ارتفاع الأسعار عالميا يرفعها محليا بشكل مباشر وتقلبات أسعار الصرف كانخفاض قيمة الدينار تساهم بشكل كبير في زيادة تكاليف الاستيراد مما يؤدي إلى رفع الأسعار النهائي للمستهلك.

اختتمت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات حول تقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال دعم الإنتاج المحلي لتقليل التبعية للخارج والعمل على استقرار قيمة العملة الوطنية للحد من تذبذب أسعار السلع المستوردة وتعزيز التعاون بين السياستين النقدية والمالية للسيطرة على الكتلة النقدية ومعدلات التضخم.

5. مقال بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الاقتصاد الجزائري: (الفضل و دحمان، 2020)

هدفت إلى تحديد طبيعة العلاقة بين صدمات أسعار النفط ومؤشر أسعار الاستهلاك واختبار ما إذا كانت أسعار النفط السبب المباشر للتضخم في الاقتصاد الجزائري، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، لما يوفره من قدرة على تفسير التفاعلات الديناميكية بين أسعار النفط والتضخم، ودراسة أثر الصدمات في الأجلين القصير والمتوسط.

توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط تساهم بشكل مباشر في تفسير التغيرات في معدلات التضخم في الجزائر، كما أظهرت النتائج أن مستوى الأسعار يستجيب لصدمات أسعار النفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط غالبا إلى زيادة معدلات التضخم المحلي.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني لتقليل حساسية الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية، مع تعزيز الإصلاحات الاقتصادية التي تدعم قدرة الدولة على امتصاص تقلبات أسعار الطاقة، إضافة إلى ضرورة تبني سياسات نقدية ومالية مرنة للمحافظة على استقرار الأسعار في مواجهة الأزمات.

6. مقال بعنوان أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر: (شريف و بن شاعة ، 2018).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر، من خلال التحقق من مدى صحة الفرضيات النظرية، خاصة فرضية (Romer)، التي تربط بين درجة الانفتاح الاقتصادي واستقرار الأسعار. حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج القياسي، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وقياس أثر الانفتاح التجاري على التضخم.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للمعروض النقدي على التضخم في الأجلين، في حين تبين وجود أثر سلبي للانفتاح التجاري، كما أظهرت النتائج أن تأثير الانفتاح التجاري يكون أقوى في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات اقتصادية تدعم الانفتاح التجاري لما له من دور في استقرار الأسعار وكبح التضخم، إلى جانب التحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع النمو الاقتصادي لتجنب الضغوط التضخمية، وتحسين مناخ الاستثمار للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري في جذب التكنولوجيا وزيادة العرض الكلي.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

تتمثل أبرز المساهمات البحثية الأجنبية السابقة في الدراسات التالية:

1. مقال بعنوان The Impact of Macroeconomic Variables on Price Stability in Algeria During the Period 2000- 2023 (Seddiki, 2025)

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى ونوعية تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على استقرار الأسعار، الذي يقاس بمؤشر أسعار المستهلك، مع تقديم وصف شامل لأهم العوامل المؤثرة في تقلبات الأسعار في الجزائر، وتحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة واستقرار الأسعار. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جانبه النظري، والمنهج القياسي في جانبه التطبيقي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن عرض النقود، سعر الصرف الاسمي، ميزان المدفوعات، وسعر الفائدة لها تأثير معنوي واحصائي على المستوى العام للأسعار، في حين لم يظهر كل من سعر الصرف الحقيقي والنتاج المحلي الإجمالي تأثيرا معنويا خلال فترة الدراسة. كما تبين أن تأثير الانفاق الحكومي على استقرار الأسعار كان محدودا وغير مباشر.

2. مقال بعنوان *Determinants Of Inflation In Ethiopia An Econometric Analysis Using ARDL Bounds Testng Approach* (Betseiot, Mulugeta, & Kassa, 2024)

هدفت الدراسة إلى فحص وتحليل محددات التضخم في إثيوبيا خلال الفترة (2003-2023) وتحديد القوى الدافعة للتضخم في ظل الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى تقديم توصيات ملائمة لصناع القرار للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية.

توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف، والكتلة النقدية، وسعر الواردات، والانفاق الحكومي، وعجز الموازنة، لها تأثير إيجابي ومعنوي احصائيا على التضخم في المدى القصير والطويل، في حين تبين وجود تأثير سلبي لكل من معدل نمو الناتج المحلي وسعر الفائدة على التضخم في المدى الطويل. كما أظهرت النتائج أن عجز الموازنة له تأثير سلبي على التضخم في الاجل القصير فقط.

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تحسين وتفعيل السياسات النقدية والمالية من خلال التحكم في المعروض النقدي، والعمل على استقرار أسعار الصرف، وزيادة كفاءة الانفاق الحكومي، إلى جانب تعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التقلبات الاقتصادية بما يساهم في الحد من التضخم.

3. مقال بعنوان *Inflation dynamics and determinants in algeria: an empirical investigation* (Abderrahim & Laouari, 2022)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2021، واختبار وجود علاقة توازني طويلة الأجل بين التضخم والكتلة النقدية، سعر الصرف الفعلي الاسمي، مؤشر أسعار الواردات، والانفاق العام. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي باستخدام بيانات شهرية، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمن ARDL.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين التضخم ومحدداته الاقتصادية، كما أكد وجود علاقة توازني طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة، وبينت النتائج أن الكتلة النقدية وسعر الصرف ومؤشر أسعار الواردات من أهم العوامل المفسرة للتضخم في المدى الطويل، وتساهم بشكل مباشر في تحديد مستواه.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة التحكم في الكتلة النقدية من خلال سياسات نقدية فعالة للحد من التضخم، إضافة إلى أهمية مراقبة أسعار الواردات وتقلبات سعر الصرف نظراً لتأثيرها الكبيرة على المستوى العام للأسعار.

4. مقال بعنوان **The Study of Inflation in Algeria: An ARDL Testing Approach** (Smahi, 2018)

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير تطور معدلات التضخم، واختبار وجود علاقة توازني طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته، إضافة إلى تقييم دور السياسات الاقتصادية في التأثير عليه، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازني مستقرة طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته في الجزائر، كما أظهرت النتائج في المدى القصير أن العوامل الخارجية، خاصة أسعار الواردات وأسعار النفط وسعر الصرف، تمثل المحدد الأساسي للتضخم. في المقابل، تبين أن السياسات النقدية والمالية، رغم أهميتها، لم تكن ذات دلالة إحصائية قوية في تفسير التضخم مقارنة بالعوامل الخارجية خلال فترة الدراسة،

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني لتقليل الحساسية للصدمات الخارجية، وتعزيز فعالية أدوات السياسة النقدية والمالية، مع العمل على تحقيق استقرار سعر الصرف للحد من انتقال التضخم المستورد.

5. مقال بعنوان **Determinants of Inflation Nepal: An Empirical Assessment** (Shoora B, 2014)

هدفت الدراسة إلى فحص التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في نيبال، مع تحديد العوامل الرئيسية التي تقف وراء تحركات الأسعار خلال فترة الدراسة. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقة الديناميكية بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن متغيرات مثل: عجز الموازنة، عرض النقود، وسعر الصرف تعد من المحددات الأساسية والمؤثرة في التضخم في نيبال، حيث ثبت أن عجز الموازنة والتوسع النقدي يلعبان دوراً رئيسياً في تغذية الضغوط التضخمية.

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة التحكم في عجز الموازنة وترشيد السياسة النقدية للحد من التضخم، إضافة إلى تطورات سعر الصرف لما له من تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار.

6. ورقة بحثية بعنوان EXTERNNNAL SHOCKS AND INTFLATION LINKAGES A

(Alessandro & Marco J, 2009) :GLOBAL VAR ANALYSIS

هدفت الدراسة إلى تحليل اليات انتقال الضغوط التضخمية عبر الحدود الدولية، وتقييم أثر الصدمات العالمية على التضخم المحلي لعدد من الدول، فضلا عن قياس درجة الترابط بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نموذج المتجهات الذاتية العالمي GVAR.

توصلت الدراسة إلى أن الصدمات الخارجية، وخاصة تقلبات أسعار النفط، تلعب دورا حاسما في دفع معدلات التضخم على المستوى العالمي، كما أظهرت النتائج وجود درجة عالية من الترابط بين ديناميكيات التضخم عبر الدول، بما يعني ان التضخم في بلد معين يتأثر بشكل كبير بالضغوط التضخمية لدى شركائه التجاريين. كما بينت الدراسة ان الصدمات القادمة من الاقتصادات الكبرى لها تأثيرات انتقالية واسعة النطاق على التضخم في باقي دول العالم.

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك المركزية بمراقبة التطورات الاقتصادية العالمية عند رسم سياساتها لمكافحة التضخم، وتعزيز التنسيق الدولي في السياسات الاقتصادية للحد من آثار الصدمات الخارجية، إضافة إلى أهمية تنويع الهياكل الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات الطاقوية للتخفيف من حدة التضخم المستورد.

المطلب الثالث: مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة أساسا لفهم موضوع البحث وتحديد موقعه ضمن الأدبيات العلمية، من خلال إبراز ما قدمته من مناهج ونتائج. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة من حيث أوجه التشابه والاختلاف، ثم نقدها وبيان الإضافة العلمية التي تقدمها في تحليل محددات التضخم في الجزائر.

أولا: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، يتضح وجود نقاط التقاء واختلاف بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات من حيث الأهداف والمتغيرات والمنهجية.

1. مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة العربية: لإبراز الإضافة العلمية التي تقدمها هذه الدراسة وتحديد مكانتها ضمن الأدبيات ذات الصلة، سيتم عرض مقارنة موجزة بينها وبين الدراسات السابقة العربية من خلال الجدول التالي:

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

الجدول 08: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية

الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة السابقة 5	الدراسة السابقة 6	الدراسة الحالية
محددات التضخم بالجزائر وبعض الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل (2000-2022)	دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL 1998-2021	أثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم: دراسة قياسية في الجزائر (2000-2018) باستخدام ARDL	التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر.	أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الاقتصاد الجزائري.	أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر	التضخم في الجزائر بين العوامل الداخلية والصدمات الخارجية دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2023
2000-2022	1998-2021	2000-2018	1986-2019	1986-2016	1990-2016	1990-2023
الوصفي التحليلي والكمي القياسي.	المنهج الوصفي.	منهج يجمع بين التحليل الوصفي والقياسي.	المنهج الوصفي التحليلي والقياسي.	المنهج الاستقرائي التحليلي والقياسي.	المنهج الوصفي القياسي.	المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي
تحليل ظاهرة التضخم في الدول النامية مع التركيز على الجزائر، وتحديد تأثير المعروض النقدي والنمو الاقتصادي ومعدل البطالة على معدلات التضخم، في الأجلين القصير والطويل.	التعرف على أثر كل من سعر الصرف ومعدل الفائدة على التضخم في الجزائر، من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، وقياس مدى تأثيرها على استقرار المستوى العام للأسعار.	إبراز طبيعة العلاقة بين معدل التضخم في الجزائر وكل من الناتج المحلي الإجمالي المعروض النقدي، حجم الإنفاق، ومعدل البطالة باعتبارها من أبرز المؤشرات التي تعكس استقرار الاقتصاد الكلي.	دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم المستورد كمحددات أساسية لتطور المستوى العام للأسعار محليا، مع تقديم مقترح لتعزيز دور السياسة النقدية والمالية للحد من الضغوط التضخمية.	تحديد طبيعة العلاقة بين صدمات أسعار النفط ومؤشر أسعار الاستهلاك واختبار ما إذا كانت أسعار النفط السبب المباشر للتضخم في الاقتصاد الجزائري.	تحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر، من خلال التحقق من مدى صحة الفرضيات النظرية، خاصة فرضية (Romer)، التي تربط بين درجة الانفتاح الاقتصادي واستقرار الأسعار.	تحديد أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التضخم في الجزائر، وتحليل طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل. والمساهمة في تقديم نتائج وتوصيات تدعم فعالية السياسات الاقتصادية.
نماذج بائل.	(ARDL).	(ECM).	(NARDL).	(VAR).	(ARDL).	

المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

2. مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة الأجنبية: سيتم عرض مقارنة موجزة بينها وبين الدراسات السابقة الأجنبية من خلال الجدول التالي:

الجدول 09: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة السابقة 5	الدراسة السابقة 6	الدراسة الحالية	العنوان
The Impact of Macroeconomic Variables on Price Stability in Algeria During the Period 2000- 2023	Determinants Of Inflation In Ethiopia An Econometric Analysis Using ARDL Bounds Testng Approach	Inflation dynamics and determinants in algeria: an empirical investigation	The Study of Inflation in Algeria: An ARDL Testing Approach	Determinants of Inflation Nepal: An Empirical Assessment	EXTERNNNAL SHOCKS AND INTFLATION LINKAGES A GLOBAL VAR ANALYSIS	التضخم في الجزائر بين العوامل الداخلية والصدمات الخارجية: دراسة قياسية تحليلية للفترة 2023-1990	
2000- 2023	2023-2003	2021-2011	--	2010-1974	2007-1999	2023-1990	الفترة
الوصفي التحليلي والقياسي	المنهج التحليلي القياسي					الوصفي التحليلي والقياسي	المنهج
تحديد مدى ونوعية تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على استقرار الأسعار في الجزائر، وتحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة واستقرار الأسعار.	تحليل محددات التضخم في إثيوبيا وتحديد القوى الدافعة للتضخم في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وتقديم توصيات ملائمة لصناع القرار للسيطرة عليه.	اختبار وجود علاقة توازني طويلة الأجل بين التضخم والكتلة النقدية، سعر الصرف الفعلي الاسمي، مؤشر أسعار الواردات، والانفاق العام.	تحليل وتفسير تطور معدلات التضخم، واختبار وجود علاقة توازني طويلة الاجل بين التضخم ومحدداته، إضافة إلى تقييم دور السياسات الاقتصادية في التأثير عليه.	فحص التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في نيبال، مع تحديد العوامل الرئيسية وراء تحركات الأسعار.	تحليل آليات انتقال الضغوط التضخمية عبر الحدود الدولية، وتقييم أثر الصدمات العالمية على التضخم المحلي لعدد من الدول، فضلا عن قياس درجة الترابط بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.	تحديد أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التضخم في الجزائر، وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.	الهدف
(ARDL)						(ARDL)	الأداة القياسية

المصدر: إعداد الطالبة

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

بعد مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من عدة جوانب أهمها الإطار الزمني، المنهج المستخدم، الهدف من الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية، أظهرت المقارنة أن معظم الدراسات السابقة تختلف في الإطار الزمني مع الدراسة الحالية حيث لم يتم الاعتماد على نفس فترة الدراسة، إلا أن هناك تشابه في المنهج المستخدم خاصة الوصفي القياسي، أما من ناحية الهدف من الدراسات فمعظم الدراسات تهدف إلى فهم العلاقة بين التضخم العوامل الداخلية والصدمات الخارجية، في جملها أهداف مشتركة مع الدراسة الحالية، أما فيما يتعلق بأساليب المعالجة الإحصائية استخدمت بعض الدراسات نماذج ARDL وهذا يتفق مع الدراسة الحالية في حين نجد دراسات أخرى استخدمت نماذج VAR .

ثانيا: الإضافة العلمية للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

يتبين أن موضوع التضخم والمتغيرات الداخلية والخارجية حضي باهتمام واسع من قبل الباحثين في الأدبيات الاقتصادية، حيث تناولته عدد من الدراسات من زوايا تحليلية متعددة، تبعا لاختلاف الأطر النظرية والمنهجيات المعتمدة.

رغم الأهمية العلمية للدراسات السابقة وما قدمته من نتائج قيمة، إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص المنهجية والمعرفية، يمكن تلخيصها في:

- الطابع الجزئي للتحليل؛ حيث ركزت أغلب الدراسات على فئة محددة من المحددات (داخلية أو خارجية) دون دمجها في إطار موحد.
- محدودية الفترات الزمنية في بعض الدراسات؛ مما يحد من القدرة على تفسير الظاهرة في سياقها الديناميكي.
- اختلاف وتباين النماذج القياسية دون توظيف مقاربة شاملة تربط بين الأجلين القصير والطويل بشكل متكامل.
- ضعف التركيز على خصوصية الاقتصاد الجزائري في بعض الدراسات المقارنة أو الأجنبية.

في مقابل هذه النقائص، تتمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في:

- تقديم نموذج تحليلي متكامل يجمع بين المحددات الداخلية والصدمات الخارجية للتضخم.
- اعتماد فترة زمنية طويلة نسبيا تسمح بتحليل التحولات الهيكلية.
- استخدام نموذج ARDL بما يتيح دراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل والديناميكية قصيرة الأجل.
- التركيز على الاقتصاد الجزائري كحالة تطبيقية، مع مراعاة طبيعته الريعية وتأثره بالصدمات الخارجية.

الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة وتحليل الدراسات السابقة

ختاما لما تقدم في هذا المبحث ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن موضوع التضخم ومتغيراته الداخلية والخارجية حظي باهتمام واسع، حيث ركزت بعض الدراسات على العوامل الداخلية كالمتغيرات النقدية والمالية، بينما اهتمت أخرى بالعوامل الخارجية مثل أسعار النفط وسعر الصرف والتضخم المستورد. كما أظهرت النتائج وجود علاقات متفاوتة بين هذه المتغيرات والتضخم حسب طبيعة الاقتصاد والمنهج المستخدم. ورغم أهمية هذه الدراسات، إلا أن أغلبها تناول جوانب جزئية من الموضوع، مما يبرز الحاجة إلى دراسة شاملة تدمج بين مختلف العوامل الداخلية والصدمات الخارجية للتضخم، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية في حالة الجزائر.

خلاصة الفصل الأول

ختاما لما تقدم تبين أن التضخم ظاهرة اقتصادية متعددة الأسباب، لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على عامل واحد أو مقارنة نظرية واحدة، بل يمثل نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل النقدية والمالية والحقيقية، إضافة إلى تأثير الصدمات الخارجية في ظل اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي. كما بينت الأدبيات الاقتصادية أن اختلاف المدارس الفكرية في تفسير التضخم يعكس تعدد مصادره واختلاف الظروف الاقتصادية التي ينشأ فيها.

كما اتضح أن العوامل الداخلية، والمتمثلة أساسا في الكتلة النقدية وسعر الصرف وسعر الفائدة والانفاق العام وعجز الموازنة وبعض المتغيرات الحقيقية، تمثل قنوات رئيسية لتوليد الضغوط التضخمية وانتقالها داخل الاقتصاد، وفي المقابل، تبين أن الصدمات الخارجية وعلى رأسها تقلبات أسعار النفط والتضخم المستورد، أصبحت تلعب دورا بالغ الأهمية في تفسير تطور معدلات التضخم، خاصة بالنسبة للاقتصادات المفتوحة نسبيا على الخارج.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، تبين وجود تباين في نتائجها بشأن العوامل المؤثرة على التضخم، وهو ما يعكس البيئات الاقتصادية والفترات الزمنية المختلفة والأساليب القياسية المعتمدة، كما أظهرت وجود الحاجة إلى دراسة تجمع بين العوامل الداخلية والصدمات الخارجية، في إطار نموذج قياسي واحد وذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لمعالجته في الجانب التطبيقي.



الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تقديم:

رغم تعدد التفسيرات النظرية لظاهرة التضخم واختلاف الآراء حوله، فإن الحكم على مدى صحة هذه التفسيرات يضل مرتبطاً بمدى توافقها مع الواقع الاقتصادي محل الدراسة، وبناءً على ما تم التطرق إليه في الفصل الأول من الجوانب النظرية المتعلقة بالتضخم، وعرض مختلف المفاهيم المرتبطة به وتبيان أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، تأتي هذه الدراسة التطبيقية كخطوة ضرورية لاختبار ما إذا كانت العوامل التي تناولتها النظريات الاقتصادية قادرة على تفسير سلوك التضخم في الاقتصاد الجزائري.

يهدف هذا الفصل إلى تجسيد الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل طبيعة وأثر العوامل الداخلية والخارجية على تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، باعتباره من النماذج القياسية الملائمة لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل. كما سيتم عرض البيانات والمتغيرات المعتمدة ومصادرها، وإجراء اختبارات لتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، ثم تقدير النموذج وتحليل النتائج المتوصل إليها وتفسيرها في ضوء النظريات الاقتصادية.

وعليه، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة.
- المبحث الثاني: المنهجية القياسية للدراسة.
- المبحث الثالث: التقدير القياسي وتحليل النتائج.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

يعد التحليل الوصفي للبيانات خطوة تمهيدية في الدراسات الاقتصادية القياسية، حيث يساهم في تقديم وصف شامل لمتغيرات الدراسة وإبراز خصائصها وتطورها خلال فترة الدراسة، كما يساعد على فهم طبيعة الظاهرة المدروسة قبل الشروع في التحليل القياسي للنموذج واختبار العلاقات بين المتغيرات.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وأدوات جمع البيانات

تحديد المتغيرات الاقتصادية وجمع البيانات الركيزة الأساسية لأي دراسة قياسية.

أولاً: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

قبل التطرق إلى مرحلة النمذجة القياسية، من الضروري أولاً استعراض مجموعة المتغيرات الاقتصادية ومصادرها التي تستند عليها الدراسة.

1. توصيف المتغيرات: وتتمثل متغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول 10: توصيف متغيرات الدراسة

الرمز	الوحدة	القياس	اسم المتغير	طبيعة المتغيرات
Inf	(%)	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنوياً	معدل التضخم	المتغيرات المستقلة
M2	(%)	المعروض النقدي بمعناه الواسع من إجمالي الناتج المحلي	الكتلة النقدية	
GEXP	(%)	إجمالي الانفاق الوطني من إجمالي الناتج المحلي	الانفاق العام	
GDP	(%)	النمو من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الأسعار الثابتة للعملة المحلية)	معدل النمو الاقتصادي	
U	(%)	بطالة من إجمالي القوى العاملة	البطالة	
EXR	دينار جزائري	عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي	سعر الصرف	
OIL	دولار للبرميل	Crude oil Brent برنت	أسعار النفط	
CFPI	(%)	أسعار السلع الغذائية للمستهلكين حول العالم	التضخم المستورد	
COV19	1 لسنوات الأزمات/الجائحة و 0 للسنوات الأخرى	متغير صوري Dummy Variable	جائحة كورونا	
				الصدّامات الخارجية

المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل المتغيرات المعتمدة في النموذج القياسي للدراسة، من خلال تقسيمها إلى متغير تابع يتمثل في التضخم، والذي يقاس بالتغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين معبرا عنه بالنسبة المئوية، وقد رمز له بـ (INF). كما يضم النموذج مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تنقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية. وتشمل العوامل الداخلية كلا من الكتلة النقدية (M2)، والإنفاق العام (GEXP)، ومعدل النمو الاقتصادي (GDP)، ومعدل البطالة (U)، وجميعها مقاسة بالنسبة المئوية. وسعر الصرف (EXR) المعبر عنه بالدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، أما العوامل الخارجية فتتمثل في أسعار النفط (OIL) ممثلة بسعر خام برنت والمقاسة بالدولار للبرميل، إضافة إلى التضخم المستورد (CFPL) المعبر عنه بمؤشر أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية والمقاس بالنسبة المئوية. كما تم تضمين الصدمات الخارجية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 من خلال استخدام متغير صوري وذلك بوضع القيمة الرقمية (01) خلال السنوات التي شهدت الأثر المباشر لصدمة وهي الفترة 2020 إلى 2022، في حين يأخذ القيمة (0) في باقي السنوات الأخرى للسلسلة الزمنية، ويرمز له بـ COV19.

2. مصادر البيانات: تم الاعتماد في جمع بيانات الدراسة على قواعد بيانات ومصادر إحصائية دولية ورسمية، حيث تم استخراج بيانات المتغيرات الاقتصادية (التضخم، الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي، البطالة، الإنفاق العام وسعر الصرف) من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء. كما تم الحصول على بيانات أسعار النفط من قاعدة بيانات البنك الدولي وبيانات صندوق النقد الدولي، في حين تم استخراج بيانات التضخم المستورد من قواعد بيانات دولية متخصصة مثل البنك الدولي، وتمت تغطية الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2023 بما مجموعه 34 مشاهدة سنوية.

ثانيا: أدوات وأساليب التحليل المعتمدة

منهجية الدراسة تعتمد على المنهج وأدوات التحليل الإحصائي والقياسي التالية:

1. المنهج المعتمد: تم الاعتماد على: **المنهج الوصفي التحليلي:** لتحليل تطور معدلات التضخم والعوامل المؤثرة عليه خلال الفترة 1990-2023، **والمنهج القياسي:** باستخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag Model لإمكانية استخدامه مع السلاسل الزمنية المتكاملة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما، مما يجعله مناسباً لدراسة وتحليل أثر العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2. أدوات التحليل الإحصائي والقياسي: تم الاعتماد في تحليل بيانات الدراسة على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية، حيث استخدمت السلاسل الزمنية والرسوم البيانية والجداول الإحصائية لتحليل تطور

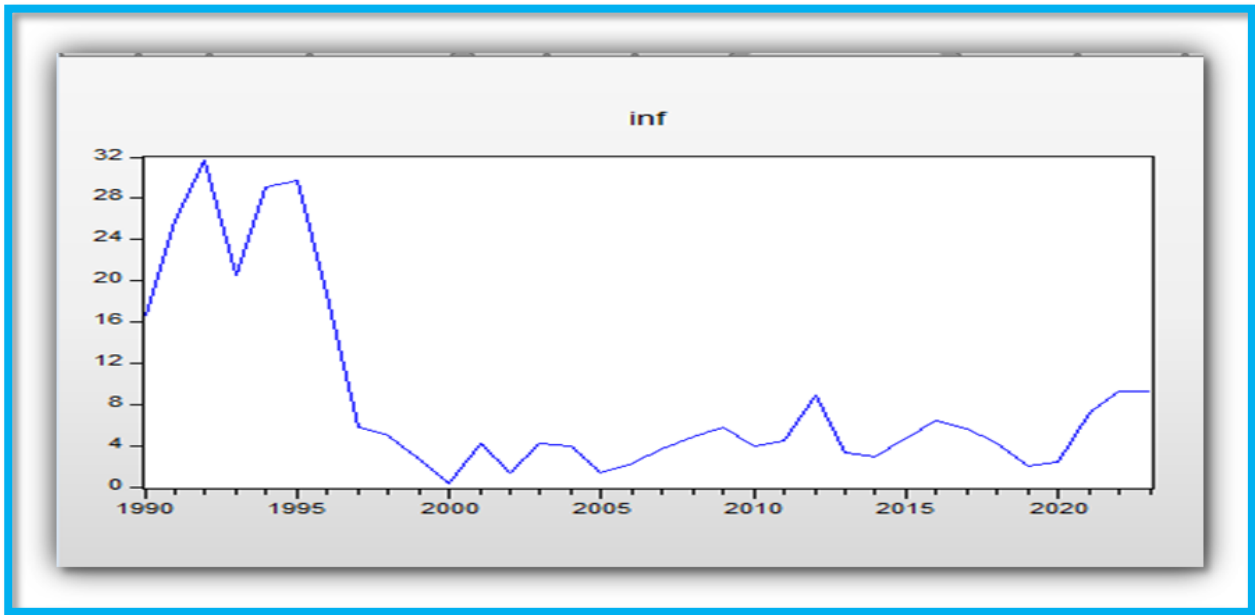
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2023، كما تم استخدام اختبارات الاستقرار للكشف عن درجة تكامل المتغيرات، كما يسمح باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال منهجية الحدود Bounds test، لتحليل ديناميكية العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين التضخم والعوامل المفسرة له، إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يعكس سرعة عودة النموذج إلى وضع التوازن بعد التعرض للصدمات الاقتصادية المختلفة، كما وقد تمت معالجة البيانات وتقدير النموذج القياسي باستخدام برنامج EViews 10.

المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

يكتسي تحليل التطور الزمني لمعدلات التضخم أهمية خاصة، لما يوفره من رؤية واضحة لمسار استقرار الأسعار في الاقتصاد الجزائري، كما يساعد على إبراز مختلف المراحل التي مرت بها هذه الظاهرة في ظل التحولات الاقتصادية. وفي هذا السياق يمكن متابعة تطور التضخم خلال الشكل التالي:

الشكل 04: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يمثل الشكل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، حيث يتضح وجود تذبذب ملحوظ بين الارتفاع والانخفاض عبر مختلف المراحل الزمنية التالية:

1. الفترة (1990-1999): اتسمت معدلات التضخم بارتفاعات حادة وتقلبات كبيرة، إذ انتقلت من حوالي 16% سنة 1990 إلى ذروة تقارب 31% سنة 1992، قبل أن تنخفض نسبيا سنة 1993، ثم تعاود الارتفاع خلال سنتي 1994 و1995 لتفوق 28%. ويعزى ذلك أساسا إلى التحول نحو اقتصاد السوق

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

وتحرير الأسعار، إلى جانب آثار برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي وما رافقها من اختلالات نقدية ومالية. غير أن نهاية هذه المرحلة شهدت تراجعاً تدريجياً في معدلات التضخم لتستقر في حدود 5% سنة 1999، نتيجة تحسن أدوات الضبط الاقتصادي واستعادة التوازنات الكلية.

2. الفترة (2000-2013): تميزت معدلات التضخم بالاستقرار النسبي عند مستويات منخفضة مقارنة بالفترة السابقة، حيث سجلت حوالي 0.3% سنة 2000، ثم تراوحت عموماً بين 2% و6%. ويفسر ذلك بتحسّن المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات العمومية، مما سمح بتعزيز الاستقرار النقدي. غير أن سنة 2012 عرفت ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 9%، نتيجة توسع الطلب الداخلي وزيادة الإنفاق العمومي، قبل أن يتراجع مجدداً في 2013.

3. الفترة (2014-2019): عرفت معدلات التضخم تذبذباً، إذ تراوحت بين حوالي 4% و7%، متأثرة بانخفاض أسعار النفط نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014 وعدم الاستقرار الخارجي، وما ترتبها عنه من ضغوط على المالية العامة وتراجع الإيرادات الخارجية، كما ساهمت بعض الإجراءات الاقتصادية، مثل تقليص الإنفاق وإعادة ضبط السياسات المالية، في التأثير على مستويات الأسعار.

4. الفترة (2020-2023): سجل التضخم انخفاضاً نسبياً في بداية الفترة، ثم اتجه نحو الارتفاع التدريجي ليبلغ حوالي 9% سنة 2022 ويستقر عند مستويات مرتفعة نسبياً في 2023. ويرتبط هذا التطور أساساً بتداعيات جائحة كوفيد-19، وما صاحبها من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية، إضافة إلى الضغوط التضخمية المستوردة.

المطلب الثالث: تحليل تطور العوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

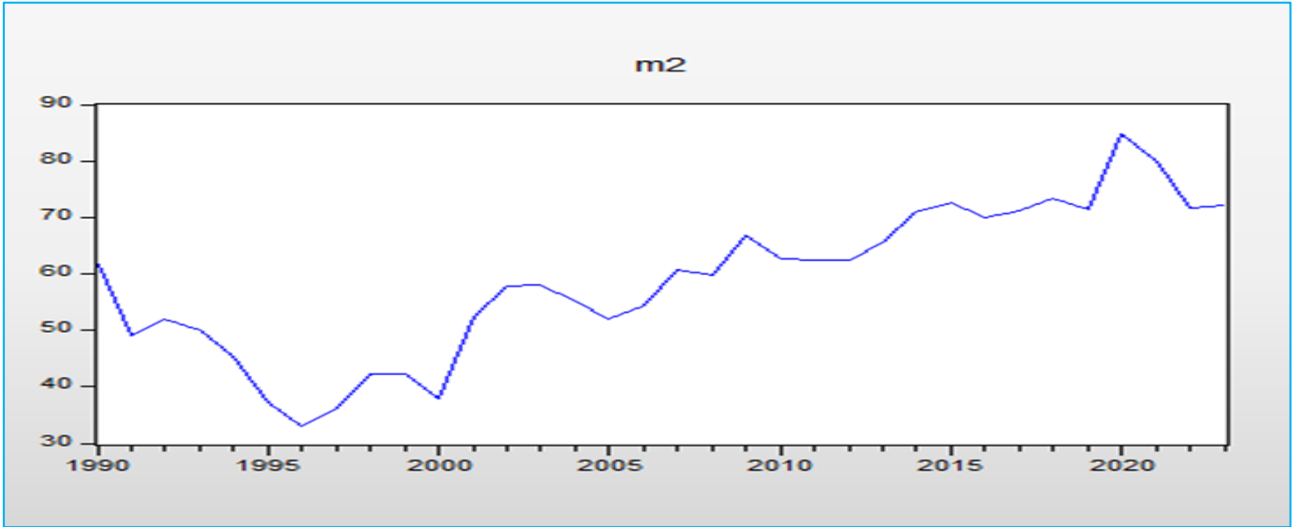
يعد تحليل العوامل المؤثرة على التضخم خطوة أساسية لفهم ديناميكية هذه الظاهرة، إذ لا يقتصر الأمر على تتبع تطور معدلاته فحسب، بل يتطلب أيضاً تفسيرها في ضوء محدداتها الاقتصادية المختلفة.

أولاً: تطور العوامل الداخلية المؤثرة على التضخم في الجزائر

يمكن متابعة تطور بعض المتغيرات الداخلية والمتمثلة في التالي:

1. الكتلة النقدية: لتوضيح الاتجاه العام للكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) يتم تحليل تطور هذه السلسلة زمنياً وفق الشكل التالي:

الشكل 05: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)



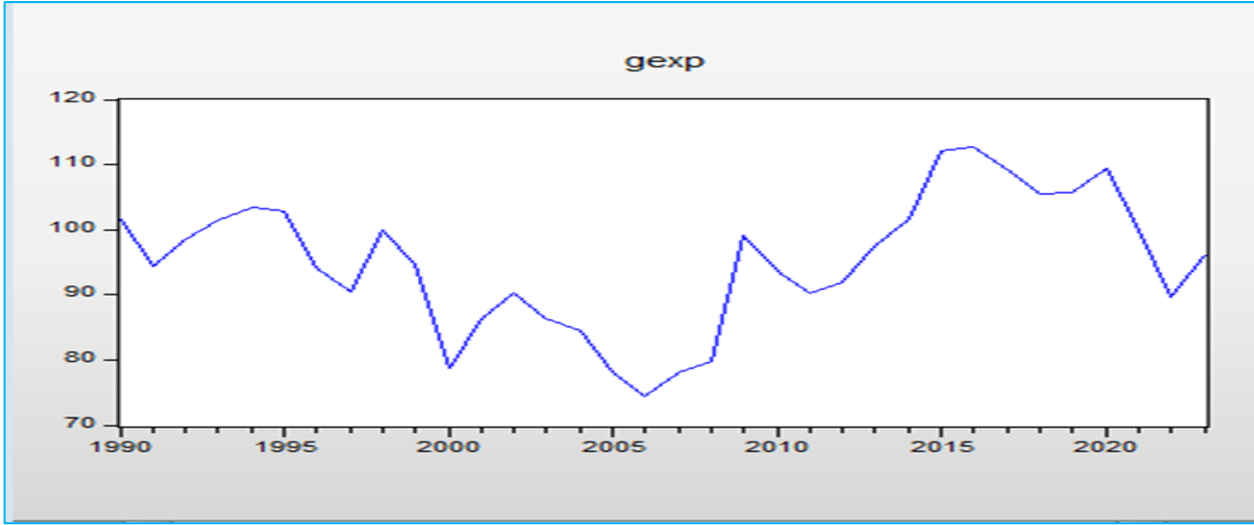
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن حجم الكتلة النقدية عرف تذبذبا مستمرا خلال الفترة الدراسة، حيث شهدت في الفترة (1990-1999) تراجعاً وانخفاض في حجم الكتلة النقدية من حوالي 62% سنة 1990 ليصل أدنى مستوياته سنة 1996 بنسبة قاربت 33%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والذي تضمن اتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف كبح التضخم الجامح من خلال تقليص السيولة المتداولة. بينما عرفت خلال (2000-2013) ارتفاعاً تدريجياً ليصل قرابة 64% سنة 2009 وهذا نتيجة بداية الاستقرار السياسي والاقتصادي والتحسين النفطي، وتوجيه الدولة نحو تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة السيولة المصرفية لدعم الاستثمارات في إطار مخططات الانتعاش.

استمر مستوى الكتلة النقدية في الارتفاع خلال الفترة (2014-2019) لتصل سنة 2019 إلى ما يقارب 72% بعد ما كانت في حدود 58% سنة 2003 وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار المحروقات نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014، مما أدى إلى زيادة السيولة، بالإضافة إلى توسع الانفاق العام في إطار البرامج التنموية الخماسية. وفي الفترة (2020-2023) شهدت الكتلة النقدية ارتفاع حيث بلغت الذروة في سنة 2021 عند نسبة 72.82 وذلك راجع إلى تبني سياسة نقدية لمواجهة اثار جائحة كوفيد-19، ومنها اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو التوسع النقدي لتغطية العجز المالي.

2. الانفاق العام: يمكن متابعة تطور الانفاق العام خلال الشكل التالي:

الشكل 06: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)



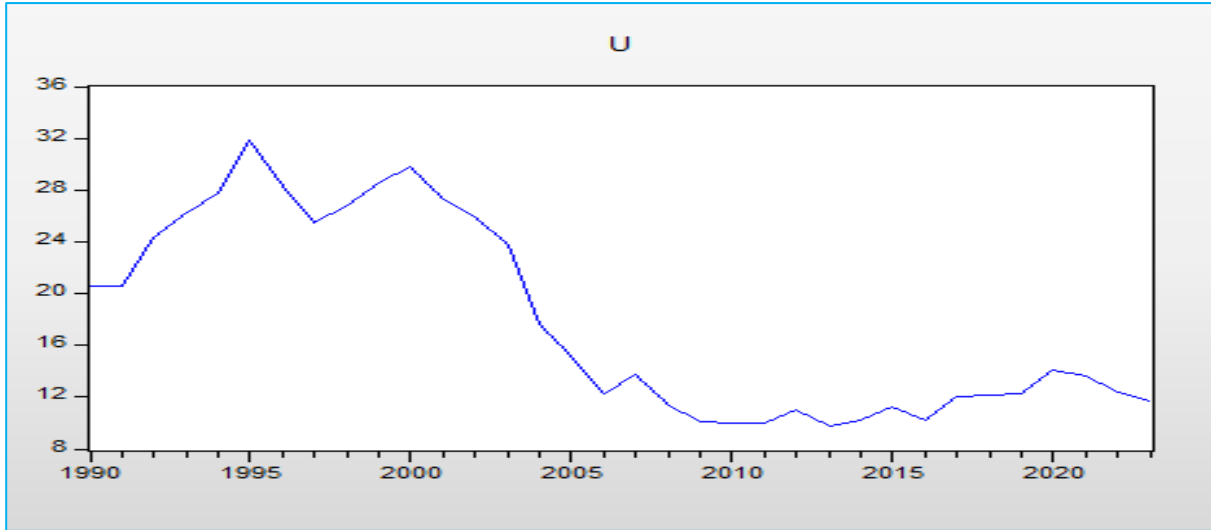
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يمثل الشكل منحنى تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). حيث يتضح ان الإنفاق العام عرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض طول فترة الدراسة، ففي الفترة (1990-1999) اتسم الإنفاق العام بالتذبذب مع ميل نحو نسبي نحو الانخفاض ما بين 102% و 94% وهذا راجع إلى محاولة الدولة التوفيق بين أعباء الديون الخارجية وبرامج التعديل الهيكلي.

بينما عرف انخفاض خلال الفترة من (2000-2013) ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2006 بنسبة 74%، قبل أن يرتفع مجددا ابتداء من سنة 2008، وذلك راجع إلى الاستقرار والتحسين النفطي وتوجيه جزء من الإيرادات النفطية نحو تسديد الديون الخارجية. أما في الفترة (2014-2019) شهد الإنفاق العام ارتفاع ليصل إلى أعلى نسبة له 112.14% في سنة 2016، هذا الارتفاع يرجع إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة. حيث زادت وتيرت الإنفاق العام خاصة مع تراجع أسعار النفط بعد الصدمة النفطية سنة 2014. في حين شهدت تذبذب خلال الفترة (2019-2023) بين الانخفاض والارتفاع وذلك راجع إلى جائحة كوفيد-19 والتدخلات المالية لمواجهة اثارها.

3. البطالة: يمكن متابعة تطور معدلات البطالة خلال الشكل التالي:

الشكل 07: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يمثل الشكل منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). حيث يتضح أن معدلات البطالة تذبذب خلال فترة الدراسة، ففي الفترة (1990-1999) سجلت البطالة مستويات مرتفعة ومتزايدة، حيث انتقلت من حوالي 20% سنة 1990 إلى ذروتها بحوالي 32% سنة 1995، ثم انخفضت إلى 25% سنة 1997 لتعود للارتفاع سنة 2000 لتبلغ قرابة 29%، ويرجع ذلك لتحولات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي وما صاحبها من تسريح العمال.

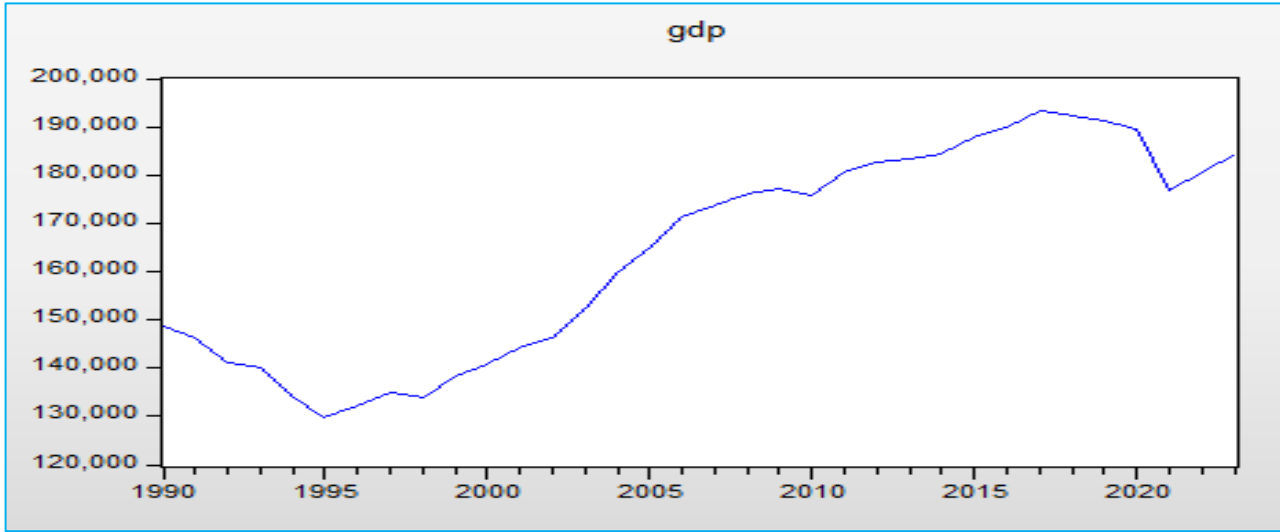
وخلال الفترة (2001-2010) عرفت البطالة تراجع مستمر، إذ انخفضت من حوالي 27% سنة 2001 إلى ما يقارب 11% سنة 2010، ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى برامج دعم التشغيل وإنشاء المؤسسات المصغرة. أما خلال الفترة (2011-2019)، شهدت معدلات البطالة استقرار عند مستويات تراوحت بين 10% و13%، ويفسر ذلك باستمرار برامج التشغيل وتحسن النشاط الاقتصادي رغم بعض الصعوبات المرتبطة بتراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 2014.

أما خلال الفترة الأخيرة (2020-2023) فقد عرفت البطالة ارتفاع حيث بلغت حوالي 14% سنة 2020، ثم تراجعت تدريجيا في حدود 12% سنة 2023، ويرجع ذلك إلى آثار جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي وسوق العمل.

4. النمو الاقتصادي: يمثل الشكل التالي تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

الشكل 08: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من خلال الشكل أن النمو الاقتصادي عرف اتجاه عام تصاعدي خلال فترة الدراسة، ففي الفترة (1990-1999)، سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاض من حوالي 148 ألف مليون دينار سنة 1990، إلى ما يقارب 130 ألف مليون دينار سنة 1994، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، إضافة إلى برامج الإصلاح الهيكلي والتحول الاقتصادي.

أما خلال الفترة (2000-2013)، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا من حوالي 133 ألف مليون دينار إلى ما يقارب 178 ألف مليون دينار سنة 2008. وهذا يعود إلى تحسن أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية. واستمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع خلال الفترة (2014-2019)، حيث بلغ ذروته سنة 2018، بقيمة 192 ألف مليون دينار، ويرجع ذلك إلى محاولات تنويع النشاط الاقتصادي واستمرار الاعتماد على قطاع المحروقات. وفي الفترة الأخيرة (2020-2023)، سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاض سنة 2020 ليصل إلى 176 ألف مليون دينار، وذلك راجع لتداعيات جائحة كورونا وانخفاض النشاط الاقتصادي العالمي، ثم عاد الارتفاع تدريجيا خلال سنتي 2022 و2023 ليستقر عند حوالي 184 ألف مليون دينار نتيجة تعافي الاقتصاد.

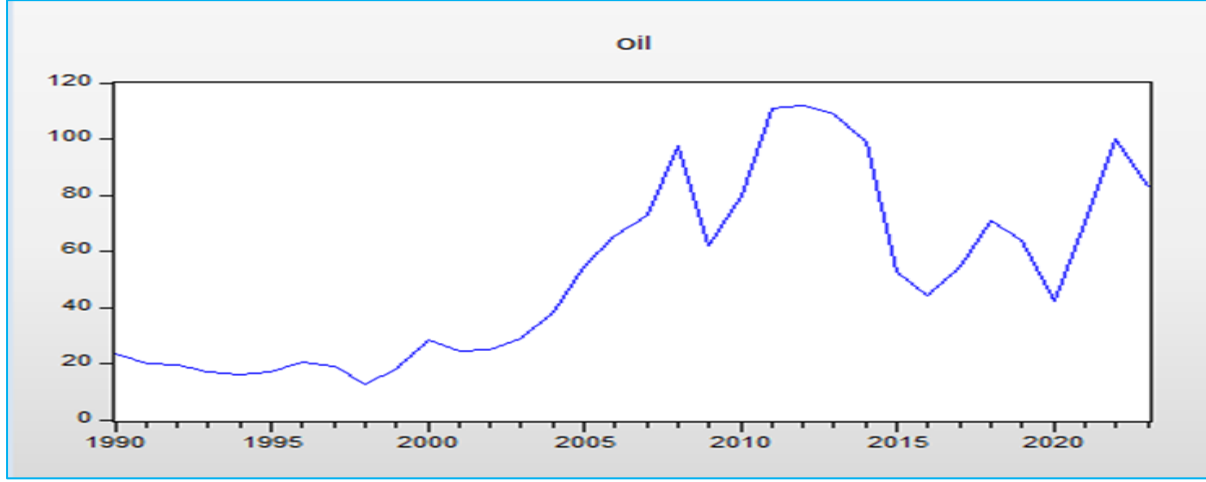
ثانيا: تطور العوامل الخارجية المؤثرة على التضخم في الجزائر

يمكن متابعة تطور بعض العوامل الخارجية والمتمثلة في:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

1. **أسعار النفط:** لتوضيح اتجاه أسعار النفط خلال الفترة (1990-2023) يتم تحليل تطور هذه السلسلة وفق الشكل التالي:

الشكل 09: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)



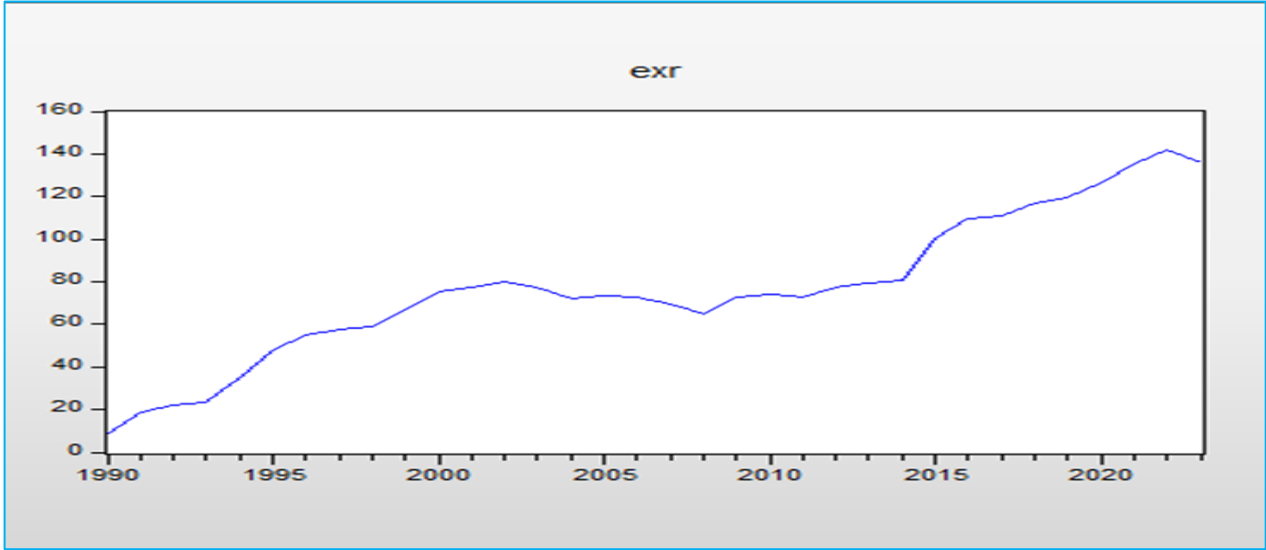
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من خلال الشكل أن أسعار النفط عرفت تقلبات خلال فترة الدراسة، فخلال الفترة (1990-1999) استقرت عند مستويات منخفضة تتراوح بين 15 و 22 دولار للبرميل وذلك بسبب الازمة المالية الاسيوية سنة 1997، وضعف الطلب العالمي على النفط وزيادة المعروض النفطي. بينما عرفت خلال الفترة (2000-2013) ارتفاع تدريجيا من حوالي 28 دولار للبرميل ليصل في سنة 2007 إلى ما يقارب 98 دولار للبرميل، ورغم التراجع الملحوظ إلى 64 دولار للبرميل سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، فإن الأسعار عادت للارتفاع لتتجاوز 110 دولار للبرميل في سنتي 2011 و 2012، ذلك راجع إلى تعزيز الإيرادات النفطية وتحسين الوضعية المالية للجزائر.

أما في الفترة (2014-2019) عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا، حيث تراجعت من حوالي 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى ما يقارب 46 دولار للبرميل سنة 2016، نتيجة زيادة المعروض النفطي العالمي وتباطؤ نمو الطلب الكلي وعدم الاستقرار الخارجي. في حين شهدت الفترة (2020-2023) تقلبات في أسعار النفط، فانخفضت سنة 2020 الى حوالي 45 دولار للبرميل، نتيجة تقلص الطلب على الطاقة بسبب الجائحة وإجراءات الحجر الصحي والإغلاق، غير أنها شهدت ارتفاع مع بداية سنة 2021 لتصل سنة 2022 قرابة 102 دولار للبرميل وهذا راجع إلى تعافي الاقتصاد العالمي.

2. **سعر الصرف:** يمكن متابعة تطور سعر الصرف من خلال الشكل التالي:

الشكل 10: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

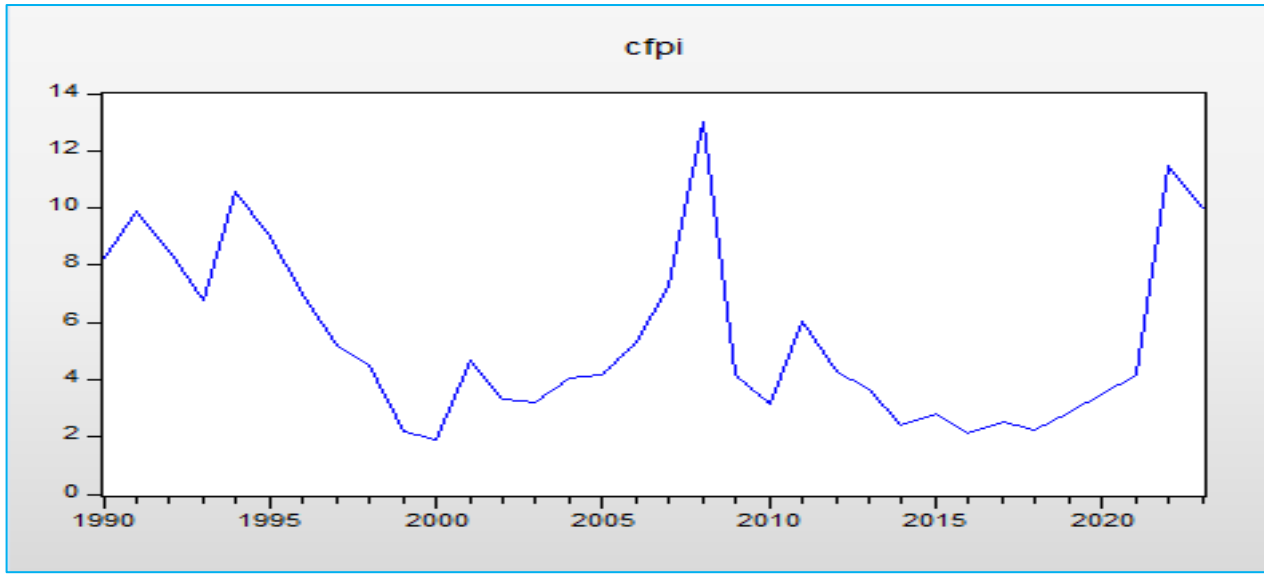
يمثل الشكل منحنى تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). حيث يتضح أن سعر الصرف عرف اتجاه عاما تصاعديا، ففي الفترة (1990-1999) شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من حوالي 9 دينار سنة 1990 الى قرابة 55 دينار سنة 1996، وهذا يعود إلى برامج التعديل الهيكلي التي تبنتها يمثل الشكل منحنى تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). حيث يتضح أن أسعار الصرف في الجزائر وما رافقها من تخفيضات لقيمة الدينار، بهدف تصحيح الاختلالات الخارجية وتقليص العجز في ميزان الصادرات. بينما عرفت تذبذب بين 50 دينار و80 دينار خلال الفترة (2000-2013)، حيث ارتفع سعر الصرف بوتيرة أبطأ مقارنة بالفترة السابقة، إذ بلغ حوالي 75 دينار سنة 2001، وذلك يعود إلى الاستقرار الاقتصادي وتحسن احتياطات الصرف نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

أما في الفترة (2014-2019) عرف سعر الصرف منحنى تصاعديا حيث ارتفع من حوالي 80 دينار سنة 2014 إلى 118 دينار سنة 2019، وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط عالميا منذ منتصف سنة 2014، وما نتج عنه من انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي الأمر الذي انعكس على قيمة الدينار الجزائري وأدى إلى استمرار تراجعها أمام العملات الأجنبية. في حين شهدت السنوات الأخيرة أي الفترة (2020-2023) وصول سعر الصرف إلى أعلى مستوياته سنة 2020 بقيمة 142 دينار وذلك راجع إلى تداعيات جائحة كوفيد-19.

3. التضخم المستورد: لتوضيح اتجاه معدلات التضخم المستورد خلال الفترة (1990-2023) يتم

تحليل تطور هذه السلسلة وفق الشكل التالي:

الشكل 11: تطور معدلات التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يمثل الشكل منحنى تطور التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). حيث يتضح أن التضخم المستورد عرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض طول فترة الدراسة، فخلال الفترة (1990-1999) سجلت معدلات التضخم المستورد مستويات مرتفعة حيث بلغت حوالي 8% سنة 1990، لترتفع إلى ما يقارب 10% خلال سنتي 1994 و1995، ثم اتخذت منحى تنازليا لتصل إلى حوالي 2% سنة 1999، ويفسر ذلك بسياسة تخفيض قيمة الدينار وبتأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات الأسعار العالمية. أما خلال الفترة (2000-2013) فقد عرف التضخم المستورد تذبذب، ففي بداية الفترة ارتفعت إلى 4,5% سنة 2001، ثم سجلت ارتفاع ابتداء من سنة 2007 لتبلغ أعلى مستوياتها بدوالي 12,7% سنة 2008، ويرجع ذلك الاستقرار والتحسين النفطي وارتفاع في أسعار الموارد الأساسية والطاقة في الأسواق العالمية. وفي الفترة (2014-2019)، انخفضت معدلات التضخم المستورد مسجلة مستويات مستقرة، حيث تراوحت بين 2% و3%، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014.

أما الفترة (2020-2023)، فقد شهد التضخم المستورد ارتفاعا من حوالي 3% سنة 2020 إلى ما يقارب 11% سنة 2022، وهذا راجع إلى الاضطرابات التي عرفت سلاسل الإمداد العالمية نتيجة جائحة كورونا، وارتفاع تكاليف النقل والشحن الدولي.

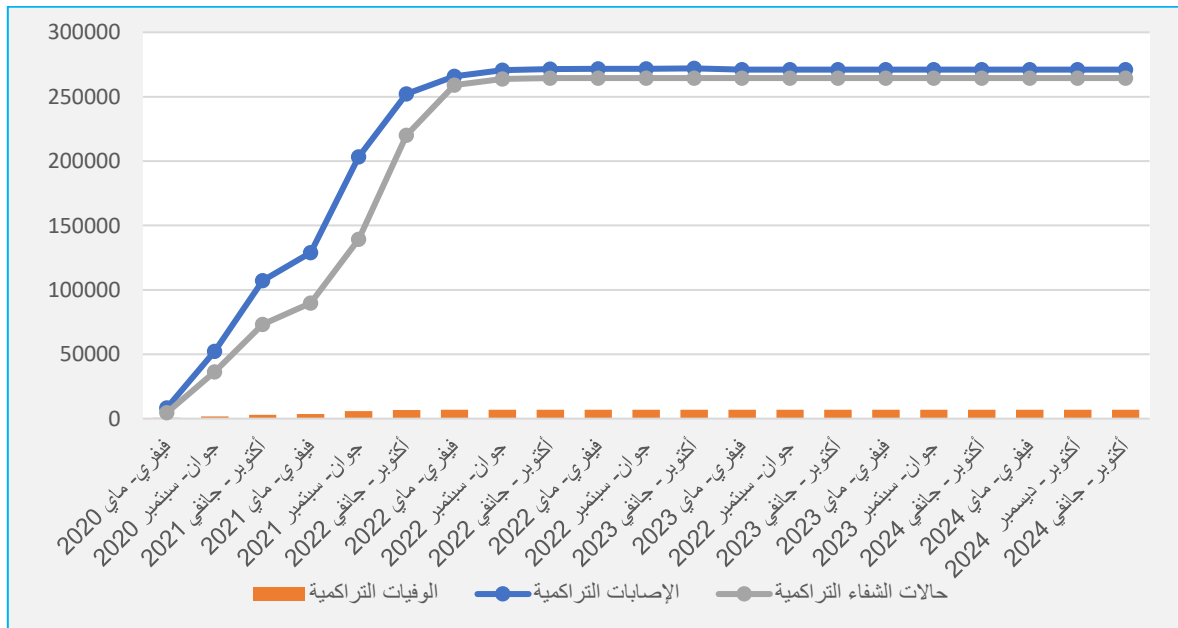
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

ثالثا: أثر الصدمات الخارجية على التضخم في الجزائر

يتأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر بالتقلبات والأزمات الاقتصادية العالمية نظرا لارتباطه بالأسواق الخارجية. ومن أبرز هذه الصدمات الخارجية جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي انتقلت آثارها عبر قنوات متعددة مست بالاستيراد وسلاسل الإمداد. حيث سجلت الجزائر أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في فيفري 2020، وسرعان ما انتشر الوباء مما استدعى تدخل الحكومة للحد من تفشيه.

وفي هذا الصدد، جرى تفعيل نظام المراقبة والإنذار الوطني في 25 فيفري 2020 إثر اكتشاف أول حالة إصابة مؤكدة بالفيروس، ونظرا لخطورة الوضع الصحي جرى تعزيز آليات المراقبة والليقظة على مستوى جميع نقاط الدخول، وتنصيب لجنة متابعة ورصد تطورات الوباء، وعلى غرار العديد من دول العالم تأثرت الجزائر بالجائحة، حيث ارتفع عدد الإصابات تدريجيا ليلبلغ 265925 إصابة مؤكدة و6875 حالة وفاة في 10 جوان 2022 (coronavirus، 2022) كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 12: التطور التراكمي للإصابات والوفيات والشفاء في الجزائر خلال الفترة 2020-2024



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على: (coronavirus، 2022)

يوضح الشكل التطور التراكمي للإصابات والوفيات وحالات الشفاء في الجزائر خلال الفترة 2020-2024، والذي يتضح أنها شهدت تطورا متباينا ارتبطت بالوضع الوبائي والإجراءات الصحية المتخذة لمواجهة تلك الفترة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

فخلال الأشهر الأولى من سنة 2020 سجل ارتفاع تدريجي في عدد الإصابات والوفيات نتيجة بداية انتشار الفيروس وضعف الجاهزية الصحية ونقص الوعي بخطورة الوباء، ومع حلول الصيف 2020، تزايدت الإصابات بوتيرة أكبر بفعل تخفيف إجراءات الحجر الصحي وزيادة التنقلات واستهزاء فئة كبيرة من شرائح المجتمع الجزائري بخطورة الوضع. وفي سنة 2021 بلغت الإصابات والوفيات مستويات مرتفعة، خاصة مع ظهور المتحورات الجديدة، وعلى رأسها متحور دلتا، الذي ساهم في تسجيل موجات وبائية أكثر حدة، ليتم بتاريخ 29 سبتمبر 2021 افتتاح أول مصنع لإنتاج اللقاح المضاد لمرض فيروس كورونا في الجزائر، والتوسع في نطاق حملات التلقيح تدريجيا واعتماد بروتوكولات علاجية مناسبة.

مع بداية سنة 2022 بدأت مرحلة استقرار النسبي نتيجة تعزيز حملات التوعية الصحية، والالتزام بالإجراءات الوقائية، فضلا عن تحسن قدرة المنظومة الصحية على احتواء الحالات المصابة. مع التوعية الإعلامية بضرورة التلقيح واحترام إجراءات التباعد الاجتماعي ومضاعفة حملات التلقيح التي باشرتها وأكدت عليها وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات على مستوى جل ولايات الوطن فقد تمكنت من حصر بؤرة المرض، أما خلال سنة 2023، فقد شهدت توقفت في الزيادات الكبيرة في أعداد الإصابات والوفيات، نتيجة تحسن الوضع الوبائي وانخفاض حدة الفيروس، إلى جانب تقليص إجراءات المتابعة الصحية الرسمية.

من خلال هذا المبحث تم التوصل إلى أن التحليل الوصفي للبيانات خطوة أساسية لفهم طبيعة الظاهرة المدروسة وإبراز خصائص متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، كما أظهر تتبع تطور معدلات التضخم والعوامل المؤثرة فيه وجود التباينات واختلافات في اتجاهات هذه المتغيرات عبر الزمن، متأثرة بالتحويلات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، مما يساعد على تكوين تصور واضح حول واقع ظاهرة التضخم، وتشابك العوامل المؤثرة فيها، الأمر الذي يستدعي إخضاعها للتحليل القياسي لتفسير هذه العلاقات بدقة.

المبحث الثاني: المنهجية القياسية للدراسة

يركز في هذا المبحث على استعراض الاختبارات الأساسية والمنهجية المتبعة في الدراسة القياسية، مع تسليط الضوء على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، باعتبارها أداة تحليل أكثر ملائمة لطبيعة هذه الدراسة القياسية.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في تقدير النموذج من الضروري التحقق من إستقرارية سلاسل الزمنية للمتغيرات. ويقصد بالسلسلة الزمنية رصد قيم ظاهرة من الظواهر التي يجري تدوينها في سلسلة تواريخ لفترات متعاقبة ومتتالية، سواء كانت أيام أو أشهر أو أعواما وتتمثل الغاية الجوهرية من دراستها في تقصي التغيرات وتحولات التي تكون قد طرأت على هذه الظاهرة طوال مدة من الزمن واستقصاء أسبابها ونتائجها، وذلك لتنبؤ بقيمتها الأتية بالاستناد إلى مبدأ إسقاط وقائع الماضي على المستقبل. (العابدين و البشير، 2016، صفحة 2)

تواجه معظم السلاسل الزمنية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي إشكالية عدم الاستقرار والمتمثلة في احتوائها على جذر الوحدة، الذي يؤدي إلى جعل المتوسط والتباين للمتغير غير ثابتين عبر الزمن المر الذي يتسبب في ظهور ارتباط زائف، وعراقيل في عملية التحليل والبرهنة القياسية نتيجة صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية. ويقصد بثبات السلاسل الزمنية عدم وجود وغياب الاتجاه العام، صعودا وهبوطا في المسار الزمني لسلسلة، بجانب انعدام التذبذبات الموسمية أي أن سماتها الإحصائية لا تتغير بمرور الوقت، مما يجعل البيانات تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت ومستقل عبر الزمن ولهذا يستوجب التأكد من استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير داخل النموذج، ونقول على أن السلسلة الزمنية أنها مستقرة يجب أن تمتلك الخصائص التالية: (حشمان، 2010)

- ثبات متوسط قيم السلسلة عبر الزمن $(Y_t) = u$
- ثبات التباين عبر الزمن $\text{var}(Y_t) = (u - Y_t)^2 = \sigma^2$
- امتلاك السلسلة ارتباط مشترك (cov) يستند على الازاحة (K) فحسب (أي ثبات التباين).

حيث أن: u : الوسط الحسابي، σ^2 : التباين، Y_t : معدل التباين المشترك (التغاير)

وبناء على ما سبق، يتبادر السؤال حول كيفية التفرقة والتمييز بين السلاسل الزمنية المستقرة والغير المستقرة وطرق الكشف عن استقراريتها، ولمعالجة هذا الأمر يستعان باختبارات جذر الوحدة منها:

أولاً: اختبار ديكي فولر البسيط (DF)

ظهر هذا الأسلوب سنة 1979، حيث يسمح هذا الاختبار بفحص الاستقرار في السلاسل الزمنية، وذلك عبر تمييز طبيعة المسار العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية. (شيخي، 2011، صفحة 207) في ظل غياب ارتباط ذاتي، يستوجب إجراء هذا الفحص تطبيق نموذج انحدار ذاتي لكل متغير زمني بالاعتماد على الصيغ الرياضية التالية:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

$$(1) \Delta Y_t = \omega Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots \text{(نموذج بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام)}$$

$$(2) \Delta Y_t = \omega Y_{t-1} + C + u_t \dots \dots \dots \text{(نموذج يشمل حد ثابت ومن دون اتجاه عام)}$$

$$(3) \Delta Y_t = \omega Y_{t-1} + C + bt + u_t \dots \dots \dots \text{(نموذج يشمل حد ثابت واتجاه عام)}$$

حيث: $\omega = \phi - 1$

ينطوي هذا الاختبار على فرضية العدم القائلة بأن المعلمة تساوي الصفر ($H_0: \omega = 0$) مما يعني أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة وهي غير مستقرة، بالمقابل تشير الفرضية البديلة ($H_1: \omega \neq 0$) إلى خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وبالتالي فإن المتغير محل الدراسة يكون مستقراً، ويتم قبول الفرضية البديلة (أي استقرار السلسلة) عندما تتخطى القيمة t المحسوبة نظيرتها من القيمة الحرجة المستخرجة من الجداول الإحصائية. (راهي و غالي، 2016، الصفحات 224-225)

ثانياً: اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

في النموذج السابق (اختبار ديكي فولر البسيط) يفترض أن حد الخطأ عبارة عن صدمات عشوائية مستقلة لكن في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، يتم اللجوء إلى اختبار ديكي فولر المطور

(Augmented Dickey-Fuller) الذي طور عام 1981. ويرتكز هذا الاختبار على فحص فرضية العدم، ويتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية عبر ثلاث نماذج قياسية:

$$\Delta Y_t = \omega Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta y_{t-j+1} + u_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \omega Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta y_{t-j+1} + C + u_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \omega Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta y_{t-j+1} + bt + C + u_t \dots \dots \dots (6)$$

يمكن تعيين رتبة P وفق مقياس AKaike أو مقياس Schwarz.

إن مقياس ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق المبطة زمنياً ∇Y_{t-j+1} ، حيث: $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، إلخ، ويجري إدخال جملة من الفروق المتأخرة زمنياً إلى غاية زوال مشكلة الارتباط الذاتي، (شخي، 2011، صفحة 210) حيث يتم فحص إستقرارية السلاسل الزمنية عبر فرضية العدم (H_0) التي تنص على وجود جذر الوحدة مما يشير أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، والفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى غياب جذر الوحدة مما يدل على أن السلسلة الزمنية

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

ساكنة(مستقرة)، وتُقارن القيم المحسوبة التقديرية بالقيم الحرجة الوارد في الجدول ديكي فولر، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نقوم بنفي الفرضية الصفرية و تأييد الفرضية البديلة وهو ما يثبت سكون السلسلة(استقرارها). (بن هاني، 2014)

ثالثاً: اختبار فيليبس_بيرون (PP)

اقترحه فيليبس_بيرون سنة 1988، فهو من الأساليب الإحصائية الأساسية للتحقق من سكون واستقرارية السلسلة الزمنية، حيث يعتمد هذا الاختبار على تطبيق تصحيح غير معلمي ((Non Parametric correction على الفرق الأول لسلسلة، ويتميز بقدرته على معالجة البيانات الإحصائية، حتى في حالة وجود وسط حسابي غير صفري أو اتجاه عام خطي. (برجي، 2021، صفحة 201) يعتمد على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF و DF)، وتتلخص مراحل تطبيقه وفق 4 خطوات:

- تقدير النماذج الثلاثة التقليدية لاختبار ديكي فولر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) مع حساب الإحصاءات المقابلة لكل نموذج؛
- تقدير التباين في الأجل القصير: $\sigma^2 = \frac{1}{T} + \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2$ حيث يعبر (ε) عن البواقي المقدرة لسلسلة؛
- تقدير المعامل المعدل S_1^2 ، الذي يمثل التباين في الأجل الطويل، ويستخرج بناءً على التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} + \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{i=1}^1 \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=l+i}^T \varepsilon_t \varepsilon_{t-i}$$

- ولغرض تقدير هذا التباين بدقة، يستلزم الأمر تحديد عدد فترات الابطاء (L) عبر طريقة (Newey west)، والتي تحسب استناداً إلى الحجم الكلي للمشاهدات (T) وفق المعادلة:

$$l \approx 4 \left(\frac{T}{100} \right)^{2/9}$$

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون وفق الصيغة التالية: $t_{\hat{\theta}}^* = \sqrt{k} \cdot \frac{(\hat{\theta}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{k}}$ مع $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية asymptotic عندما تكون ($\hat{\varepsilon}_t$) تشويش ابيض، وهذه الإحصائية يتم مقارنتها مع القيمة الحرجة لجدول ماك كلينون. (شيخي، 2011، صفحة 212)

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المطلب الثاني: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL

يصنف نموذج ARDL كأحد الأساليب القياسية الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدراسات التطبيقية، ونظراً لاعتماده كأداة تحليلية أساسية في دراستنا الحالية، سيتم استعراض إطاره النظري على النحو الآتي:

أولاً: تعريف نموذج ARDL

تم تقديم منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (Autoregressive Distributed Model Lag) من قبل الباحثان (pesaram2001) (slin 1995) ودمج هذا النموذج بين نماذج الانحدار العادية ونماذج الابطاء الموزع، ويعرف على أنه نموذج انحدار يحتوي على القيم الماضية (المتباطنة) للمتغير التابع، إلى جانب القيم الحالية والماضية للمتغيرات المستقلة. فإذا كان لدينا متغير تابع y وعدة متغيرات مستقلة x_i تكون الصيغة الرياضية للنموذج كالتالي:

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \lambda_i y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=1}^q \beta_{ji} x_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: P : عدد الفترات الزمنية الماضية للمتغير التابع، q : عدد الفترات الزمنية الماضية للمتغيرات المستقلة، K : إجمالي عدد المتغيرات المستقلة، ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ويتسم هذا النموذج بعدة خصائص إيجابية، فإلى جانب اشتراطه عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، بالإضافة إلى امتلاكه القدرة على الكشف عن علاقة تكامل مشترك (أي علاقة توازنه طويلة الاجل) بين المتغيرات التابع والمتغيرات المستقلة. كما يساهم في تحديد حجم وتأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع.

علاوة على ذلك، يتيح النموذج تحديد العلاقة في المدى القصير عبر تقدير (نموذج تصحيح الخطأ)، والذي يتضمن حد تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة عودة النموذج لوضعه التوازني عقب تعرضه لأي صدمة في النموذج. (بسيوني و عوض، 2022، الصفحات 826-827)

ثانياً: اختبار التكامل المشترك

للكشف عن التكامل المشترك والتحقق من وجود علاقة توازنه في الاجل الطويل يستخدم اختبار الحدود (Bound test)، الذي يحدد سقفين للقيم الحرجة (حد أدنى وحد أقصى) لاختبار (F-Statistic)، ويرتكز هذا الاختبار على فرضية العدم (H_0) التي تفترض غياب أي علاقة توازنه طويلة المدى بين

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المتغيرات، وفي حالة تجاوزت قيمة (F) المحسوبة الحدود الحرجة العليا، يتم استبعاد فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تثبت وجود تكامل مشترك. وبناء على ما تقدم فإن نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة الاستقرار للمتغيرات المدروسة بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{2i} \Delta x_{p_{t-1}} + \sum_{i=0}^n \alpha_{3i} \Delta + \dots + \sum_{i=0}^n \alpha_{ki} \Delta x_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \dots + \beta_k x_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث: Δ : الفرق الاول لقيم المتغير، α_0 : الحد، الثابت، n : عدد مدة الابطاء الزمني المثلى، ε_t : الخطأ العشوائي، t : الزمن، $\alpha_{1i} \alpha_{2i} \alpha_{3i} \alpha_{ki}$: المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية، $\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_k$: معاملات طويلة الأجل.

وفق المعادلة أعلاه فإذا كان يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تبعا لاختبار الحدود، سوف نقدر العلاقة قصيرة الأجل، من خلال الصيغة التالية والمتضمنة لحد تصحيح الخطأ.

$$\Delta y_t = \alpha_0 \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{2i} \Delta x_{p_{t-1}} + \sum_{i=0}^n \alpha_{3i} \Delta + \dots + \sum_{i=0}^n \alpha_{ki} \Delta x_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \dots + \beta_k x_{kt-1} + yECT + \varepsilon_t$$

إذ يمثل (ECT) حد تصحيح الخطأ المدرج في النموذج، بينما تعبر (Y) عن نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في المدة T. (بن موسى، 2023، الصفحات 56-57)

ثالثا: اختبارات الاستقرار الهيكلية لنموذج ومدى صلاحيته

لضمان صلاحية النموذج وجودته مع الاعتماد على حزمة من الاختبارات المتمثلة فيما يلي:

1. اختبار الاستقرار الهيكلية: بعد اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج خطوة بالغة الأهمية نظرا لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية تكون عرضة لتغيرات الهيكلية المفاجئة نتيجة الصدمات الاقتصادية والسياسية. لذلك من الضروري التحقق من استقرار المعاملات في الأجلين القصير والطويل وذلك من خلال اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي للمربعات (CUSUMSQ) المقترحين من قبل (Brownetal1975)، فإذا تجاوز خط المجموع التراكمي خطوط الحدود الحرجة عند مستوى 5% فإن ذلك يعد دليل على عدم استقرار معاملات الانحدار، أما إذا ظلت خطوط هذه الاختبارات داخل الحدود الحرجة لمستوى المعنوية 5% فإن الفرضية الصفرية التي تقيد بأن جميع معاملات الانحدار مستقرة ولا تعاني من انكسار هيكلية في المجموع التراكمي خلال فترة الدراسة، لا يمكن رفضها. (Alabdulrazag & Alrajhi, 2016, p. 1460)

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

2. Ramsey RESET: Regression Error Specification Test): يركز اختبار رمسي، المعروف أيضا باسم اختبار RESET اختصار ل Regression Error Specification Test، على مدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر، مثل كشف:

- وجود علاقة دالية غير مناسبة (على سبيل المثال: الحاجة للتحويل إلى اللوغاريتمات، أو الدوال العكسية.....) بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة؛
- حذف متغير مفسر ذي صلة من النموذج؛
- وجود ارتباط بين المتغير المفسر وحد الخطأ (الاضطراب).

بدلاً من تقدير مواصفات بديلة (على سبيل المثال، خطية أو غير خطية)، يركز هذا الاختبار على فحص المعنوية الإحصائية لمعامل واحد أو أكثر في معادلة وسيطة (مساعدة)، والتي تتضمن السلسلة التقديرية للمتغير التابع مرفوعة إلى القوى 2، 3، 4.... ويتم إجراء اختبار RESET عبر ثلاث خطوات متتالية:

- تقدير النموذج الأولي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO/OLS) وحساب السلسلة المعدلة (المقدرة):

$$\hat{y}_T = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 x_1 + \hat{a}_2 x_2 + \dots + \hat{a}_k x_k$$

- تقدير المعادلة الوسيطة (المساعدة) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO/OLS):

$$y_t = b_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + \dots + b_k x_k + \phi_2 \hat{y}_t^2 + \phi_3 \hat{y}_t^3 + \dots + \phi_h \hat{y}_t^h + \mu_t$$

- اختبار الفرضية الصفرية $H_0: \phi_2 = \phi_3 = \dots \phi_h$ باستخدام اختبار "فيشر" (Fisher) الكلاسيكي الخاص باختبار معنوية مجموعة فرعية من المعاملات (أو إذا كانت $h = 2$ ، باستخدام اختبار "ستيودنت" الخاص بالمعامل الوحيد).

إذا تم قبول الفرضية الصفرية H_0 فإذا ذلك يعني أن النموذج خطي بشكل صحيح، ولا توجد مشكلة في تحديد وتوصيف النموذج Specification. (Bourbonnais, 2015, p. 86)

المطلب الثالث: اختبارات التشخيص

لضمان دقة النموذج المقدر وخلوه من مشاكل القياس، يتم إجراء حزمة من اختبارات التشخيص المتمثلة في التالي:

أولاً: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يعتبر مشكل الارتباط الذاتي أحد المشاكل القياسية حيث ينشأ بين الأخطاء العشوائية عندما ترتبط البواقي العشوائية فيما بينها، مما يعني أن قيمة المتغير العشوائي u_t في الفترة الزمنية t ترتبط بقيمة السابقة u_{t-1} أو بقيمة اللاحقة u_{t+1} وأن هذا الارتباط يحدث نتيجة العلاقات الاقتصادية بين الظاهرة محل الدراسة. إذ لا يوجد ظاهرة اقتصادية إلا ولها صلة بالظاهرة السابقة. فقد يمتد أثرها على مدار الأعوام. كما أن هذه الظاهرة تؤثر في التطورات اللاحقة أو المستقبلية لكونها امتداداً لها.

على سبيل المثال، لا يمكن التنبؤ بالأسعار الحالية ما لم تكن هناك تأثيرات سابقة للأسعار في الفترة الماضية. وحتى التقديرات المستقبلية هي نتائج الحاضر والماضي، ومن هنا تحدث الارتباطات الذاتية.

وهذا الأمر يخل بأحد الفروض الأساسية المتعلقة بالمتغير العشوائي، والذي يقضي بأن $Cov(U_t, U_{t-s}) \neq 0$ أي أن التباين المشترك بين المتغيرات العشوائية يجب أن ينعدم (يساوي صفراً)، أن بيانات السلاسل الزمنية هي الأكثر عرضة لظهور هذه الإشكالية، في حين أن البيانات المقطعية (العرضية) تعد الأقل تأثراً بها. (العذاري و داود، 2010، صفحة 99)

ومن بين اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي الأخطاء اختبار Durbin-Watson واختبار Godfrey-Breuch التي تنص على الفرضيات التالية:

H_0 : عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي.

H_1 : وجود مشكل الارتباط الذاتي.

ثانياً: اختبار عدم ثبات التباين الأخطاء

يطلق عليه Meteroscedasticity ويقصد بعدم تجانس التباين أو تباين الأخطاء الحالة التي لا يكون فيها التباين حد الخطأ ثابت عند مختلف قيم المتغيرات المستقل، أي أن:

$E(x_i u_i) \neq 0$ وعليه فإن $\sigma^2 \neq E(u_i^2)$ ويعد هذا مخالف للفرضية الثالثة الخاصة بنموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). (عطوة، 2002، الصفحات 150-151)

وقد تعددت الاختبارات المستخدمة للكشف عنها، ومن أبرزها اختبار ARCH-LM الذي يستعمل في نمذجة المتغيرات المالية، ويعتمد على مضاعف لاغرانج (LM)، ويتم تطبيقه وفق الخطوات التالية:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

➤ تقدير النموذج العام: $Y = X\beta + \varepsilon$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مربعات البوقي $\hat{\varepsilon}_t^2$.

➤ بعد ذلك يتم تقدير المعادلة الآتية: $\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$ مع احتساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، حيث تمثل q عدد فترات الابطاء المعتمدة. أما فرضية العدم H_0 المراد اختبارها فهي: $\theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_q = 0$

➤ تحسب إحصائية مضاعف لاگرانج وفق الصيغة: $LM = (n-q) \cdot R^2$ والتي تتبع توزيع كاي مربع: $\chi^2(q)$ بدرجة حرية تساوي q فإذا كانت القيمة المحسوبة $R^2(n-q)$ أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع $\chi^2(q)$ عند مستوى معنوية، فإنه يتم رفض فرضية العدم، أي أن واحدا على الأقل من معاملات معادلة ARCH، يختلف معنويا عن الصفر، مما يدل على أن التباين الشرطي للإخطاء غير متجانس. (شيخي، 2011، صفحة 116)

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي

يستخدم اختبار Jarque Berra للتحقق من مدى اعتدالية توزيع حدود الخطاء العشوائي (البواقى) ولضمان كفاءة وصلاحيّة الاختبارات المعلمية، حيث يستند هذا الاختبار إلى قياس درجة الانحراف عن خصائص التوزيع الطبيعي المعياري من خلال حساب العزوم الإحصائية للبواقى عبر مؤشري الالتواء Skewness والتفرطح Kurtosis. (Pesaran, 2015, p. 73) وذلك عبر الفرضية الصفرية (H_0) التي تفيد بأن البواقى تتبع توزيعا طبيعيا، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنفي، ذلك حيث إذا كانت القيمة الاحتمالية المرافقة الاختبار أكبر من مستوى معنوية 5%، فيتم قبول الفرضية الصفرية مما يؤكد سلامة النموذج واعتدالية بواقيه، بينما تدل القيم الأقل من ذلك على رفض فرضية الاعتدالية والوقوع في مشكلة اختلال التوزيع.

من خلال هذا المبحث تم التوصل إلى أن اختيار المنهجية القياسية المناسبة للدراسة يعد من المتطلبات الأساسية لضمان دقة التحليل وموضوعية النتائج، حيث يتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات التي تسبق عملية التقدير القياسي، بدءا بالتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ثم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة، وصولا للاختبارات التشخيصية اللازمة للتحقق من صلاحية النموذج. ويظهر أن الالتزام بهذه الخطوات المنهجية يوفر أساسا لتقدير النموذج وتفسير نتائجه بصورة أكثر دقة وموثوقية.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الثالث: التقدير القياسي وتحليل النتائج

يهدف هذا المبحث إلى التقدير القياسي وتحليل النتائج المتواصل إليها بالاعتماد على الأدوات والأساليب القياسية، باعتبارها خطوة أساسية لاختبار الفرضيات، وذلك للإجابة على إشكالية الدراسة، بما يسمح بفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتفسيرها اقتصاديا وقياسيا وإحصائيا.

المطلب الأول: بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

يتطلب بناء نموذج (ARDL) تتبع مجموعة من الخطوات، التي تبدأ من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وصولاً إلى نتائج اختبار الحدود، وذلك للوصول إلى صياغة دقيقة للنموذج.

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يمكن تلخيصها في الجدول والشكل التاليين:

الجدول 11: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

cfpi	COV19	Oil	gexp	Exr	Gdp	U	M2	inf	
5,4187	0,08823	52.103	95.074	76.726	164091,1	17,886	58.667	8.6026	المتوسط
4,2425	0,00000	48.208	95.394	73.831	172446.5	13,923	60.213	4.8215	الوسيط
13,007	1,00000	111.96	112.78	141.99	193421,1	31.840	84.871	13.669	القيمة العظمى
1,9028	0,00000	12.716	74.387	8.9575	129856,5	9,8200	33.005	0.3391	القيمة الدنيا
3,0425	0,28790	32.332	10.221	33.894	21845,26	7,5200	13.222	8.8985	الانحراف المعياري
0,8790	2,90346	0.4712	-0.254	0.0696	-0,20637	0,4419	-0.195	1.5368	الالتواء
2,6900	9,43010	1.9080	2.3063	2.6242	1.451240	1,5416	2.2534	4.0079	الانحراف المعياري
4,5147	106,344	2.9477	1.0476	0.2274	3,63944	4,1199	1.0062	14.823	اختبار جاك-بير
0,1046	0,00000	0.2290	0.5922	0.8924	0,162071	0,1274	0.6046	0.0060	الاحتمالية
184,23	3,00000	1771.5	3232.5	2608.7	5579097	608,14	1994.7	292.48	المجموع
34	34	34	34	34	34	34	34	34	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

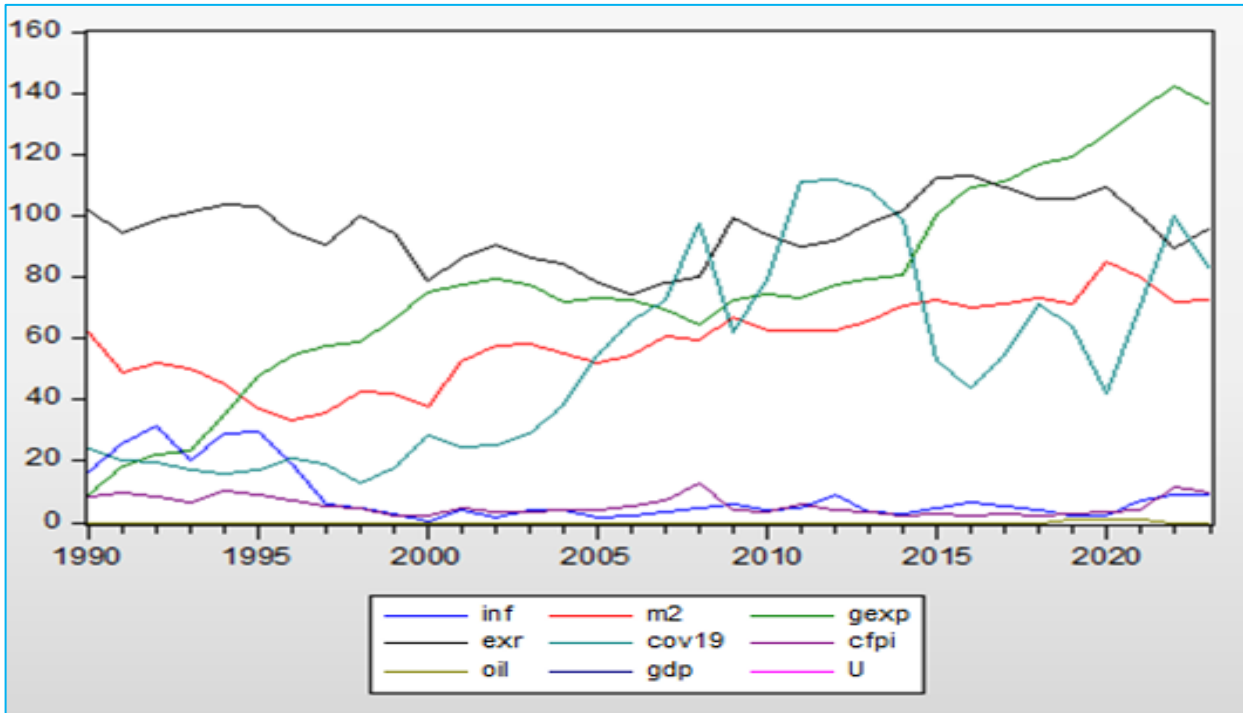
يستعرض الجدول أعلاه نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة القائمة على (34) مشاهدة، حيث يتضح أنه يوجد تفاوت بين مقاييس النزعة المركزية والتشتت (الانحراف المعياري)، مما يعكس تباينا

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

في خصائص السلاسل الزمنية. بينما يؤكد اختبار (Jarque-Bera) خضوع هذه السلاسل للتوزيع الطبيعي نظرا لتجاوز قيمها الاحتمالية مستوى المعنوية (5%). وفي المقابل، سجلت سلسلة التضخم (INF) انحرافا عن التوزيع الطبيعي بقيم احتمالية (0.0060)، نظرا لطبيعة الصدمات الهيكلية المرتبطة بالتقلبات الحادة في معدلات التضخم. وبشكل عام، تعكس هذه النتائج صلاحية البيانات للنمذجة القياسية.

وللتحقق من هذه الخصائص الإحصائية يأتي الشكل أدناه الذي يعكس التمثيل البياني لمسار وسلوك السلاسل الزمنية محل الدراسة، مما يعطي انطباعا أوليا حول طبيعة استقراريتها.

الشكل 13: التمثيل البياني لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يبرز الشكل أن كل السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها الأولى، وذلك راجع لاحتوائها على مركبة الاتجاه العام، وهو مؤشر أولي يوجب التحقق منه لاحقا عبر إجراء اختبارات جذور الوحدة.

ثانيا: دراسة استقرار السلاسل الزمنية

تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا لتحديد النموذج القياسي الأنسب لدراسة التضخم والمتغيرات الداخلية والخارجية، ولتحقيق من ذلك يتم الاعتماد على اختبارين من اختبارات جذر الوحدة، وهما ديكي فولر المطور (ADF) وفليبس بيرون (PP) للمفاضلة بين فرضية العدم (سلاسل غير مستقرة) والفرضية البديلة (سلاسل مستقرة).

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

وبناء على هذه النتائج، سيتم استخدام نموذج ARDL إذا كانت المتغيرات ذات استقرار مختلط، أي أن بعضها مستقر عند المستوى $I(0)$ والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول $I(1)$ ، وهو الشرط الجوهري لتطبيق هذا النموذج، وسيتم توضيح ذلك من خلال الجدولين التاليين:

جدول 12: اختبارات جذور الوحدة عند المستوي

اختبار فيليبس بيرون PP			اختبار ديكي فولر المطور ADF			المتغيرات
دون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	دون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	
-1,4268 (0,1404)	-1,7115 (0,7235)	-1,6779 (0,4328)	-1,4134 (0,1438)	-1,6775 (0,7386)	-1,7019 (0,4210)	INF
0,1428 (0,7208)	-4,5250 (0,0053)	-1,0159 (0,7360)	0,0896 (0,7043)	-3,8932 (0,0237)	-1,0159 (0,7360)	M2
-0,3341 (0,5572)	-2,1723 (0,4886)	-2,1170 (0,2396)	0,3415 (0,5544)	-2,1790 (0,4850)	-2,0465 (0,2666)	GEXP
0,9640 (0,9074)	-2,1267 (0,5127)	-0,6348 (0,8492)	-1,4629 (0,9615)	-1,6786 (0,7381)	-0,3426 (0,9077)	GDP
-0,8671 (0,3328)	-2,0147 (0,5721)	-0,8885 (0,7793)	-0,9101 (0,3147)	-1,7379 (0,7114)	-0,6288 (0,8507)	U
-0,0723 (0,6513)	-2,2324 (0,4571)	-1,4095 (0,5657)	-0,2480 (0,5892)	-2,2324 (0,4571)	-1,4763 (0,5329)	OIL
-2,2705 (0,9932)	-1,8374 (0,6635)	-1,0371 (0,7282)	-2,9632 (0,9988)	-4,3743 (0,0096)	-1,0295 (0,7310)	EXR
-1,1082 (0,2375)	-2,3715 (0,3866)	-2,5792 (0,1073)	-1,1082 (0,4375)	-2,4592 (0,3448)	-2,6584 (0,0920)	CFPI

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

من خلال الجدول يتبين ان القيم الاحتمالية (Prop) لإحصائية اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار (PP) لجميع السلاسل المدروسة أكبر من مستوى معنوية 5% (0.05) عند مستوى معنوية (At Lovel). وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تؤكد وجود جذر وحدة، مما يعني أن جميع هذه السلاسل غير مستقرة في مستوياتها. وهو ما يستوجب إجراء الاختبار عند الفرق الأول كما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

الجدول 13: اختبارات جذور الوحدة عند الفرق الأول

اختبار فيليبس بيرون PP			اختبار ديكي فولر المطور ADF			المتغيرات
دون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	دون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	
-5,7530 (0,0000)	-5,8673 (0,0002)	-5,7180 (0,0000)	-5,7530 (0,0000)	-5,8673 (0,0002)	-5,7180 (0,0000)	d(INF)
-6,0475 (0,0000)	-4,4338 (0,0070)	-6,0381 (0,0000)	-6,0475 (0,0000)	-4,4338 (0,0070)	-6,0381 (0,0000)	d(M2)
-5,6596 (0,0000)	-5,4644 (0,0005)	-5,5575 (0,0001)	-5,6596 (0,0000)	-5,4644 (0,0005)	-5,5575 (0,0001)	d(GEXP)
-3,5877 (0,0008)	-3,7238 (0,0351)	-3,7881 (0,0072)	-3,5877 (0,0008)	-3,7238 (0,0351)	-3,7881 (0,0072)	d(GDP)
-4,1698 (0,0001)	-4,1127 (0,0146)	-4,1582 (0,0028)	-4,1698 (0,0001)	-4,1127 (0,0146)	-4,1582 (0,0028)	d(U)
-5,2436 (0,0000)	-5,1012 (0,0014)	-5,2240 (0,0002)	-5,2436 (0,0000)	-5,1012 (0,0014)	-5,2240 (0,0002)	d(OIL)
-3,2659 (0,0019)	-3,8842 (0,0246)	-3,9505 (0,0043)	-3,2659 (0,0019)	-3,8842 (0,0246)	-3,9505 (0,0048)	d(EXR)
-6,8471 (0,0000)	-6,9407 (0,0000)	-6,7329 (0,0000)	-6,8471 (0,0000)	-6,9407 (0,0000)	-6,7329 (0,0000)	d(CFPI)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

من خلال الجدول 13 وبعد إدخال الفرق الأولى على السلاسل الزمنية يتبين أن جميع المتغيرات محل الدراسة قد أصبحت مستقرة، حيث تظهر نتائج اختبار ديكي فولر المطور وفليبس بيرون أن جميع القيم الاحتمالية لإحصائية t-statistic لكل السلاسل في النماذج الثلاث أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا يستوجب رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة أي أن السلاسل غير مستقرة) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهذا ما يمكننا من استخدام نموذج (ARDL) والانتقال إلى اختبارات التكامل المشترك.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

ثالثاً: تحديد فترة الإبطاء المثلى

قبل البدء بتقديم نموذج (ARDL)، لابد أولاً من تحديد فترة الإبطاء المثلى، وهي خطوة أساسية حيث يتم استخدام عدة معايير إحصائية أشهرها AIC وذلك لاختبار أفضل عدد من الفترات الزمنية الماضية والتي تضمن نتائج دقيقة، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول والشكل التاليين:

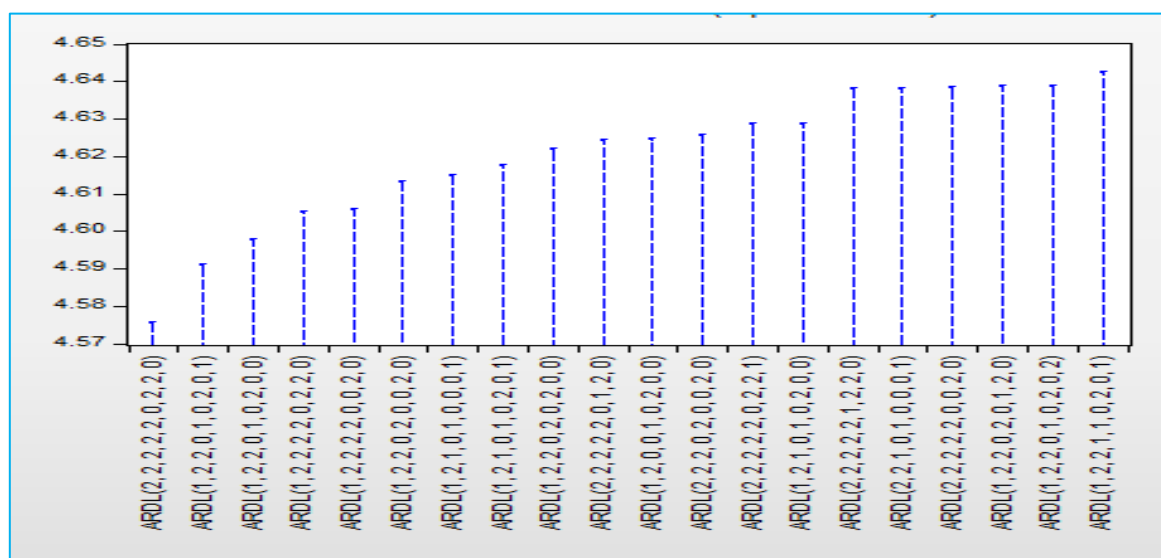
جدول 14: نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL

رقم النموذج	معياري LgoL	معياري AIC	معياري BIC	معياري HQ	الإبطاءات
57	-50,2102	4,5756	5,6291	4,9248	ARDL(2,2,2,2,2,0,2,2,0)
7190	-55,4542	4,5908	5,4153	4,8641	ARDL(1,2,2,0,1,0,2,0,1)
7191	-56,5622	4,5976	5,3763	4,8557	ARDL(1,2,2,0,1,0,2,0,0)
6618	-51,6826	4,6051	5,6128	4,9391	ARDL(1,2,2,2,2,0,2,2,0)
6636	-53,6950	4,6059	5,5220	4,9095	ARDL(1,2,2,2,2,0,0,2,0)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05)

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL)، حيث يتم اختيار النموذج الذي يحقق أقل قيم لجميع المعايير المستخدمة، وبناء على معيار AIC، تبين أن النموذج هو ARDL(2,2,2,2,2,0,2,2,0) الأمثل لدراسة لكونه سجل أدنى قيمة للمعايير وهذا ما أكدته الشكل التالي:

الشكل 14: نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة (ARDL)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يبين الشكل أعلاه أن النموذج الذي تم اختياره هو من الرتبة ARDL(2,2,2,2,2,0,2,2,0) وذلك حسب أقل قيمة لمعيار AIC.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

رابعاً: نتائج اختبار الحدود Bounds test

يتم من خلال هذا الاختبار الكشف عن علاقة التكامل المشترك، لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يستعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول 15: نتائج اختبار Bounds test

الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	مستوى معنوية	قيمة إحصائية F
2,62	3,77	1%	6,502756
2,33	3,42	2.5%	
2,11	3,15	5%	
1,85	2,85	10%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

يتضح من خلال اختبار الحدود F-Bounds test الموضحة في الجدول أعلاه، أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F-statistic) بلغت حوالي 6,502756 وهي قيمة تفوق جميع القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1% للحد الأعلى I(1)، حيث بلغت أقصى قيمة حرجة للحد الأعلى 3,77 عند مستوى معنوية 1%. وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك في المستويات، ويتم قبول الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يبرهن على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يتطلب تطبيق وتقدير هذا النموذج المرور بمرحلتين أساسيتين هما:

أولاً: تقدير النموذج قصير الأجل ECM

تتجلى أهمية تقدير معلمات الأجل القصير في تحديد أثر الصدمات المؤقتة بين متغيرات الدراسة، وقياس سرعة تصحيح الاختلالات والعودة إلى التوازن وهو ما تعكسه النتائج التالية:

1. نتائج تقدير المعلمات: يوضحها الجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

الجدول 16: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

القيمة الاحتمالية	إحصائية t	الانحراف المعياري	المعلمات	المتغيرات	
0,0000	-11,40417	0,081540	-0,929899	COINTEQ*	
0,0134	3,067235	0,075947	0,232948	D(INF(-1))	معلومات الأجل القصير
0,0112	3,181730	0,087457	0,278264	D(M2)	
0,0003	-5,768673	0,078010	-0,450012	D(M2(-1))	
0,5147	-0,67828	0,063207	-0,042927	D(EXR)	
0,0004	5,554987	0,084996	0,472150	D(EXR(-1))	
0,6954	8,404282	0,083408	0,033720	D(GEXP)	
0,0027	4,098501	0,099429	0,407508	D(GEXP(-1))	
0,0000	-9,545234	0,000113	-8,001082	D(GDP)	
0,0005	5,329463	9,52E-05	0,000508	D(GDP(-1))	
0,0000	8,322176	0,149626	1,245215	D(CFPI)	
0,0271	2,636471	0,158991	0,4191176	D(CFPI(-1))	
0,0191	-2,848108	0,035334	0,100636	D(OIL)	
0,0002	6,059812	0,046953	0,284526	D(OIL(-1))	
R ² =0.980620		F=20,699 Prop (0.0000)		كفاءة النموذج	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الملاحق رقم (07-08)

يمثل الجدول أعلاه تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ، حيث يتضح من خلال النتائج أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي حيث بلغت قيمته -0,929888 وهو ما يثبت وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ومنه يعني إمكانية تفسير 92,98% من الصدمات وتصحيح أخطاء الأجل القصير للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، مما يعني أن اختلال التوازن بين العلاقة في الأجل القصير يتم تصحيحها واستعادة التوازن قبل سنة و 27 يوم.

$$1 \text{ سنة} + 27 \text{ يوم} = 1 + 0,9 * 30 = 1,27 \text{ سنة} = 12,9 \text{ شهر} = 12 * 1,075 = 12,9 \text{ سنة} = \frac{1}{0,929899}$$

كما تبين نتائج الجدول وجود علاقة طردية ومعنوية بين معدل التضخم والكتلة النقدية في الأجل القصير، فزيادة الكتلة النقدية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم ب 0,2782، حيث أن التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة السيولة ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

بينما تشير النتائج إلى أثر سلبي وغير معنوي لسعر الصرف على التضخم في الاجل القصير، فزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع التضخم ب 0,0429 وحدة، وهو ما يمكن تفسيره بأن تحسن قيمة العملة المحلية يساهم في الحد من الضغوط التضخمية.

ويتضح أيضا وجود أثر إيجابي وغير معنوي للإنفاق العام على التضخم، حيث عند زيادة الإنفاق العام بوحدة واحد يزداد التضخم ب 0,033 وحدة، وهذا راجع إلى أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما ينعكس على ارتفاع الأسعار.

ويوجد أثر سلبي ومعنوي بين النمو الاقتصادي والتضخم، حيث عند زيادة النمو الاقتصادي بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع التضخم ب 8,001 وحدة، وذلك راجع إلى تحسن الناتج الحقيقي وزيادة العرض الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تراجع معدلات التضخم.

كما تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لتضخم المستورد على التضخم في الاجل القصير، فزيادة التضخم المستورد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم ب 1,245215 وحدة، ويرجع ذلك إلى انتقال أثر ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة إلى الاقتصاد المحلي.

وتشير أيضا وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والتضخم حيث عند زيادة أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم ب 0,1006 وحدة. ويعود ذلك إلى تأثير أسعار النفط على تكاليف الإنتاج والنقل والطاقة وبالتالي زيادة التضخم.

2. اختبار كفاءة النموذج المقدر: من خلال الجدول 14 يتوضح أن قيمة إحصائية فيشر والتي بلغت 20,699 وهي كبيرة، وهذا ما يؤكد القيمة الاحتمالية للإحصائية والتي قدرت ب 0,000 وهي أقل من جميع مستويات المعنوية وهذا يدل على المعنوية العالية لنموذج.

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 الذي بلغ 0,980 والذي يعني أن المتغير التابع والمتمثل في التضخم مفسر من قبل المتغيرات الداخلية والخارجية (المتغيرات المستقلة) بنسبة 98,06% والنسبة المتبقية راجعة لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

ثانيا: تقدير النموذج طويل الأجل

سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

الجدول 17: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية t	القيمة الاحتمالية
M2	0,523002	0,271303	1,927743	0,0317
EXR	-0,173943	0,050219	-3,463691	0,0071
GEXP	0,369191	0,214241	1,723255	0,1189
GDP	-0,000502	0,000260	-1,932658	0,0853
U	-0,735618	0,744831	-0,987631	0,3491
CFPI	0,296934	0,695532	0,426917	0,6795
OIL	0,063630	0,055070	-1,155427	0,2777
COV19	3,081423	3,737252	-0,824516	0,4310
C	51,62095	46,57872	1,108252	0,2965
$CE = INF - (0,5230 * M2 - 0,1739 * EXR + 0,3692 * GEXP - 0,0005 * GDP - 0,7356 * U + 0,2969 * CFPI + 0,0636 * OIL + 3,0814 * COV19 + 51,6209)$				

معلمات الأجل الطويل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الملحق رقم (09)

يمثل الجدول أعلاه نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل حيث يتبين أن النتائج المتحصل عليها تشير إلى وجود علاقة توزنية طويلة الأجل، أي جاءت متوافقة لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويتبين ذلك من خلال العلاقة الطردية والمعنوية بين التضخم والكتلة النقدية، فزيادة الكتلة النقدية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بـ 0,523002 وحدة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الكلاسيكية فزيادة الكتلة النقدية تصاحبها زيادة في معدلات التضخم، حيث أن التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة السيولة ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين النمو الاقتصادي والتضخم فعند زيادة النمو الاقتصادي بوحدة واحدة ينخفض التضخم بـ 0,000502 وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسن الناتج الحقيقي وزيادة العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي انخفاض الضغط على الأسعار أي تراجع معدلات التضخم.

وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين التضخم والبطالة، فزيادة البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع بـ 0,73 وحدة وهذا ما يتوافق مع منحنى فيليبس، الذي يوضح العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

كما تبين النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أسعار الصرف والتضخم، إذ أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار 0,1739 وحدة، وهو ما يمكن تفسيره بأن تحسن قيمة العملة المحلية يساهم في تخفيض تكلفة الواردات وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية.

أما بالنسبة للإنفاق العام، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة وغير معنوية بينه وبين التضخم، حيث إن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 0,3691 وحدة، ويرجع ذلك إلى أن التوسع في الإنفاق الحكومي يزيد من الطلب الكلي مما ينعكس على ارتفاع الأسعار.

أما بالنسبة للتضخم المستورد، فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية وغير معنوية بينه وبين التضخم المحلي، إذ أن زيادة التضخم المستورد بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 0,2969 وحدة، ويرجع ذلك إلى انتقال أثر ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة إلى الاقتصاد المحلي.

وبالنسبة لأسعار النفط، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وغير معنوية مع التضخم، حيث إن ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار 0,0636 وحدة، ويعود ذلك إلى تأثير أسعار النفط على تكاليف الإنتاج والنقل والطاقة.

كما بينت النتائج أن جائحة كوفيد 19 كان لها أثر موجب وغير معنوي على التضخم، حيث إن زيادة تأثير الجائحة بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 3,0814 وحدة، ويمكن تفسير ذلك بالاختلالات الاقتصادية وتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الإنتاج خلال فترة الجائحة.

المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية وتقييم النموذج

قصد التحقق من جودة وصلاحية النموذج القياسي المستخدم، وضمان خلوه من المشاكل القياسية ثم إخضاع النموذج لسلسلة من الاختبارات التشخيصية والتي تلخص نتائجها فيما يلي:

أولاً: اختبارات مشاكل القياس

للتأكد من صلاحية النموذج يتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الموضحة في الجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

جدول 18: اختبارات مشاكل القياس لنموذج

الاختبار	قيمة إحصائية	القيمة الاحتمالية
Heteroskedasticity Test ARCH	0,034324	0,8543
Breuch Godfrey LM Test	3,059556	0,1110
Jarque-Bera	1,562482	0,457838

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

1. اختبار الارتباط الذاتي للإخطاء: للتأكد من سلامة النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، تم الاعتماد على اختبار (Breuch Godfrey LM Test) الموضح في الجدول أعلاه، والذي يظهر أن القيمة الاحتمالية للاختبار قد بلغت 0,1110، وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويتم رفض الفرضية البديلة التي تدعي وجود المشكل، وعليه فإن النموذج خالي من مشكل الارتباط الذاتي.

2. اختبار عدم ثبات التباين: للتأكد من خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، تم الاعتماد على اختبار ARCH وذلك لضمان الحصول على تقديرات غير متحيزة. حيث يتضح من خلال الجدول 18 أن القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت 0,8543، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباينات الأخطاء، وعليه فإن النموذج خالي من مشكل عدم ثبات التباين.

3. اختبار التوزيع الطبيعي: بناء على الجدول أعلاه، تم إجراء اختبار (Jarque-Bera) للتأكد من فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، حيث تشير النتائج إلى أن القيمة الإحصائية للاختبار بلغت 0,457838، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%. وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية، وعليه فإن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

وعليه فإن النموذج المعتمد في الدراسة سليم من الناحية القياسية، لأنه خالي من مشاكل القياس وهذا ما يجعله يعكس الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة بشكل دقيق بعيدا عن التحيز.

ثانيا: الاختبارات البعدية للنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

تتمثل هذه الاختبارات في التالي:

1. اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي: للتأكد من مدى ملائمة الشكل الدالي المستخدم في صياغة النموذج المقدر، تم الاعتماد على الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

جدول 19: نتائج اختبار Ramsey RESET Test

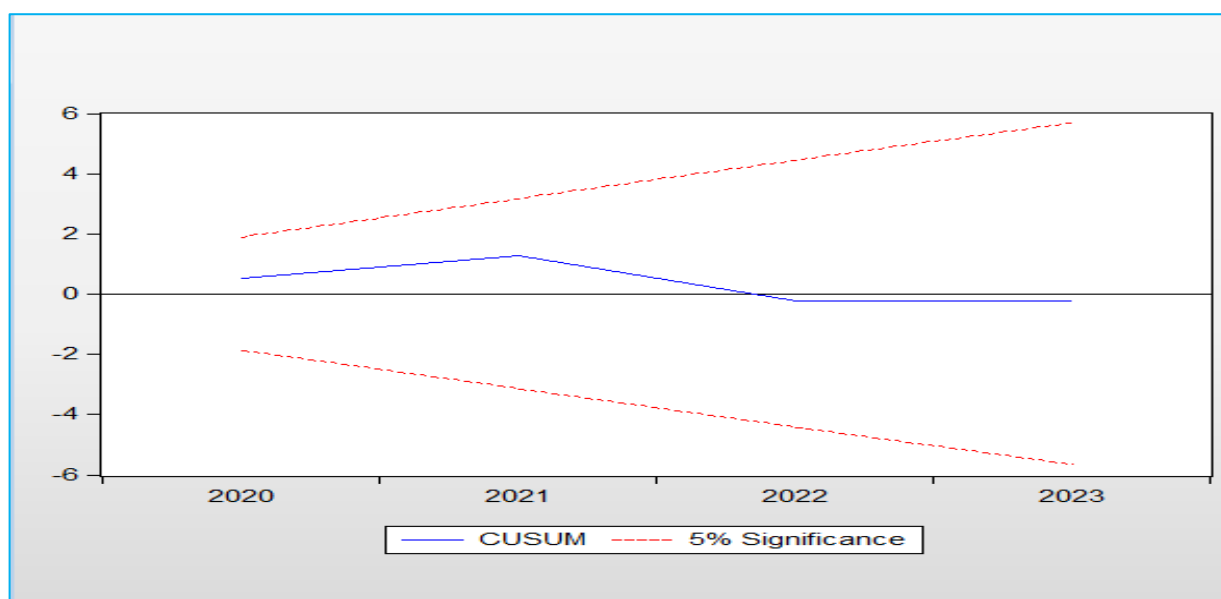
إحصائية فيشر F	القيمة الاحتمالية
0,479750	0,5081

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (10)

يتبين من نتائج الجدول 19 أن اختبار (Ramsey RESET Test) الخاص بفحص جودة ومدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي يشير الى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بلغت 0,5081، وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية، مما يؤكد على صلاحية وملائمة النموذج.

2. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج: من أجل التحقق من مدى ثبات واستقرار المعلمات لنموذج ARDL المقدر عبر الزمن، وعدم تعرضها لأي تغيرات هيكلية قد تؤثر على دقة التقدير. تم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل 15: نتائج اختبار CUSUM



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يوضح الشكل نتائج اختبار CUSUM والتي تبين أن التمثيل البياني للاختبار يقع بالكامل ضمن حدود الثقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% طيلة فترة الدراسة، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تفيد باستقرار النموذج هيكليا وصلاحية المعلمات المقدر في تفسير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

استنادا على ما تم تقديمه من الاختبارات التشخيصية والبعدية، يمكن الاستنتاج بأن النموذج المعتمد يتمتع بصلاحية عالية واستقرار إحصائي، نظرا لخلوه من مشاكل القياس وملائمته وصلاحية المعلومات المقدرة في تفسير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الدراسة.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج

بعد عرض مختلف النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية، سيتم في هذا المطلب مناقشة هذه النتائج بالاعتماد على التحليل القياسي والاقتصادي، بهدف تفسير طبيعة العلاقة بين التضخم والعوامل المؤثرة فيه، وإبراز مدى توافق النتائج المتوصل إليها مع النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة.

أولاً: مناقشة النتائج القياسية والإحصائية

أظهرت نتائج الدراسة القياسية، المعتمدة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، مجموعة من النتائج المهمة المتعلقة بطبيعة العلاقة بين التضخم والمتغيرات المفسرة له خلال فترة الدراسة. فقد بينت اختبارات الاستقرار أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وهو ما يؤكد ملائمة استخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل.

كما أثبت اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات المفسرة له، مما يدل على وجود ارتباط اقتصادي مستقر بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، ويعكس تأثير التضخم بعدة عوامل نقدية ومالية وخارجية بصورة مترابطة.

من الناحية الإحصائية، أظهرت النتائج أن النموذج يتمتع بدرجة جيدة من المصادقية الإحصائية، حيث أثبتت معظم المتغيرات معنوية إحصائية في تفسير سلوك التضخم، إضافة إلى القدرة التفسيرية المرتفعة، وهو ما يعكس كفاءة النموذج في تفسير التغيرات التي طرأت على معدل التضخم في الجزائر.

كما أكدت اختبارات الاستقرار الهيكلي وصلاحية النموذج، لاسيما اختبار CUSUM واختبار Ramsey Reset، استقرار النموذج هيكلياً وعدم وجود أخطاء في التوصيف القياسي، مما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها.

إضافة إلى ذلك، بينت الاختبارات التشخيصية خلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، فضلا عن تمتع البواقي بالتوزيع الطبيعي واستقرارها، وهو ما يعزز دقة التقديرات القياسية وإمكانية الاعتماد عليها في تفسير ظاهرة التضخم في الجزائر.

ثانياً: مناقشة النتائج الاقتصادية

يمكن مناقشة النتائج الاقتصادية على النحو التالي:

1. مناقشة أثر العوامل الداخلية على التضخم في الجزائر: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين الكتلة النقدية والتضخم، وهو ما ينسجم مع النظرية النقدية التي ترى أن التوسع في عرض النقود يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم يقابله ارتفاع مماثل في حجم الإنتاج الحقيقي، الأمر الذي يساهم في خلق ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد.

أما بالنسبة لسعر الصرف، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية مع التضخم، ويمكن تفسير ذلك بأن تحسن قيمة العملة المحلية يساهم في تخفيض تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى تقليص الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة. كما يعد استقرار سعر الصرف من العوامل الأساسية في الحد من انتقال التضخم الخارجي إلى الاقتصاد المحلي.

وفيما يخص الإنفاق العام، فقد كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية بينه وبين التضخم، ويرجع ذلك إلى أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، خاصة في ظل محدودية قدرة العرض المحلي على الاستجابة للطلب المتزايد، وهو ما يعكس أثر السياسة المالية التوسعية في رفع معدلات التضخم.

كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتضخم، حيث يساهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتحسن النشاط الاقتصادي في زيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات، مما يساعد على تخفيف الضغوط السعيرية وتحقيق قدر من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

أما بالنسبة للبطالة، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بينها وبين التضخم، وهو ما يتوافق نسبياً مع منحنى فيليبس الذي يفسر العلاقة العكسية بين المتغيرين، حيث يؤدي انخفاض البطالة إلى ارتفاع الطلب على العمل وزيادة الدخل، ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي والأسعار، في حين يساهم ارتفاع البطالة في تقليص الضغوط التضخمية، رغم أن هذه العلاقة قد تختلف في الاقتصادات النامية ومنها الجزائر بسبب الخصائص الهيكلية للاقتصاد.

2. مناقشة أثر الصدمات الخارجية على التضخم في الجزائر: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي، ويعود ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة معتبرة على

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

الواردات الأجنبية، حيث تنتقل الزيادات في أسعار السلع والخدمات المستوردة إلى السوق المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهو ما يبرز مدى تأثير الاقتصاد الوطني بالتقلبات الاقتصادية العالمية.

كما أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم، باعتبار أن النفط يمثل عنصرا أساسيا في تكاليف الإنتاج والنقل والطاقة، وبالتالي فإن أي ارتفاع في أسعاره ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على أسعار السلع والخدمات. ويرتبط ذلك كذلك بالطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري، الذي يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار المحروقات وانعكاساتها على مستويات الإنفاق والسيولة.

وأخيرا، أظهرت النتائج أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير موجب على التضخم، حيث ساهمت الأزمة الصحية في تعطيل سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، إضافة إلى اضطراب النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية خلال فترة الجائحة.

من خلال هذا المبحث تم التوصل إلى أن نتائج التقدير القياسي أظهرت وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين التضخم والعوامل الداخلية والخارجية، مع اختلاف طبيعة وحجم تأثيرها في الأجلين القصير والطويل. كما بينت الاختبارات التشخيصية تمتع النموذج بدرجة من الكفاءة والقدرة التفسيرية، بما يدعم صحة النتائج المتوصل إليها. ويظهر أن التضخم في الجزائر لا يرتبط بعامل واحد فقط، بل يتأثر بمجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والصدمات الخارجية، الأمر الذي يستدعي ضرورة تبني سياسات اقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار السعري والحد من تفاقم معدلات التضخم.

خلاصة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل، تبين أن التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) يمثل ظاهرة اقتصادية معقدة تحكمها عوامل نقدية ومالية وحقيقية من جهة، والصدمات الخارجية من جهة أخرى، وهو ما سمح باستخلاص مجموعة من النتائج على المستويين القياسي والاقتصادي.

فمن الناحية القياسية، أثبتت اختبارات جذر الوحدة ملائمة استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، كما أكد اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخم والعوامل الداخلية والخارجية، بما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وأظهرت نتائج تصحيح الخطأ قدرة مرتفعة على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة نحو التوازن، فضلا عن تمتع النموذج بدرجة عالية من الموثوقية الإحصائية وخلوه من مشاكل القياس، وهو ما يدعم صلاحية النتائج.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

أما من الناحية الاقتصادية، فقد بينت النتائج أن التضخم في الجزائر يتأثر بمجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية. إذ اتضح أن التوسع في الكتلة النقدية يساهم في زيادة الضغوط التضخمية، في حين يؤدي تحسن قيمة العملة المحلية إلى الحد من ارتفاع الأسعار عبر تخفيض تكلفة الواردات. كما أظهرت النتائج أن الإنفاق العام يمثل أحد القنوات المؤثرة في التضخم، بينما ارتبط النمو الاقتصادي بعلاقة عكسية مع معدلاته بما يعكس دور توسع النشاط الإنتاجي في امتصاص الضغوط السعرية. كذلك، تبين أن التضخم المستورد وأسعار النفط يشكلان مصدرين مهمين لانتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد الوطني، في ظل اعتماد الجزائر على الأسواق العالمية وطبيعة اقتصادها الريعية. إضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة أن جائحة كوفيد-19 ساهمت في تعميق الضغوط التضخمية نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل.

وعليه، تؤكد النتائج المتوصل إليها أن التضخم في الجزائر ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل في تشكيلها العوامل النقدية والمالية والحقيقية مع الصدمات الخارجية، الأمر الذي يفرض ضرورة تبني سياسات اقتصادية متكاملة تراعي مختلف مصادر التضخم وآليات انتقال آثارها، بما يساهم في تحقيق الاستقرار السعري والمحافظة على التوازنات الاقتصادية.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تأسيساً على ما تم عرضه ومناقشته في هذه الدراسة، خلصت في الختام إلى أن ظاهرة التضخم تعد من أكثر الظواهر تعقيداً وتشابكاً، نظراً لتعدد المقاربات النظرية التي سعت إلى تفسير العوامل المسببة لها. حيث أن التضخم لا ينشأ بمعزل عن محيطه، بل أنه نتيجة تداخل وتفاعل عدة عوامل داخلية تتعلق بالسياسة المالية والنقدية وعوامل خارجية فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية والتقلبات في الأسواق الدولية، وتختلف في درجة تأثيرها وطبيعتها.

1. اختبار فرضيات الدراسة

أسفرت نتائج الدراسة عن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي سمحت باختبار فرضيات البحث، ويمكن عرضها كما يأتي:

تأكدت صحة الفرضية الرئيسية القائلة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم في الجزائر وكل من العوامل الداخلية والصدمات الخارجية خلال الفترة (1990-2023)، سواء في الأجل القصير أو الطويل." حيث أن التضخم في الجزائر هو تفاعل العوامل الداخلية والصدمات الخارجية معاً، وليس نتيجة عامل منفرد، وهو ما يبرز الطبيعة المركبة للظاهرة التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

تم قبول الفرضية الفرعية الأولى، حيث أظهرت النتائج وجود تباين في اتجاهات تأثير محددات التضخم الداخلية في الجزائر. فقد ثبت وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية ومعنوية لكل من الكتلة النقدية والإنفاق العام مع معدلات التضخم، مما يثبت صحة النظرية النقدية والمالية في كون التوسع النقدي وزيادة الإنفاق الحكومي يحفزان جانب الطلب الكلي بما يفوق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، في حين كشف النموذج عن وجود علاقة عكسية معنوية لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة مع الظاهرة التضخمية.

أما فيما يتعلق بالصدمات الخارجية وانتقالها إلى الاقتصاد المحلي، فقد أفضت النتائج الإحصائية إلى قبول وتأكيده الفرضية الفرعية الثانية؛ إذ تبين أن الصدمات الخارجية تلعب دوراً محورياً في تفسير تغيرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال الأثر العكسي المعنوي لمتغير سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض وتدهور قيمة الدينار الجزائري إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة عبر قناة "التضخم المستورد"، هذا بالإضافة إلى التأثير الهيكلي غير المباشر لتقلبات أسعار

الخاتمة العامة

النفط في الأسواق العالمية والتي تؤثر على حجم الإيرادات العامة والسيولة النقدية ومن ثم مستويات الأسعار المحلية.

وفي سياق فحص الترابط بين المتغيرات في المدى البعيد، تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة، حيث أكدت مخرجات اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ومستقرة تجمع بين التضخم ومجموع محدداته الداخلية والخارجية. نظراً لأن قيمة إحصائية (F-statistic) المحسوبة جاءت أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية الإحصائية.

وفيما يخص طبيعة التفاعلات في المدى القصير، فقد تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة؛ إذ أظهر النموذج استجابة واضحة لمعدلات التضخم تجاه التغيرات الآنية في العوامل الداخلية والخارجية مع وجود فروق في سرعة واتجاه هذه الاستجابة. وقد تعززت هذه النتيجة إحصائياً من خلال المعنوية والإشارة السالبة لمعامل حد تصحيح الخطأ (ECM)، والذي بلغت قيمته الإحصائية مستوى يثبت وجود آلية تعديل توازنية مرنة وسريعة، كفيلة بإعادة النظام الاقتصادي ومسار الأسعار إلى وضعه التوازني المستقر في الأجل الطويل بعد حدوث أي صدمات أو اختلالات في الأجل القصير.

أخيراً، أدت النتائج الإحصائية إلى قبول الفرضية الفرعية الخامسة، والتي صيغت للاستدلال على مدى تباين المتغيرات في قدرتها على تفسير تقلبات التضخم؛ حيث أثبتت اختبارات وتحليلات النموذج المقدر أن الأهمية النسبية لمحددات التضخم تختلف باختلاف طبيعة المتغير وسياق الفترة الزمنية. وتوصلت الدراسة إلى أن الصدمات الخارجية المرتبطة بسعر الصرف والتقلبات النقدية والمالية الداخلية (الكتلة النقدية والإنفاق العام) لها تأثير أكبر في توجيه التضخم في الجزائر مقارنة بالمتغيرات الحقيقية الأخرى (كالنمو والبطالة) طيلة فترة الدراسة.

2. نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية والقياسية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أظهرت الدراسة النظرية أن المدارس الاقتصادية اختلفت في تفسير التضخم؛ فبينما ركزت المدرسة النقدية على دور الكتلة النقدية، أبرزت المدرسة الكينزية أثر الطلب الكلي، في حين أكدت المقاربات الهيكلية أهمية الاختلالات البنوية والصدمات الخارجية في تفسير التضخم داخل الدول النامية.

الخاتمة العامة

بين التحليل الوصفي أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا واضحا خلال الفترة المدروسة، متأثرة بالإصلاحات الاقتصادية، وتطورات أسعار النفط، وتقلبات سعر الصرف، فضلا عن الأزمات الدولية والصحية التي انعكست على مستويات الأسعار.

أثبت نموذج (ARDL) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات المفسرة له، مما يدل على أن العوامل الداخلية والخارجية تساهم مجتمعة في تحديد مسار التضخم في الجزائر.

كشفت النتائج عن وجود أثر موجب ومعنوي لكل من الكتلة النقدية والإنفاق العام على التضخم، بما يعني أن التوسع النقدي والمالي غير المصحوب بزيادة مقابلة في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين التضخم وكل من النمو الاقتصادي والبطالة وسعر الصرف، وهو ما يعكس أهمية تعزيز النشاط الإنتاجي وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للحد من الضغوط التضخمية.

أكدت الاختبارات التشخيصية أن النموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والاستقرار وخلوه من المشكلات القياسية الأساسية، الأمر الذي يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها.

3. توصيات الدراسة

يمكن تلخيصها في التالي:

ضرورة تبني الجزائر لسياسات نقدية ومالية قائمة على قواعد واضحة ومحددة بدلا من قرارات عشوائية، بهدف كبح كعدلات التضخم عبر التحكم في المعروض النقدي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية بدلا من الاستهلاكية.

إدارة سعر الصرف بمرونة تراعي الظروف الاقتصادية، نظرا لأثره المباشر على التضخم المستورد الناجم عن الاعتماد الكثير على السلع الأجنبية.

رفع كفاءة سوق العمل لتخفيض معدلات البطالة عبر برامج تشغيل مستدامة تقلل من الآثار التضخمية

4. الآفاق البحثية للدراسة

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لا تمثل نهاية البحث في موضوع التضخم، بل تشكل منطلقا لدراسات أكثر تعمقا، يمكن أن تتجه نحو:

الخاتمة العامة

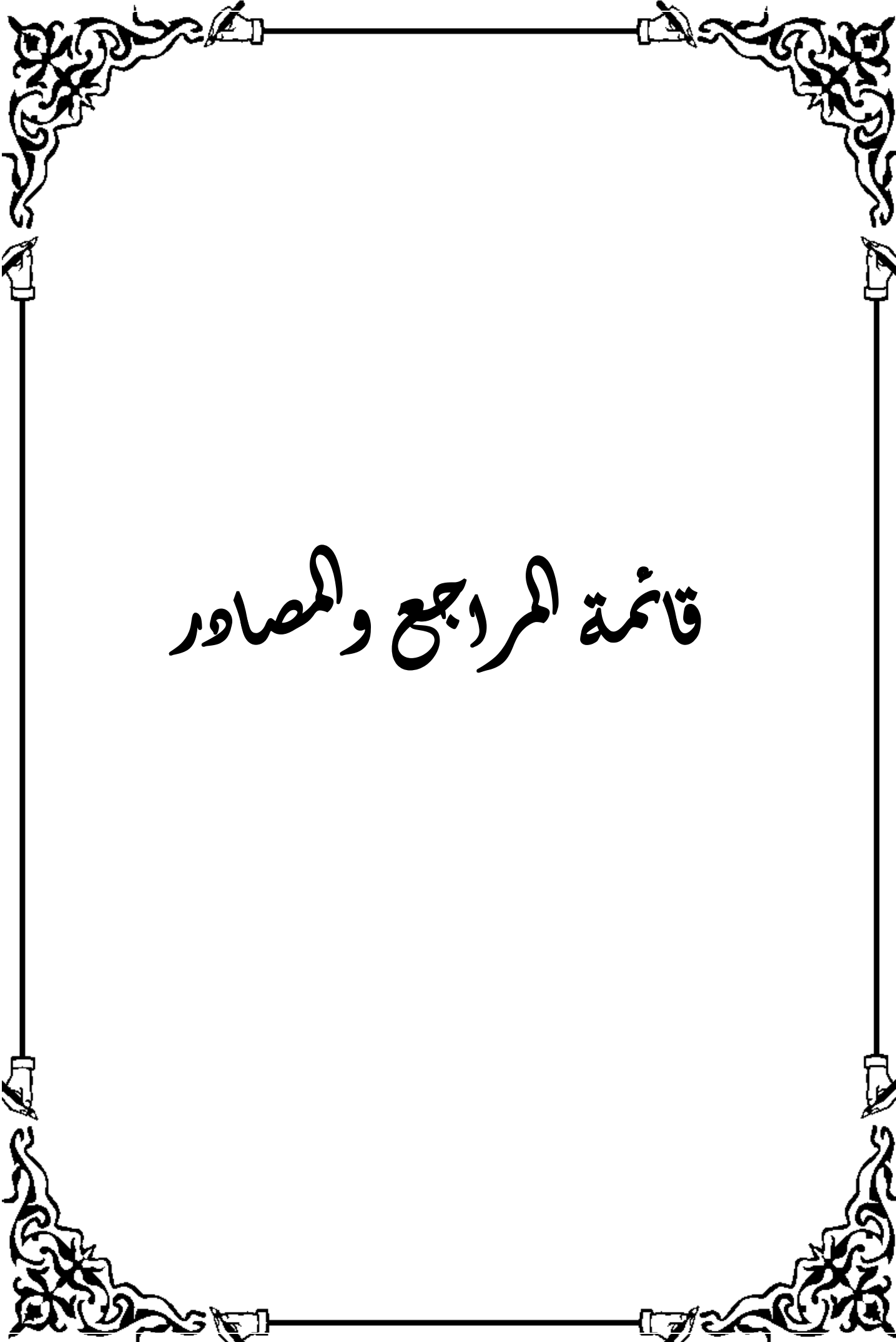
توسيع فترة الدراسة مستقبلا لتشمل السنوات اللاحقة، بما يسمح بتقييم أثر التطورات الحديثة على مسار التضخم؛

توسيع نطاق الدراسة بإدراج متغيرات أخرى لم تتناولها هذه الدراسة قد يكون لها أثر على التضخم، مثل الدين العام، والأجور، وعجز الموازنة العامة؛

دراسة فعالية السياسة النقدية والمالية المتبعة في الجزائر في مواجهة الضغوط التضخمية وتقييم قدرتها على تحقيق الاستقرار السعري في ظل الصدمات الخارجية المتكررة.

إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ومجموعة الدول من الدول النامية أو الدول المصدرة للنفط، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف؛

اعتماد نماذج قياسية بديلة مثل نماذج VECM أو النماذج الغير خطية، للمقارنة مع نتائج نموذج ARDL.



قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد أبو الفتوح علي الناقه. (2001). *نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية*. مصر: مكتبة الاشعاع الفنية.
- أحمد الأشقر. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار الثقافة للنشر.
- احمد النجار. (1999). *التضخم*. مصر: المكتب العربي للمعارف.
- احمد النجار. (2014). *التضخم*. جمهورية مصر العربية، القاهرة : المكتبة العربية للمعارف.
- احمد غريبي ، و اسامة بوشريط. (2016). *تطور الكتلة النقدية و أثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر*. *مجلة الاقتصاد و التنمية*، 04(01).
- أحمد محمد عبد العزيز عادل. (2011). *الفائدة و التضخم (بين النظرية والواقع) سعر الفائدة- متغيرات التضخم- الضرائب- عجز الموازنة*. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
- أحمد محمد أبو طه. (2012). *التضخم النقدي*. مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- أحمد محمد صالح الجلال. (2006). *دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003*. *مذكرة ماجستير غير منشورة*. العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.
- اسامة سيد، و طارق بلحاج. (2025). *اضطرابات أزمت الامداد وتداعياتها على اداء المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2020-2024*. *مجلة الابداع*، 15(05).
- آسيا قاسمي، حسين عماري، و زكرياء بلولو. (2022). *اثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة التضخم: دراسة قياسية في الجزائر للفترة (2000-2018) باستخدام نموذج ARDL*. *مجلة العلوم الانسانية*، 22(02).
- أكرم حداد، و مشهور هذلول. (2008). *النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري*. الأردن: دار وائل للنشر.
- الحسيني راهي، و محمد غالي. (2016). *التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية، دراسة تحليلية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- الطاهر زواقري، حنان اوشن، و محمد توفيق شعيب. (2014). *الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري*. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، 03.
- الطاهر سرايش. (2025). *اشكالية اختيار نظام الصرف الامثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية. الملتقى الوطني الهجين. المسيلة*.
- العباس بلقاسم. (2003). *سياسات اسعار الصرف. جسر التنمية* (23).
- القريشي مدحت. (2007). *اقتصاديات العمل*. الأردن: دار وائل للنشر.
- الميسوم طالبي، و زينب شباب. (2022). *تأثير فيروس كورونا(كوفيد19) على التضخم في الجزائر*. *دراسات اقتصادية* ، 16(03).
- امال طوير، و عبد الجبار مختاري. (18 06، 2021). *دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر 1980-2018 باستخدام نموذج ARDL*. *مجلة دراسات- العدد الاقتصادي*، 12(02).

قائمة المراجع والمصادر

- امين حواس. (2021). نماذج النمو الاقتصادي. الجزائر: منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .
- باسم الحجار. (2010). الاقتصاد النقدي والمصرفي. لبنان: دار المنهل اللبناني للنشر .
- بن صالح الخطيب فاروق. (2014). النقود و السياسات النقدية. المملكة العربية السعودية: مكتبة الشقري للنشر و التوزيع.
- بن صالح الخطيب فاروق، و دياب عبد العزيز بن أحمد. (2015). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. المملكة العربية السعودية: خوارزم العلمية لنشر .
- جابر سطحي، بلعلي حسني، و وليد شريط. (2020). تطورات اسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2005_2017. الجزائر: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .
- جلال خشيب. (2014). النمو الاقتصادي _ مفاهيم و نظريات _ . المملكة العربية السعودية: شبكة الالوكة.
- جلييلة بن عزة. (2017). سعر الفائدة الحقيقي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر _ دراسة تحليلية للفترة 2006_2014. مجلة الاقتصاد الصناعي، 07(12).
- جمال طباش، و سعيدة شطباني. (2008). محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. مجلة الباحث، 06(11).
- جمال لعمارة. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي: دراسة تحليلية مقارنة. الجزائر: دار الخلدونية للنشر .
- جواد كاظم البكري. (2011). فخ الاقتصاد الامريكي الازمة المالية. لبنان : مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية .
- حسان بن موسى. (2023). منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة-ARDL- تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000/2020-. مجلة الاقتصاد والتنمية، 11(01).
- حسين بن سالم جابر الزبيدي. (2011). التضخم و الكساد. عمان، الاردن: الوراق لنشر و التوزيع.
- حسين قبلان، و معاذ الشرفاوي. (2021). الاقتصاد الكلي. الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية.
- حمزة عمي سعيد، و صليحة و دان. (2023). دراسة قياسية الاثر كل من سعر الصرف و سعر الفائدة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL باستعمال بيانات الفترة 1998-2021. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 07(02).
- حميد سوهير. (2022). دراسة قياسية الاثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر -. الجزائر: كلية علوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية.

قائمة المراجع والمصادر

- حواء عبود حسن عبد اللطيف. (2022). اسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الاداء المالي المصرفي-دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق الاوراق المالية للمدة (2005-2020). العراق: كلية الادارة و الاقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية.
- خالد بورحلي. (2019). محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1980-2016) . الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- خيرة شريفي، و محمد بن شاعة . (2018). اثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر. مجلة الابداع(08).
- راضية دنان. (2012). عجز الموازنة العامة في الجزائر (اسباب و حلول). مجلة التكامل الاقتصادي، 09(02).
- رجاء الربيعي. (2013). دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي. عمان، الاردن: دار امانة لنشر و التوزيع.
- رجب شكري العشماوي. (2021). الأزمات المالية العالمية: أزمة كوفيد-19 نموذجا. الامارات العربية المتحدة: دائرة المالية، حكومة دبي.
- رجب (2009). التضخم و الكساد، دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الاسعار .الاردن، عمان: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- رحيم حسين. (2006). النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي. الأردن: دار المناهج للنشر.
- زكرياء مسعودي، و خليفة عزي. (2019). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي ECM و FMOLS _دراسة قياسية للفترة 1980_2017. مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، 04(07).
- زياد رمضان. (2001). مبادئ الاحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي (الإصدار الطبعة الخامسة). الأردن: دار وائل للنشر.
- زيد بن محمد الرماني. (2001). البطالة، العمالة، العمارة، من منظور الاقتصاد الاسلامي. المملكة العربية السعودية: دار طويق للنشر.
- زين العابدين، و عبد الرحيم البشير. (2016). تحليل السلاسل الزمنية (في مجال التكرار و مجال الزمن). الاردن: دار الجنان لنشر و التوزيع.
- سارة برحومة، و رايح بلعباس. (2017). اثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر_ دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الانسانية(46).
- سعودي جايد مشكور العامري. (2014). محاسبة التضخم بين النظرية و التطبيق. عمان، الاردن: دار زهران للطباعة والنشر و التوزيع .
- سعيد الخضري. (1998). التحليل الاقتصادي الكلي. مصر، القاهرة: مكتبة الجلاء الحديثة.

قائمة المراجع والمصادر

- سعيد سامي الحلاق، و محمد محمود العجلوني. (2009). *النقود والبنوك والمصارف المركزية*. الأردن: دار اليازوري للنشر.
- سليمة لفضل. (2020_2021). التضخم المستورد و تقلبات اسعار الصرف واثرها على التضخم المحلي في الجزائر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- سليمة لفضل، و فاطمة دحماني. (2020). أثر تقلبات اسعار النفط العالمية على التضخم في الاقتصاد الجزائري. *مجلة مجاميع المعرفة*، 06(02).
- صالح حداد. (2024). اثر التضخم المستورد على هيكل الواردات: دراسة حالة الجزائر. *مذكرة ماجستير غير منشورة*. الشلف، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- صالح حداد، و محمد ترقو. (2023). اثر الانفتاح التجاري على التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة 2000_2020. *مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)*، 09(01).
- صليحة واذان، و حمزة عمي سعيد. (2023). دراسة قياسية الاثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL باستعمال بيانات الفترة من 1998_2021. *مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال*، 07(02).
- ضياء مجيد الموسوي. (2015). *تقلبات اسعار الصرف*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- طه رانيا الشيخ. (2021). *التضخم، اسبابه، اثاره، وسبل معالجته*. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- عبد الخالق بسيوني، و عبد الرحيم عوض. (2022). المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبيقية). *مجلة التجارة والتمويل* (04)، الصفحات.
- عبد الرزاق بن الزاوي. (2011). سلوك سعر الصرف الحقيقي و اثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- عبد الرزاق بن الزاوي. (2016). *سعر الصرف الحقيقي التوازني*. الأردن: دار اليازوري العلمية لنشر .
- عبد الرزاق بن هاني. (2014). *الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط و المتعدد)*. عمان: دار وائل لنشر والتوزيع.
- عبد العزيز بن العايب، و مولود كبير. (2021). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2019). *مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية*، 05(01).
- عبد العظيم حمدي. (1998). *الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة* - دراسة نظرية و تطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج العربي. مصر: دار زهراء الشرق.
- عبد الله كوفان طه، علي محمد سليم حكر خوين ، و عبد الله محمد علي كازين . (2025). اثر تغيرات كل من عرض النقد وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة 2005_2019.
- عبد الله محمد الامين حنفي. (09, 2023). الاضطرابات في سلاسل الامداد العالمية و اثرها على معدل التضخم. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 37(03).

قائمة المراجع والمصادر

- عبد المجيد قدي. (2004). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2010). اقتصاديات النقود والبنوك: الآليات والمستحدثات. مصر: الدار الجامعية.
- عبد النعيم مبارك، و محمود يونس. (2003). النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية. مصر: الدار الجامعية.
- علي حاتم القريشي. (2017). اقتصاديات التنمية. العراق: مطبعة حوض الفرات.
- علي حبيطة. (بلا تاريخ). اثر الانفاق العام على معدل التضخم، دراسة قياسية لاثار نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980_2013. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية _ دراسات اقتصادية، 26(02).
- علي سنوسي ، و امحمد بن البار. (2014). العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980_2023) -دراسة قياسية-. مجلة العلوم الاحصائية-07).
- علي سنوسي، و امحمد بن البار. (2016). اثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986_2014، دراسة تحليلية قياسية. مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 10(16).
- علي عبد الرحمان الجيلاني. (2015). انظمة اسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم. مجلة التنظيم والعمل، 04(03).
- علي عبد الفتاح ابو شرار. (2011). الازمات المالية الاقتصادية العالمية الراهنة-احداثها-اسبابها-تداعياتها-اجرائاتها. مصر: حازم مسعد لنشر الالكتروني.
- علي عبد الفتاح أبو شرار. (2011). الأزمات المالية الاقتصادية العالمية الراهنة-احداثها-اسبابها-تداعياتها-اجرائاتها. مصر: حازم مسعد لنشر الالكتروني.
- علي محمد خليل، و سليمان احمد اللوزي. (1999). المالية العامة. الاردن: دار زهران لنشر و التوزيع.
- علي هوارى، و عبد الرحيم شبيبي. (2020). دراسة تحليلية وقياسية للضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري الفترة 1990_2017. مجلة مجاميع المعرفة، 01.
- عماد غزالي، و محمد بولصنام. (2020). العجز الموازي في الجزائر: اسبابه واليات تمويله دراسة تحليلية للفترة 2000_2019. مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية، 12(04).
- عمر رزقه سيدي. (2021). اشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في الشركات النفطية في ظل تذبذبات اسعار النفط، (دراسة مقارنة لبعض الشركات). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية .
- غازي حسين عناية. (2003). التضخم المالي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- غدير هيفاء غدير. (2010). السياسية المالية و النقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري. سوريا، دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب.
- فاطمة الزهراء حر. (2024_2025). محددات التضخم بالجزائر وبعض الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل 2000_2022. الجلفة: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير .

قائمة المراجع والمصادر

- فاطمة الزهراء حمدوش، و لالة الزهراء معواش. (2023). كتاب اعمال الملتقى الدولي حول محددات التضخم في ظل التقلبات الاقتصادية و عدم الاستقرار الجيوسياسي. الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي.
- فليح حسن خلف. (2008). المالية العامة. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- فواز واضح، و وسام بوقجان. (2021, 12). جائحة كورونا (كوفيد 19) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04 (العدد 02).
- فيصل يسبح، و عيسى دراجي. (2024). سعر الصرف ونظرية تعادل القوة الشرائية (ppp) في الجزائر للفترة 2020-01 الى 2023-06. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، 13 (01).
- كاسم البكري جواد. (2011). فخ الاقتصاد الامريكي الازمة المالية. لبنان: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- لخديري راهم. (2024, 12 30). أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم: دراسة حالة الجزائر. 24 (01).
- لخضر عقبي. (2023). اثر تقلبات الاسعار العالمية على التضخم المستورد دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990_2022. مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال، 07 (03).
- محمد أحمد الأفندي. (2014). مقدمة في الاقتصاد الكلي. اليمن: دار الأمين للنشر و التوزيع.
- محمد العذاري، و عدنان داود. (2010). الاقتصاد القياسي نظرية وحلول-تطبيق باستخدام برنامج Minitab Release. الاردن: دار جريز للنشر والتوزيع.
- محمد أمين حنفي عبد الله. (2023). الاضطرابات في سلاسل الامداد العالمية و اثرها على معدل التضخم. المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، 37 (03).
- محمد بن شاعة. (2024). نماذج قياسية الاثر إضطرابات سلاسل التوريد العالمية على التضخم في الجزائر. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، 08 (02).
- محمد زاكي شافعي. (1998). اسعار الصرف و دراسة في الاقتصاد الدولي. مصر: مكتبة التجارة و التعاون.
- محمد شيخي. (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات. الاردن: دار حامد للنشر و التوزيع.
- محمد صافقة، و عابد شريط. (2025). قياس عتبة سعر الفائدة وتحليل اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995_2023. مجلة الاستراتيجية و التنمية، 15 (01).
- محمد طاقة، و حسن حسين عجلان. (2008). اقتصاديات العمل. الأردن: دار إثراء للنشر.
- محمد عزت غزلان. (2002). اقتصاديات النقود والمصارف. لبنان: دار النهضة العربية.
- محمد قلي. (2010). الازمات المالية: اسبابها، سبل الوقاية منها وتجنب تداعياتها-مع دراسة حالة ازمة الرهون العقارية الامريكية Subprime. المدرسة الوطنية العليا للتجارة والمالية .
- محمد محمود عطوة. (2002). الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. مصر : المكتبة العصرية، المنصورة .

قائمة المراجع والمصادر

- محمود الوادي. (2007). *الأساس في علم الاقتصاد*. الأردن: دار اليازوري العلمية.
- محمود محمد الدمرداش. (2014). *اقتصاديات المالية العامة*. المملكة العربية السعودية: مكتبة الاجادة.
- مسجت الجشعمي، و فائزة حسن. (2022). *العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2003_2019*. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 09 (02).
- مشكور العامري، و جايد سعودي. (2014). *محاسبة التضخم بين النظرية و التطبيق*. الأردن: دار زهران للطباعة .
- مشهور هذلول. (2008). *العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية هلى مؤشر الأسعار في الأردن 1985 - 2006*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. المصارف والمصارف الاسلامية، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- مصطفى دحماني، و زكرياء نفاع. (2017). *الاستثمارات الاجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر _ دراسة قياسية _*. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية (01).
- مفيد عبد اللاوي. (2007). *محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية*. الجزائر: مطبعة مزواد للنشر.
- منظمة العمل الدولية، و الامم المتحدة الانمائي. (2012). *نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي، نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة*. بيروت.
- مولاي بوعلام. (2025). *تأثير عرض النقود و التضخم على سعر الصرف في الجزائر _ دراسة قياسية خلال الفترة (1990_2023)*. مجلة الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، 22 (02).
- مولود حشمان. (2010). *السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- نسرین یرجي. (2021). *قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1979-2020*. مجلة الابداع، 11 (02).
- نصر الدين بوعمامة. (2017). *محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه _ مع دراسة حالة الجزائر _*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- نصيرة عباسي. (2005). *تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة. مذكرة ماجستير غير منشورة*. علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- نعيمة زاوي. (2016). *اثر الانفتاح التجاري و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية 1970_2014*. مجلة معارف (20).
- نعيمة زيرمي. (2014). *اثر الانفتاح التجاري و تدفقات الاستثمار الاجنبي، المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1970_2014*. مجلة البديل الاقتصادي، 03 (05).
- نورة سداوي. (2019). *اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي _ دراسة قياسية لفترة 1980_2014 - دراسة حالة الجزائر -*. الجزائر، وهران: كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير.
- هبة عبد المنعم. (2021). *الموجة التضخمية العالمية: المسببات و الانعكاسات على الاقتصادات العربية*. ابوظبي: صندوق النقد العربي.

قائمة المراجع والمصادر

➤ وفاء رمضاني، و محمد الهادي ضيف الله. (2019). انعكاسات العرض النقدي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2018. مجلة نور لدراسات الاقتصادية، 05(02).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Adberrahim, M., & Laouari, I. (2022, 11). *Inflation dynamics and determinants in algeria: an empirical investigation*. World Bank. Retrieved 05 03, 2026, from <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/91c4e0fe759e6410988a87804b744d04-0280032023/original/Inflation-Dynamics-And-Determinants-In-Algeria-An-Empirical-Investigation.pdf>
- Adisu Ayai Betseiot ،Molla Aynalem Mulugeta ،Yirga Bekalu Kassa .(2024) . DETERMINANTS OF INFLATION IN ETHIOPIA: AN ECONOMETRIC ANALYSIS USING ARDL BOUNDS TESTING APPROACH .*Journal of economics finance and accounting*.(02)11 ،
- AIessandro, G., & Marco J, L. (2009). EXTERNAL SHOCKS AND INTERNATIONAL INFLATION A GLOBAL VAR ANALYSIS. *WRKING PAPER SERIES*.
- Alabdulrazag, B., & Alrajhi, A. (2016). The Validity of Environmental Kuznets curve Hypothesis in the Kingdom of Saudi Arabia: ARDL Bounds testing Approach to Cointegration. *International Review of Management and Business Research*, 05(04).
- Asaduzzaman, S., Nobinkhor, K., & Zakir Saadullah, K. (2013). Trade openness and inflation: A test of Romer hypothesis for Bangladesh. Munich: University Llibrary of Munich ، Germany.
- Asaduzzaman, S., Nobinkhor, K., & Zakir Saadullah, K. (2015). *Trade openness and inflation: A test of Romer hypothesis for Bangladesh.*: University Llibrary of Munich.
- Ben Salem, L., Nouira, R., & Rault, C. (2023). Journal of Energy and Development. *On the Impact of oil Prices on Sectoral Inflation: Evidence from Worlds Top Oil Exporters and Importers*, 49(02).
- Betseiot, A., Mulugeta, M., & Kassa, Y. (2024). DETERMINANTS OF INFLATION IN ETHIOPIA: AN ECONOMETRIC ANALYSIS USING ARDL BOUNDS TESTING APPROACH. *Journal of economics finance and accounting*, 11(02).
- Blanchard, O. (2017). *Macroeconomics*. Pearson.
- Bourbonnais, R. (2015). *Econometrie Manuel et exercices corriges*. Paris: Dunod.
- coronavirus. (2022). Consulté le 06 11, 2024, sur coronavirus nombre de cas an algerie: <https://www.coronavirus-statistiques.com/stats/pays/coronavirus-nombre-de-cas-an-algerie>.
- Galesi AIessandro ،Lombardi Marco J .(2009) .EXTERNAL SHOCKS AND INTERNATIONAL INFLATION A GLOBAL VAR ANALYSIS .*WRKING PAPER SERIES*.
- Imene LAOURARI و ،Mustapha ABDERRAHIM .(2022) .INLATION DYNAMICS AND DETERMINANTS IN ALGERIA: AN EPIRICAL INVESTION.25(01)

- P audyal Ph Shoor B .(2014) .Determinants of Inflation Nepal: An Empirical Assessment .*Nrb Economic review*.(02)26 ،
- Pesaran, H. (2015). *Time Series and Panel Data Econometrics*. United States of America: Oxford University Press.
- Rejju, R. (2023). *Determinants of Trade Openness: A Cross- Country Analysis*. Indian Economic Service.
- Samuelsson, P., & Nordhams, W. (2000). *Economie*. France: edition economica.
- Seddiki Abdelkarim .(2025) .The Impact of Macroeconomic Variables on Price Stability in Algeria During the Period 2000 2023 .*Journal of Economics and management*.(02)09 ،
- Seddiki, A. (2025). The Impact of Macroeconomic Variables on Price Stability in Algeria During the Period 2000 2023. *Journal of Economics and management*.
- Smahi Ahmed .(2018) .The Study Infatation in Algeria: An ARDL Testing Approach . *Journal of economics and sustainable Dvelopment*.210_162 ،(02)09 ،
- Smahi, A. (2018). The Study Infatation in Algeria: An ARDL Testing Approach. *Journal of economics and sustainable Dvelopment*, 09(02).
- Todaro, M., & Smith, S. (2020). *Economic Development*. Pearson.
- UNCTAD. (2022). *World Investment Report*. United Nations.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق (01): تطور التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف والانفاق العام في الجزائر (1990-2023)

years	inf	m2	exr	gexp
1990	16.6525344	61.7711404	8.95750833	101.493345
1991	25.8863869	49.1113099	18.472875	94.4819453
1992	31.6696619	51.9419948	21.836075	98.5498972
1993	20.5403261	50.1014581	23.3454067	101.355061
1994	29.0476561	45.3186723	35.0585008	103.522987
1995	29.7796265	37.1694458	47.6627267	102.801455
1996	18.6790759	33.0058365	54.7489333	94.1842506
1997	5.73352275	36.0814341	57.70735	90.4312942
1998	4.95016164	42.3768224	58.7389583	99.9377409
1999	2.64551113	42.2077032	66.573875	94.6288862
2000	0.33916319	37.8297248	75.2597917	78.7189009
2001	4.22598835	52.3817644	77.2150208	86.2871863
2002	1.41830192	57.8750799	79.6819	90.3152771
2003	4.26895396	58.0159637	77.394975	86.4310082
2004	3.9618003	55.0218644	72.06065	84.5720787
2005	1.38244657	51.8925611	73.2763083	78.0978944
2006	2.31149919	54.4649955	72.6466167	74.3870234
2007	3.67899575	60.7173628	69.2924	78.1051621
2008	4.85859063	59.7094462	64.5828	79.7341286
2009	5.73706036	66.7819217	72.6474167	99.1127422
2010	3.91106196	62.6156393	74.3859833	93.5147568
2011	4.52421151	62.3509796	72.9378833	90.2439171
2012	8.89145091	62.5440246	77.5359667	91.9920553
2013	3.25423911	65.5009855	79.3684	97.5522783
2014	2.91692692	70.9674793	80.5790167	101.684569
2015	4.78444701	72.5912033	100.691433	112.148339
2016	6.3976948	69.838071	109.443067	112.787557
2017	5.59111591	71.0633952	110.973017	109.153457

قائمة الملاحق

2018	4.2699902	73.3416776	116.593792	105.589956
2019	1.95176821	71.5054717	119.353558	105.690959
2020	2.41513094	84.8717889	126.7768	109.319354
2021	7.22606307	79.8260318	135.064058	99.9483247
2022	9.26551552	71.6650029	141.994975	89.606977
2023	9.32217376	72.2439133	135.842933	96.1596775

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www.ons.dz

ملحق(02): تطور أسعار النفط والتضخم المستورد والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (1990-2023)

years	cfpi(%)	gdp(%)	U (%)	دولار للبرميل oil
1990	8.230238	148728.592	20.6	23.6833333
1991	9.9	146247.679	20.6	20.0666667
1992	8.55	141089.334	24.38	19.3125
1993	6.797604	140173.466	26.23	17.0208333
1994	10.55	133967.344	27.74	15.83
1995	9	129856.544	31.84	17.0658333
1996	7	132031.311	28.308	20.65
1997	5.2	134780.004	25.43	19.0902083
1998	4.511988	133746.149	26.853	12.7165417
1999	2.2	138346.355	28.548	17.8083333
2000	1.902815	140804.69	29.77	28.2729159
2001	4.7	144123.829	27.3	24.4215715
2002	3.340951	146422.86	25.9	24.9694777
2003	3.198468	152290.098	23.72	28.8513906
2004	4.058986	160046.739	17.65	38.3006797
2005	4.16	164929.543	15.27	54.4341304
2006	5.3	171310.506	12.27	65.3913812
2007	7.27	173582.407	13.79	72.6961705
2008	13.0075	176001.222	11.33	97.6364842
2009	4.189035	177149.68	10.16	61.8622069

قائمة الملاحق

2010	3.143662	175873.457	9.96	79.63563
2011	6.039949	180761.366	9.96	110.939925
2012	4.295979	182576.196	10.97	111.965558
2013	3.646068	183269.188	9.82	108.856375
2014	2.413478	184274.866	10.207	98.9375
2015	2.82	187960.459	11.206	52.37
2016	2.101539	190027.311	10.202	44.0475
2017	2.526047	193421.086	12	54.3925
2018	2.21126	192373.388	12.137	71.0716667
2019	2.841013	191322.992	12.259	64.0316667
2020	3.512739	189524.569	14.057	42.3
2021	4.165	176992.304	13.63	70.4433333
2022	11.5013401	180766.906	12.346	99.8241667
2023	9.9509774	184324.854	11.701	82.61625

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

ملحق (03) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec										
						INF	M2	EXR	GEXP	GDP	U	CFPI	OIL	COV19					
Mean		Mean				8.602619	58.66771	76.72650	95.07472	164091.1	17.88659	5.418725	52.10332	0.088235					
Median		Median				4.821519	60.21340	73.83115	95.39428	172446.5	13.92350	4.242507	48.20875	0.000000					
Maximum		Maximum				31.66966	84.87179	141.9950	112.7876	193421.1	31.84000	13.00750	111.9656	1.000000					
Minimum		Minimum				0.339163	33.00584	8.957508	74.38702	129856.5	9.820000	1.902815	12.71654	0.000000					
Std. Dev.		Std. Dev.				8.898502	13.22288	33.89444	10.22197	21845.26	7.520084	3.042514	32.33205	0.287902					
Skewness		Skewness				1.536832	-0.195521	0.069674	-0.254155	-0.206377	0.441991	0.879042	0.471285	2.903465					
Kurtosis		Kurtosis				4.007938	2.253417	2.624298	2.306377	1.451240	1.541646	2.690088	1.908072	9.430108					
Jarque-Bera		Jarque-Bera				14.82308	1.006259	0.227474	1.047612	3.639447	4.119983	4.514785	2.947724	106.3445					
Probability		Probability				0.000604	0.604635	0.892493	0.592262	0.162071	0.127455	0.104623	0.229039	0.000000					
Sum		Sum				292.4891	1994.702	2608.701	3232.540	5579097.	608.1440	184.2366	1771.513	3.000000					
Sum Sq. Dev.		Sum Sq. Dev.				2613.050	5769.868	37911.50	3448.126	1.57E+10	1866.205	305.4773	34496.92	2.735294					
Observations		Observations				34	34	34	34	34	34	34	34	34					

المصدر: مخرجات Eviews10

قائمة الملاحق

ملحق(04): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة حسب ADF و PP

ملحق(01-04): اختبار ديكي فولر المطور

View	Proc	Object	Print	Name	Edit+/-	CellFmt	Grid+/-	Title	Comments+/-						
		A		B		C		D	E	F	G	H	I	J	K
29															
30															
31															
32															
33															
34	With Con...	t-Statistic		INF	M2	GEXP	GDP	U	OIL	EXR	CFPI				
35		Prob.		0.4210	0.7360	0.2666	0.9077	0.8507	0.5329	0.7310	0.0920				
36				n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	*				
37	With Con...	t-Statistic		-1.6775	-3.8932	-2.1790	-1.6786	-1.7379	-2.2324	-4.3743	-2.4592				
38		Prob.		0.7386	0.0237	0.4850	0.7381	0.7114	0.4571	0.0096	0.3448				
39				n0	**	n0	n0	n0	n0	***	n0				
40	Without C...	t-Statistic		-1.4134	0.0896	-0.3415	1.4629	-0.9101	-0.2480	2.9632	-1.1082				
41		Prob.		0.1438	0.7043	0.5544	0.9615	0.3147	0.5892	0.9988	0.2375				
42				n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0				
43															
44															
45															
46	With Con...	t-Statistic		d(INF)	d(M2)	d(GEXP)	d(GDP)	d(U)	d(OIL)	d(EXR)	d(CFPI)				
47		Prob.		0.0000	0.0000	0.0001	0.0072	0.0028	0.0002	0.0048	0.0000				
48				***	***	***	***	***	***	***	***				
49	With Con...	t-Statistic		-5.8673	-4.4338	-5.4644	-3.7238	-4.1127	-5.1012	-3.8842	-6.9407				
50		Prob.		0.0002	0.0070	0.0005	0.0351	0.0146	0.0014	0.0246	0.0000				
51				***	***	***	**	**	***	**	***				
52	Without C...	t-Statistic		-5.7530	-6.0475	-5.6596	-3.5877	-4.1698	-5.2436	-3.2659	-6.8471				
53		Prob.		0.0000	0.0000	0.0000	0.0008	0.0001	0.0000	0.0019	0.0000				
54				***	***	***	***	***	***	***	***				
55	Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant														
56	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.														
57															

المصدر: مخرجات Eviews10

ملحق(02-04): اختبار فيليبس - بيرون

View	Proc	Object	Print	Name	Edit+/-	CellFmt	Grid+/-	Title	Comments+/-						
		A		B		C		D	E	F	G	H	I	J	K
1															
2															
3															
4	With Con...	t-Statistic		INF	M2	GEXP	GDP	U	OIL	EXR	CFPI				
5		Prob.		0.4328	0.7360	0.2396	0.8492	0.7793	0.5657	0.7282	0.1073				
6				n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0				
7	With Con...	t-Statistic		-1.7115	-4.5250	-2.1723	-2.1267	-2.0147	-2.2324	-1.8374	-2.3715				
8		Prob.		0.7235	0.0053	0.4886	0.5127	0.5721	0.4571	0.6635	0.3866				
9				n0	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0				
10	Without C...	t-Statistic		-1.4268	0.1428	-0.3341	0.9640	-0.8671	-0.0723	2.2705	-1.1082				
11		Prob.		0.1404	0.7208	0.5572	0.9074	0.3328	0.6513	0.9932	0.2375				
12				n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0				
13															
14															
15															
16	With Con...	t-Statistic		d(INF)	d(M2)	d(GEXP)	d(GDP)	d(U)	d(OIL)	d(EXR)	d(CFPI)				
17		Prob.		0.0000	0.0000	0.0001	0.0071	0.0029	0.0001	0.0048	0.0000				
18				***	***	***	***	***	***	***	***				
19	With Con...	t-Statistic		-6.2490	-6.6321	-5.5267	-3.7332	-4.1143	-5.1096	-3.8842	-7.2922				
20		Prob.		0.0001	0.0000	0.0004	0.0343	0.0145	0.0013	0.0246	0.0000				
21				***	***	***	**	**	***	**	***				
22	Without C...	t-Statistic		-5.7530	-6.2371	-5.7603	-3.6229	-4.1689	-5.2518	-3.1882	-6.8756				
23		Prob.		0.0000	0.0000	0.0000	0.0007	0.0001	0.0000	0.0024	0.0000				
24				***	***	***	***	***	***	***	***				
25															
26															
27															
28															
29															

المصدر: مخرجات Eviews10

قائمة الملاحق

ملحق (05): درجة التأخير المثلى للنموذج ARDL

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Model Selection Criteria Table									
Dependent Variable: INF									
Date: 05/11/26 Time: 13:58									
Sample: 1990 2023									
Included observations: 32									
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification			
57	-50.210243	4.575640	5.629138	4.924845	0.933247	ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 0, 2,			
7190	-55.454209	4.590888	5.415364	4.864179	0.940444	ARDL(1, 2, 2, 0, 1, 0, 2,			
7191	-56.562281	4.597643	5.376315	4.855750	0.940429	ARDL(1, 2, 2, 0, 1, 0, 2,			
6618	-51.682647	4.605165	5.612859	4.939187	0.934131	ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 0, 2,			
6636	-53.695043	4.605940	5.522025	4.909596	0.937753	ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 0, 0,			
7122	-55.810318	4.613145	5.437621	4.886435	0.939104	ARDL(1, 2, 2, 0, 2, 0, 0,			
7937	-58.837611	4.614851	5.301914	4.842593	0.939404	ARDL(1, 2, 1, 0, 1, 0, 0,			
7919	-56.879569	4.617473	5.396145	4.875581	0.939235	ARDL(1, 2, 1, 0, 1, 0, 2,			
7110	-55.948837	4.621802	5.446279	4.895093	0.938574	ARDL(1, 2, 2, 0, 2, 0, 2,			
66	-51.989833	4.624365	5.632058	4.958386	0.932854	ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 0, 1,			
8649	-58.995429	4.624714	5.311778	4.852457	0.938804	ARDL(1, 2, 0, 0, 1, 0, 2,			
561	-55.008687	4.625543	5.495824	4.914016	0.937624	ARDL(2, 2, 2, 0, 2, 0, 0,			
56	-50.057435	4.628590	5.727892	4.992977	0.925617	ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 0, 2,			
7920	-58.059049	4.628691	5.361559	4.871616	0.938675	ARDL(1, 2, 1, 0, 1, 0, 2,			
30	-50.207032	4.637939	5.737241	5.002327	0.924918	ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 1, 2,			
1376	-58.209447	4.638090	5.370958	4.881015	0.938096	ARDL(2, 2, 1, 0, 1, 0, 0,			
75	-53.212105	4.638257	5.600146	4.957096	0.934113	ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 0, 0,			
7113	-55.218161	4.638635	5.508916	4.927108	0.936802	ARDL(1, 2, 2, 0, 2, 0, 1,			
7189	-55.221425	4.638839	5.509120	4.927313	0.936789	ARDL(1, 2, 2, 0, 1, 0, 2,			
6947	-55.278980	4.642436	5.512717	4.930910	0.936561	ARDL(1, 2, 2, 1, 1, 0, 2,			
7109	-55.289197	4.643075	5.513356	4.931548	0.936521	ARDL(1, 2, 2, 0, 2, 0, 2,			
7208	-58.320106	4.645007	5.377875	4.887932	0.937666	ARDL(1, 2, 2, 0, 1, 0, 0,			
7187	-55.338434	4.646152	5.516433	4.934626	0.936325	ARDL(1, 2, 2, 0, 1, 0, 2,			
7128	-58.411748	4.650734	5.383602	4.893659	0.937308	ARDL(1, 2, 2, 0, 2, 0, 0,			
1296	-58.434622	4.652164	5.385032	4.895089	0.937219	ARDL(2, 2, 1, 0, 2, 0, 0,			
629	-55.440029	4.652502	5.522782	4.940975	0.935920	ARDL(2, 2, 2, 0, 1, 0, 2,			
8646	-58.448190	4.653012	5.385880	4.895937	0.937165	ARDL(1, 2, 0, 0, 1, 0, 2,			
7163	-55.454200	4.653387	5.523668	4.941861	0.935863	ARDL(1, 2, 2, 0, 1, 1, 2,			
6617	-51.465013	4.654063	5.707561	5.003268	0.927801	ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 0, 2,			
7164	-56.471682	4.654480	5.478957	4.927771	0.936534	ARDL(1, 2, 2, 0, 1, 1, 2,			

المصدر: مخرجات Eviews10

قائمة الملاحق

ملحق (06): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	6.502756 8	10%	1.85	2.85
		5%	2.11	3.15
		2.5%	2.33	3.42
		1%	2.62	3.77

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	6.502756 8	Asymptotic: n=1000		
		10%	1.85	2.85
		5%	2.11	3.15
		2.5%	2.33	3.42
		1%	2.62	3.77
Actual Sample Size	32	Finite Sample: n=35		
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

المصدر: مخرجات Eviews10

قائمة الملاحق

ملحق (07): تقدير نموذج ARDL في المدى القصير

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
ARDL Error Correction Regression									
Dependent Variable: D(INF)									
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 0, 2, 2, 0)									
Case 2: Restricted Constant and No Trend									
Date: 05/15/26 Time: 01:38									
Sample: 1990 2023									
Included observations: 32									
ECM Regression									
Case 2: Restricted Constant and No Trend									

المصدر: مخرجات Eviews10

قائمة الملاحق

ملحق (08): نتائج كفاءة النموذج

VIEW FILE OBJECT FILE NAME FILE DATE TIME FILE NAME

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 05/11/26 Time: 15:08
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): M2 EXR GEXP GDP U CFPI OIL
COV19
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 13122
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 0, 2, 2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.303049	0.189648	1.597959	0.1445
INF(-2)	-0.232948	0.250102	-0.931414	0.3759
M2	0.278264	0.255304	1.089933	0.3041
M2(-1)	-0.241937	0.252964	-0.956411	0.3638
M2(-2)	0.450012	0.188952	2.381615	0.0411
EXR	-0.042927	0.212660	-0.201856	0.8445
EXR(-1)	0.353328	0.284022	1.244015	0.2449
EXR(-2)	-0.472150	0.219305	-2.152938	0.0598
GEXP	0.033720	0.239226	0.140956	0.8910
GEXP(-1)	0.717098	0.519580	1.380149	0.2009
GEXP(-2)	-0.407508	0.247009	-1.649769	0.1334
GDP	-0.001082	0.000541	-2.000969	0.0764
GDP(-1)	0.001122	0.000415	2.702912	0.0243
GDP(-2)	-0.000508	0.000350	-1.449180	0.1812
U	-0.684050	0.757626	-0.902887	0.3901
CFPI	1.245215	0.504542	2.468012	0.0357
CFPI(-1)	-0.549920	0.551407	-0.997303	0.3447
CFPI(-2)	-0.419176	0.407368	-1.028985	0.3303
OIL	0.100636	0.145635	-0.691017	0.5070
OIL(-1)	0.325993	0.225726	1.444201	0.1826
OIL(-2)	-0.284526	0.152459	-1.866246	0.0949
COV19	2.865411	3.544941	-0.808310	0.4398
C	48.00225	45.49803	1.055040	0.3189
R-squared	0.980620	Mean dependent var	7.810942	
Adjusted R-squared	0.933247	S.D. dependent var	8.480461	
S.E. of regression	2.191064	Akaike info criterion	4.575640	
Sum squared resid	43.20685	Schwarz criterion	5.629138	
Log likelihood	-50.21024	Hannan-Quinn criter.	4.924845	
F-statistic	20.69992	Durbin-Watson stat	2.626310	
Prob(F-statistic)	0.000030			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات Eviews10

قائمة الملاحق

ملحق (09): تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.523002	0.271303	1.927743	0.0317
EXR	-0.173943	0.050219	-3.463691	0.0071
GEXP	0.369191	0.214241	1.723255	0.1189
GDP	-0.000502	0.000260	-1.932658	0.0853
U	-0.735618	0.744831	-0.987631	0.3491
CFPI	0.296934	0.695532	0.426917	0.6795
OIL	0.063630	0.055070	-1.155427	0.2777
COV19	3.081423	3.737252	-0.824516	0.4310
C	51.62095	46.57872	1.108252	0.2965
EC = INF - (0.5230*M2 - 0.1739*EXR + 0.3692*GEXP - 0.0005*GDP - 0.7356 *U + 0.2969*CFPI + 0.0636*OIL + 3.0814*COV19 + 51.6209)				

المصدر: مخرجات Eviews10

ملحق (10): اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي

ViewProcObjectPrintNameFreezeEstimateForecastStatsResids

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: INF INF(-1) INF(-2) M2 M2(-1) M2(-2) EXR EXR(-1) EXR(-2)
GEXP GEXP(-1) GEXP(-2) GDP GDP(-1) GDP(-2) U CFPI CFPI(-1)
CFPI(-2) OIL OIL(-1) OIL(-2) COV19 C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.692640	8	0.5081
F-statistic	0.479750	(1, 8)	0.5081

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.444469	1	2.444469
Restricted SSR	43.20685	9	4.800761
Unrestricted SSR	40.76238	8	5.095298

المصدر: مخرجات Eviews10

قائمة الملاحق

ملحق (11): اختبارات مشاكل القياس

ملحق (11-01): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.059556	Prob. F(2,7)	0.1110
Obs*R-squared	2.991658	Prob. Chi-Square(2)	0.2241

المصدر: مخرجات Eviews10

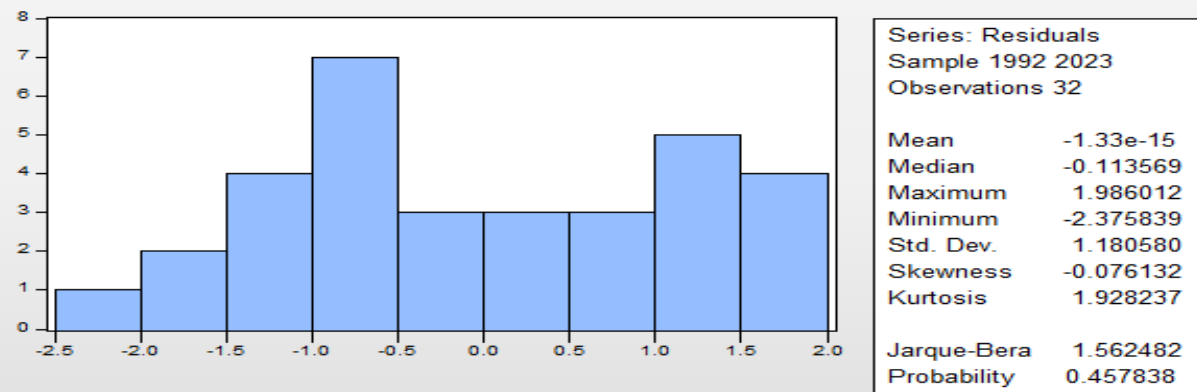
ملحق (11-02): اختبار عدم ثبات وتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.034324	Prob. F(1,29)	0.8543
Obs*R-squared	0.036648	Prob. Chi-Square(1)	0.8482

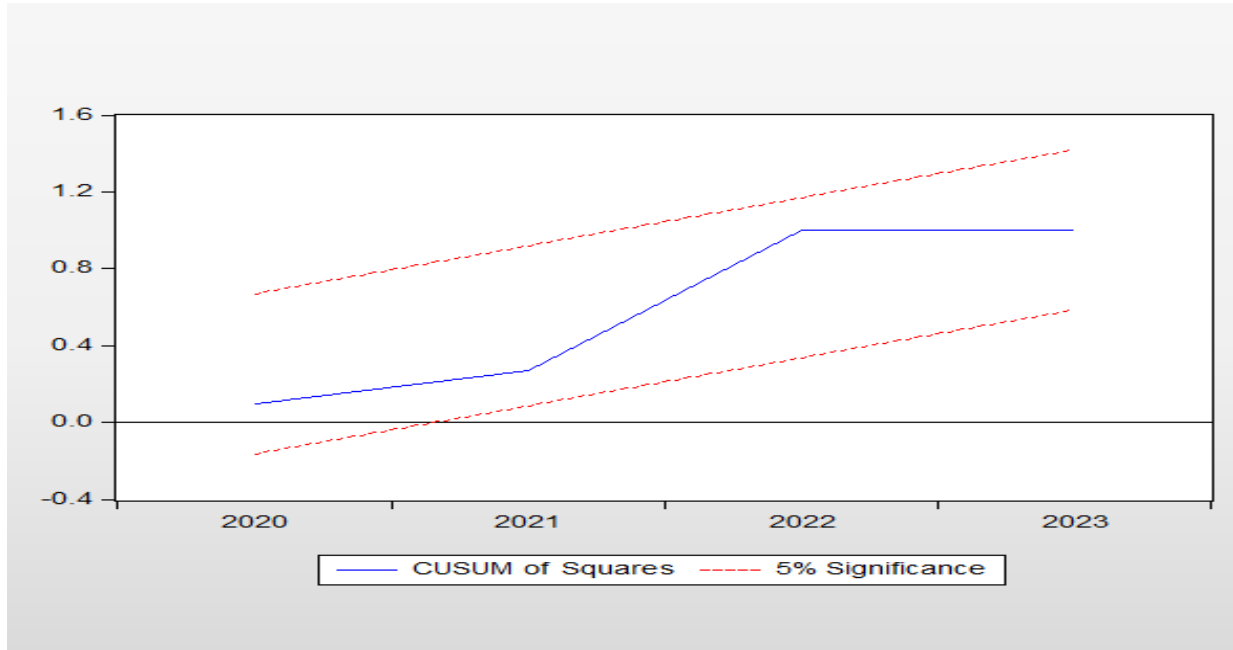
المصدر: مخرجات Eviews10

ملحق (11-03): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: مخرجات Eviews

ملحق (12): نتائج اختبار CUSUM Of Squares



المصدر: مخرجات Eviews10